

جامعة الأزهر
كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة
قسم العقيدة والفلسفة

بين الفلاسفة والمتكلمين

مختبر

إسماعيل محمد إسماعيل
أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد

١٤٢١ هـ — ٢٠٠١ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

1. The first part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

2. The second part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

3. The third part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

4. The fourth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين ، وأصلى
وأسلم على سيدنا محمد الرحمة المهداة ، والنعمة المسداة ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم
بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد :

فإن أصدق الكلام كلام الله تعالى وخير الهدى هدى سيدنا رسول الله ﷺ ،
وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار ،
أعاذنا الله تعالى والمؤمنون من النار برحمة من الله العزيز الغفار .

ولما كان البحث في ذات الله تعالى وصفاته ، وأفعاله ، وما يجب له وما يجوز عليه ،
وما يستحيل في حقه من أشرف المباحث وأفضلها إن لم يكن أفضلها وأشرفها على
الاطلاق .

فقد أردت أن أنال بعض هذا الشرف وهذا الفضل ، وأن أدخل في عداد سلسلة
الفضلاء والنبلاء أصحاب العقيدة السليمة ، والفكر الصحيح الذي أراد الله تعالى له أن
يدافع عن أصول الدين وشريعته ، ويرد على هؤلاء المبتدعة والمنحرفين عن الصراط
المستقيم ، ويبين وجه الحق ويكشف عن سبل الضلال بتأييد من الله العلي القدير .

لذا فقد استعنت بالله تعالى وقمت بهذا العمل المتواضع لينضم إلى قائمة الأبحاث
العقدية والفلسفية التي أثرت المكتبة الإسلامية والعربية قديما وحديثا .
وقد اخترت عنوانا لهذا البحث سميته :

بين الفلاسفة والمتكلمين

وقد رتبته على :

مقدمة - وثلاثة أبواب - وخاتمة .

أما المقدمة : فاشتملت على منهج البحث ، وفائدته ، وأهميته .

الباب الأول : بعنوان الله جل جلاله ، واشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : وجود الله تعالى .

الفصل الثاني : وحدانية الله تعالى .

الفصل الثالث : ما يستحيل في حق الله تعالى .

الباب الثاني : بعنوان صفات الله تعالى ، واشتمل على فصلين :

الفصل الأول : ما يجب لله تعالى .

الفصل الثاني : ما يجوز في حق الله تعالى .

الباب الثالث : العالم ، واشتمل على فصلين .

الفصل الأول : العالم بين القدم والحدوث .

الفصل الثاني : الله تعالى والعالم .

الخاتمة : ضمنتها بعض النتائج التي خلصت إليها من هذا البحث .

أما منهجي في هذا البحث : فقد تمثل في عرض مذاهب بعض فلاسفة الإسلام ومتكلميه في بعض القضايا الإلهية كما وردت عنهم ثم مقارنة بعضها ببعض ، ثم مقارنتها وعرضها على ميزان الشريعة الإسلامية لتجيز منه ما تجيز وترد ما ترد .

وعقبت على ما يحتاج لتعقيب ، ووضحت ما يحتاج إلى توضيح وذلك بأسلوب سهل مختصر لاتعقيد فيه ولاغموض قدر استطاعتي ولأني على يقين أن الكمال ليس إلا الله تعالى وحده ومن طبيعة الإنسان القصور والنقص .

ولا أدعى أنني قد أديت ما يجب ، وإنما هي محاولة مني في هذا السبيل سبيل الله تعالى وملاحكته وكتبه ورسله ، وفقنا الله عز وجل للسبيل فيه ، وهدانا صراطه المستقيم .
فإن كنت قد وفقت في هذا العمل - المتواضع - فهذا مرجعه إلى الله عز وجل وحده ، وإن كانت الأخرى فمرده إلى نفسي فقط ، وحسبي أني قد عملت قدر طاقتي وجهدي .

وإني أدعو القارئ الكريم أن يقلب صفحات هذا البحث ليطلع على مافيه من أفكار إلهية تبحث في الله تعالى وصفاته وأفعاله .

ويطلع على تلك المحاورات الفكرية الفلسفية الكلامية التي دارت بين الفلاسفة و المتكلمين الذين اجتهدوا في صياغة أفكارهم بصورة جذابة تجعل القارئ ينحذب إليها ويواصل التعلق بها ليصل إلى النتيجة النهائية من وراء الفكرة التي يريد الفيلسوف أو المتكلم الانتهاء إليها .

وأخيرا وليس آخرا أسأل الله تعالى العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به كل من قرأه ، أو اطلع عليه ، أو ساهم في إتمامه بهذه الصورة .

وإنسى أدين بالشكر لله تعالى أولا وأخيرا ، ولأساتذة العقيدة والفلسفة بكليتي أصول الدين فرعي القاهرة والمنصورة هؤلاء الأساتذة الأعلام الذين تعلمت على أيديهم وتوجيهاتهم ، جعلهم الله تعالى خير خلف لخير سلف .

كما أسأل الله العلى القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا يوم نلقاه يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

وأختتم كلمتى بأصدق الكلام وخير الكلم بقول الله تعالى :

﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَخْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَخْرُ قَبْلَ أَنْ تُفْنَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْتُم بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ ^(١) صدق الله العظيم .

كتبه أبو محمد

دكتور

إسماعيل محمد إسماعيل أحمد

الشرقية في ١٦ صفر ١٤٢٠ هـ .
١ يونيو ١٩٩٩ م .

(١) سورة الكهف آية : ١٠٩ .

الباب الأول

الله جل جلاله

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : وجود الله تعالى .

الفصل الثاني : وحدانية الله تعالى .

الفصل الثالث : ما يستحيل في حق الله تعالى .

الفصل الأول

وجود الله تعالى

بادئ ذي بدئ نشير إلى أن الفكر الإنساني عامة والإسلامي خاصة أولى البحث في الله وصفاته وأفعاله أهمية خاصة وقد جاء هذا نتيجة إلى أن هذه القضية الكبرى من أهم القضايا المطروحة على الساحة الفكرية في كل زمان وفي كل مكان بصرف النظر عن تباين الثقافات واختلاف الأجناس والألوان .

كذلك كانت هذه القضية على رأس القضايا التي كانت - ولا تزال - موضوعا مناسباً لطعن الطاعنين ، وشبه المنكرين الجاحدين لله وصفاته وأفعاله .

هذه الشرذمة القليلة التي تزعم أن وجود الله تعالى ما هو إلا وهم من الأوهام ، وسراب يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً .

وإن سلم البعض منهم بوجود إله لهذا الكون فإنهم - في نفس الوقت - ينكرون أن يكون متصفاً بصفات العلم والقدرة وما إلى ذلك من صفات ثبتت له بالكتاب والسنة ، وأثبتها العقلاء بعقولهم بهذا العقل الذي هو من خلق الله وفيضه على الإنسانية .

وبين هؤلاء وأولئك أناس آمنوا بالله رباً وبالإسلام ديناً ، وبسيدنا محمد ﷺ نبياً ورسولاً ، وآمنوا بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبقضائه وقدره ، ودافعوا عن الإسلام ضد المنحرفين والمبتدعين والمشركين والملحدين راجين الجزاء من ربهم تعالى يوم الدين .

وقد استدل الفلاسفة والمتكلمون على وجود الله تعالى بالعقل المهتدى بالنقل ليسيرا الاثنين جنباً إلى جنب دونما تعارض أو تباين .

وكيف يختلفا ؟ والنقل من عند الله ، والعقل من خلقه وفيضه وفي هذا البحث سنقف بمشيئة الله وتوفيقه على أدلة الفلاسفة والمتكلمين على وجود الله وصفاته وأفعاله ، وما يجب له وما يجوز عليه ، وما يستحيل في حقه .

وعند استدلال الفلاسفة على وجود الله تعالى استعملوا دليلا يسمى دليل (الواجب والممكن) هذا الدليل الذى يعتمد أو يتركز على المقابلة بين صفات كلا من « الواجب » و « الممكن » مقابلة ذهنية أو تجريدية في تصور الوجود من حيث هو دون التفات لشيء سواه ، هذا الوجود لا يتعدى إحدى حالتين :

١ - كون هذا الوجود من ذاته لا من غيره ، وهو ما يطلق على الوجود الواجب الوجود لذاته ، أى الله جل جلاله .

٢ - كون هذا الوجود لامن ذاته ، وإنما وجوده وعدمه من غيره ، أى هو معلول ومحتاج لغيره ، وهو الوجود الممكن ، أو الوجود الواجب الوجود لغيره .

وهذه التقسيمة للوجود لا يوافق عليها أو لا تتفق مع أصحاب " وحدة الوجود " أى أولئك الذين يجعلون لله تعالى والكون شيئ واحد ، أو حقيقة واحدة وليس شيئان وحقيقتان .

وهذا الذى ذهب إليه هؤلاء - أصحاب وحدة الوجود - يتعارض مع كل نقل صحيح ، وعقل سليم كيف ؟

لأنه كيف يتصور عقل سليم أن هناك وحدة قائمة بين " مخلوق " و " مخلوق " ؟ .

فإذا كان هذا منتفيا وفاسدا في حق " مخلوق " و " مخلوق " فإن انتفائه في حق " المخلوق " و " الخالق " عز وجل أشد انتفاء وأفسد حالا .

وبعد تحديد هذه الثنائية - للوجود - وتميز كلا منهما عن الآخر وجدنا الفلاسفة والمتكلمين يضعون صفات تميز كلا منهما عن الآخر ، وذلك كإشارة واضحة إلى تباين الوجوديين في كل شئ ، أى في الذات، والصفات ، والأفعال .
وقد جاءت المصادر الفلسفية والكلامية بكثير من التعريفات للواجب والممكن ، ورغم تباينها في اللفظ والعبارة فهي تتفق في المعنى والمفهوم.
وهذه بعض التعريفات لواجب الوجود لذاته :

التعريف الأول :

«إن واجب الوجود هو الموجود الذى متى فرض غير موجود عرض منه محال والواجب الوجود هو الضرورى الوجود»^(١)

التعريف الثانى :

«ويكون منها ما إذا اعتبر بذاته وجب وجوده»^(٢)

التعريف الثالث :

«كل موجود إذا إلتفت إليه من حيث ذاته من غير التفات إلى غيره فإما أن يكون بحيث يجب له الوجود نفسه أو لا يكون»^(٣)

(١) ابن سينا : الشفاء قسم الإلهيات ص ٢٦١ .

(٢) نفس المرجع ص ٣٤ .

(٣) الطوسى : شرح الإشارات والتنبيهات قسم الإلهيات ص ١٩ .

التعريف الرابع :

اعلم أن الموجود إما أن يكون له سبب في وجوده أو لا سبب له ، وإن لم يكن له سبب في وجوده بوجه من الوجوه فنسميه واجب الوجود .^(١)

والناظر في هذه التعريفات الفلسفية لواجب الوجود لذاته يجد في بعضها إجمالاً ، وفي بعضها تفصيلاً ، ورغم تباين التعبيرات إلا أنها تشترك في شئ أساسي وهو : إن واجب الوجود لذاته غير محتاج في وجوده إلى غيره وإنما غيره هو المحتاج إليه .

هذا فيما يتعلق بالطرف الأول من طرق الوجود ، يبقى الطرف الثاني وهو " ممكن الوجود " وقد وردت له تعريفات فلسفية متغايرة في اللفظ والعبارة متفقة في المعنى والمفهوم من بين هذه التعريفات :

١ - " إن الأمور التي تدخل في الوجود يحتمل في العقل الإنقسام إلى قسمين فيكون منها ما إذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده وظاهر أيضاً أنه لا يمتنع وجوده وإلا لم يدخل في الوجود وهذا الشئ في حيز الإمكان " ^(٢)

٢ - " إن الممكن الوجود هو الذي متى فرض غير موجود أو موجوداً لم يعرض منه محال ، والممكن الوجود هو الذي لا ضرورة فيه بوجه أى لافى وجوده ولا في عدمه " ^(٣)

(١) ابن سينا : الرسالة العرشية ص ١٥ ، ١٦ .

(٢) ابن سينا : الشفاء قسم الإفيات ص ٣٤ .

(٣) ابن سينا : النجاة ص ٢٦١ .

٣ - " إن كان له سبب فنسيه ممكن الوجود سواء كان قبل الوجود إذا فرضناه في
الذهن أو في حالة الوجود لأن ما يمكن وجوده فدخوله في الوجود لا يزيل عنه
إمكان الوجود " (١)

٤ - " وإن لم يجب لم يجوز أن يقال إنه ممتنع بذاته بعد ما فرض موجودا بل إن قرن
باعتبار ذاته شرط مثل شرط عدم علته صار ممتنعا أو مثل شرط وجود علته صلو
واجبا ، وإما أن لم يقرن به شرط لا حصول علة ولا عدمها بقى له في ذاته الأمر
الثالث وهو الإمكان فيكون باعتبار ذاته الشئ الذى لا يجب ولا يمتنع " (٢)

وإذا أرجعنا النظر إلى هذه التعريفات الفلسفية لكلا من الواجب والممكن نجد فيها
تناقضا ظاهرا كيف ؟

لأنه عندما عرف " الفلاسفة " واجب الوجود لذاته بأنه : " هو الواجب الضرورى
الوجود " ومعلوم أن الضرورى هو الذى لا يحتاج إلى نظر واستدلال ، فإذا كان وجود
الله تعالى ضرورة من الضرورات العقلية - كما هو واضح من تعريفات " الفلاسفة "
لواجب الوجود لذاته الذى يقابل في نفس الوقت الضرورى - فلماذا أتعب " الفلاسفة "
أنفسهم وأتعبوا غيرهم في صياغة التعبيرات الفلسفية والتراكيب اللفظية التى هى في غالبها
مستوحاة من بيانات غير إسلامية يصعب فهمها على كثير من الباحثين فضلا عن غيرهم .

(١) ابن سينا : الرسالة العرشية ص ١٥ ، ١٦ .

(٢) الطوسى : شرح الإشارات قسم الإلهيات ص ٣٦ .

وكلامى - هنا - ليس ضد استخدام " الفلاسفة " للعقل فى الإستدلال على وجود الله ، ولكنه ضد صياغة تلك النصوص الفلسفية والعبارات الصعبة التى قلد فيها " فلاسفة الإسلام " أقرانهم من فلاسفة اليونان عامة ومعلمهم الأول " أرسطو " خاصة ، مما يدل على صعوبة التوصل أو التعرف على " الخالق " الأعظم جل جلاله ، فلا بد من الاهتمام بما نزل من عند الله تعالى من نقل صحيح جاء إلى البشرية جمعاء ليحثها على النظر والتدبر والتفكر فى ملكوت السموات والأرض ليهتدوا إلى من خلق فسوى وقدر فهدى .

وعلى هذا إذا اتفق الإثنان - العقل والنقل - مع بعضهما البعض فإنهما يشكلان قوة عظيمة فى الوصول إلى الذى خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام .

ليس هذا فقط وإنما يجتمعان فى الرد على هؤلاء الشرذمة الملحدة والمشركة التى تحاول أن تنكر وجود الله تعالى أو تشكك فى قدرته وعلمه وإرادته مع أنه ليس فى الكون حقيقة ظاهرة لكل قلب سليم ولكل عين ناظرة إلا الله تعالى وجميع ما سواه خاضع أو قابل لأن يكون حقيقة أو وهما ، ولأن حقيقة وجود الله تعالى لا يمكن تجاهلها أو إنكارها لأنها ظاهرة ، وما تفعله هذه الشرذمة القليلة من إنكار لوجود الله أو إنكار بعض صفاته أو كلها ماهو إلا جهل أو ظلم أو انحراف أو كبر ليس إلا ، وقد رد القرآن الكريم عليهم وبين حماقت ما ذهبوا إليه .

وبعد قيام " الفلاسفة " بتعريف كلا من واجب الوجود لذاته ، وممكن الوجود وجدناهم يقومون بوضع خصائص لكل منهما كمقدمة لإثبات الله عن طريق العقل المهتدى بالنقل .

أولا : خصائص واجب الوجود لذاته

- ١ - إن واجب الوجود لذاته لاعلة له أى لا فى وجوده ولا فى عدمه .
- ٢ - إن واجب الوجود لذاته واجب الوجود من جميع جهاته .
- ٣ - إن واجب الوجود لذاته لا يمكن أن يكون وجوده مكافئا أو مماثلا أو مشاهما لوجود غيره لأنه لو كان كذلك - مماثلا - لكانا كلا منهما مساويا للآخر فى وجوب الوجود ويلزم تلازمهما ، ولكن تماثلهما أو تشابههما محال .
- ٤ - إن واجب الوجود لذاته لا يمكن أن يجتمع وجوده عن كثرة البتة .
- ٥ - إن واجب الوجود لذاته لا يمكن أن تكون الحقيقة التى له مشتركا فيها غيره بوجه من الوجوه .^(١)

هذه هى خصائص واجب الوجود لذاته كما حددها " الفلاسفة " فى طريق إثباتهم لوجود الله تعالى بالعقل المهتدى بالنقل ، وهى - كما نرى - طريقة فلسفية محضه لا يستوعبها إلا المتخصصين ومن رحم ربى عز وجل .

ولكن بعد أن تمتد إليها أيدي الشارحين ويلتفت إليها عقولهم فإنها تصبح مفهومة ميسورة بإذن الله عز وجل .

وهذا ما كان فى جميع المصادر الفلسفية اليونانية منها والإسلامية بل والحديثة كذلك إلا قليلا .

(١) راجع ابن سينا : الشفاء قسم الإلهيات ٣٤ بتصرف .

وهذا الأمر ليس جديداً أو مستحدثاً في العلوم الفلسفية فقط وإنما هو موجود في غالبية العلوم الإسلامية القديمة والحديثة من : نحو وصرف وبلاغة وأدب ونصوص وفقه وتفسير وحديث وما إلى ذلك .

ثانياً : خصائص ممكن الوجود لذاته

كذلك وضع " الفلاسفة " خصائص أو صفات تميز ممكن الوجود عن واجب الوجود لذاته ، وقد جاءت هذه الخصائص من خلال نصوص فلسفية قمننا بصياغتها والتعبير عنها بأسلوبنا كما فعلنا مع سابقتها ، ونستطيع إجمال هذه الخصائص في خمس نقاط هي :

- ١ - إن ممكن الوجود لذاته لا يكون مكافئاً أو مشابهاً لواجب الوجود لذاته .
- ٢ - إن ممكن الوجود لذاته تتساوى درجة وجوده مع درجة عدمه ولا تترجح أحدهما على الأخرى إلا بمرجح مغاير لهما .
- ٣ - إن ممكن الوجود لذاته يمكن أن يجتمع وجوده عن كثرة بعكس واجب الوجود لذاته .
- ٤ - إن ممكن الوجود لذاته يمكن أن تكون حقيقته مشتركة فيها غيره بأى وجه من الوجوه .
- ٥ - إن ممكن الوجود لذاته له علة أى أنه معلول لغيره في وجوده وعدمه هذه العلة هي واجب الوجود لذاته أو الله جل جلاله .

هذه هى خصائص ممكن الوجود لذاته أجهلناها هكذا ، وقد وضع لنا منها مدى
تباين ممكن الوجود عن واجب الوجود لذاته فى كل شئ ليهلك من هلك عن بينة ويحى
من حى عن بينة .

بعد هذا وجدنا " الفلاسفة " يؤكدون على أن الموجود لا ينحصر فى المحسوس فقط
بل هناك موجودات كثيرة غير محسوسة وإنما هى معقولة وإن عدم إحساسها - بإحدى
الحواس الخمس - لا ينفى وجودها بأى حال من الأحوال ، ولو رحنا نعدد الموجودات
المعقولة غير المحسوسة لوجدناها كثيرة جدا حسبنا منها : الكهرباء ، والهواء ، والملائكة ،
والشياطين ، وغيرها من موجودات نرى آثارها ولا نبصرها بأعيننا المجردة ، مما يؤكد أن
عدم رؤيتها لا ينفى وجودها ، وإذا كان الشئ بالشئ يذكر فقد أعجبني هذه القصة
الطريفة التى وقعت بإحدى المدارس الابتدائية : حيث وقف معلم ابتدائى يقول لطلابه
أتروننى ؟ قالوا نعم ، قال : فإذا أنا موجود قال : أترون اللوح ؟ قالوا : نعم ، قال :
فاللوح إذن موجود ، قال : أترون الطاولة ؟ قالوا : نعم ، قال : فالطاولة إذن موجودة
قال : أترون الله ؟ قالوا : لا ، قال : فالله إذن غير موجود ، فوقف أحد الطلاب الأذكى
وقال : هل ترون عقل الأستاذ ؟ قالوا : لا ، قال : إذن عقل الأستاذ غير موجود .^(١)

فهذه الحادثة إن دلت على شئ فإنما تدل على مدى سلامة الفطرة الإنسانية وإمكانية
توصلها إلى خالقها الذى قدر فهدى وخلق فسوى بشرط سلامتها من سموم التيارات
الإلحادية ، وضلال المذاهب الفكرية التى تحاول نشر سمومها وأكاذيبها بين أبناء الإنسانية
فى كل زمان ومكان ولكن هيهات لهم ذلك فالله يحق الحق ويطل الباطل ولو كره
الكافرون والمشركون .

(١) سعيد حوى : الله جل جلاله ص ١٥ .

وهناك أحاديث كثيرة تؤكد على أن الإنسان يولد على الفطرة وهي الإسلام الذى يعنى الإقرار بوحدانية الله تعالى ونبذ ما سواه ولكن يأتى الضلال والفساد من خارج الإنسان أعنى تلك المؤثرات التى تحيط به سواء كانت تلك المؤثرات داخلية أو خارجية .
فمما يدل على أن الإنسان يولد على الفطرة قول النبى ﷺ " كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه " (١)

كما أعجبني ما قرأته فى هذا البحث العظيم الذى جاء تحت عنوان :
« الطبيعة تشهد بوجود الإله » ثم جاء تحت هذا العنوان توضيحا وتفصيلا مفاده : إن أكبر دليل على وجود " الإله " هو مخلوقه هذا الذى نلجده أمامنا ، وأوثق ما علمنا من حقائق الطبيعة يدعونا إلى الإيمان بأنه لا ريب أن لهذه الدنيا " إلهاً واحداً "، إن وجود الكون والنظام العجيب الذى اشتمل عليه وأسراره الدقيقة لا يمكن تفسير ذلك كله إلا بأنه قد خلقت " قوة " وإن هذه القوة " عقل " لا حدود له وإنما ليست بقوة عمياء (٢) .

وهذا الذى قاله رسول الله ﷺ له ما يؤكده ويصدق فى القرآن الكريم وذلك عندما يشتد الأمر على الإنسان - أى إنسان - وتتخلى عنه سبل الأرض لم يجد مخلصاً ولا منقذاً إلا " الخالق " الأعظم ليدعوه ويتوسل إليه لكى يفرج عنه ما هو فيه ، يقول الله تعالى مبينا هذا أوضح بيان :

﴿ وَإِذَا مَسَّ الْكَاسَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا آدَاهُمُ مِنْهُ رَحْمَةٌ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ . (١)

(١) الحديث : متفق عليه من حديث " أبى هريرة " وهو مخرج فى إرواء الغليل ١٢٢٠ .

(٢) وحيد الدين خان : الإسلام يتحدى ص ٧١ باختصار .

حقاً إنه لعجيب أمر الإنسان فهو لا يعرف " ربه " تعالى إلا عندما يشتد عليه الأمر
ثم بعد تفريخ ما هو فيه يعود إلى سيرته الأولى من الإنكار والجحود جحود وإنكار من ؟
جحود وإنكار من أنقذه من كربه وشدته وقد حدث هذا لأشد أعداء الله إلى الله وإلى
الفطرة الإنسانية السليمة ألا وهو " فرعون " الذى ادعى أنه " إله " فقال : ﴿أَنَا
رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ ^(١) وحاول أن يعتذر عن خطيئته ويتوب من ذنبه ولكن القدر لم
يمهله فعجل به وتركه عبرة لكل متكبر على " ربه " تعالى ولكل ظالم كفار .
وهذا ما سجله القرآن الكريم فى آياته التى تتلى إلى أن يرث الله الأرض وما عليها :
﴿وَجَاوَرْنَا يَسَىٰ إِسْرَٰئِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَتَّىٰ إِذَا أَذْمَرَكَهُ
الْقَرْقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَٰئِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ ^(٢) .

وهذه سنة الله تعالى فى خلقه فى أى زمان وفى أى مكان حتى إذا أخذ الظالم لم يفلته
لأنه كيف يتكبر هذا الإنسان المخلوق على " ربه " الخالق العظيم ؟

وكما أكد القرآن الكريم أن الإقرار بوجود الله من أولى الحقائق التى يؤمن بها
الإنسان لأنه مولود على الفطرة السليمة التى لم تتلوث بسموم المذاهب الفكرية والتيارات
الإلحادية ، فقد أكدته السنة النبوية فى أكثر من موضع وقد أراد " الفلاسفة " أن يواصلوا
المسيرة المباركة فقاموا بالرد على هذه الشذمة القاصرة الموجود فى المحسوس بحيث لو

(١) سورة الروم آية : ٣٣ .

(٢) سورة النازعات آية : ٢٤ .

(٣) سورة يونس آية : ٩٠ .

كان هناك موجودا غير محسوس - في تصورهم وقياسهم - فإنهم لا يؤمنون به ولا يعترفون بوجوده طالما غير واقع في دائرة المحسوس - وفقا لمزاعمهم - فقام " الفلاسفة " بالرد على هذه الشذمة بطريقتهم الخاصة ، فصوروا شبهتهم أولا ثم قاموا بالرد عليها ثانيا هكذا :

" إعلم إنه قد يغلب على أوهام الناس أن الموجود هو المحسوس وإن ما لا يناله الحس بجوهره يفرض وجوده محال ، وأن ما لا يتخصص بمكان أو وضع بذاته كالجسم أو بسبب ما هو فيه كأحوال الجسم فلا حظ له من الوجود .^(١)

فهذه الشذمة قد أحيات أن يكون هناك موجودا غير محسوس وغير واقع في مكان معين ، ولكي يصدقوا بوجوده فلا بد أن يكون محسوسا ، ولابد أن يكون محصورا في مكان وفي جهة معينة ، فبين لهم " الفلاسفة " أن الموجود لا ينحصر في المحسوس فقط ولا ينحصر في مكان وجهة معينين ، وإنما هناك موجودات كثيرة نرى آثارها ولا نبصرها بالعين المجردة وعدم رؤيتها لها أو مشاهدتها لا ينفي وجودها .

فإذا كان هذا حاصلا بالنسبة للموجودات المخلوقة ، فما بالنسبة بالذي خلقها وخلق كل شئ في الأرض وفي السماء ؟

أى إذا كنا لا نستطيع رؤية هذه الموجودات غير المحسوسة - مع أنها موجودة - فكيف نستطيع رؤية " البارئ " الخالق بأعيننا المجردة ونذكره ؟

(١) الطوسى : شرح الإشارات قسم الإلهيات ص ٧ .

وهذا رد أحد " الفلاسفة " على من يحصر الموجد في المحسوس :

" وأنت يتأتى لك أن تتأمل نفس المحسوس فتعلم منه بطلان قول هؤلاء لأنك ومن يستحق أن يخاطب تعلمان أن هذه المحسوسات قد يقع عليها اسم واحد لا على سبيل الاشتراك الصرف بل بحسب معنى واحد مثل اسم " الإنسان " فأنكما لا تشكان في أن وقوعه على " زيد " و " عمرو " بمعنى واحد موجد " . (١)

وهكذا جاءت ردود " الفلاسفة " على هؤلاء وأولئك الذين يحصر الموجد في المحسوس أو الإنزواء في مكان معين ، فهذا أحد العلماء الكبار يؤكد على أن الموجد لا ينحصر في المحسوس وأن هذا ليس بمستغرب على العقل الإنساني :

" إن الحكم بأن الموجودات ما لا يناله الحس قضية قريبة إلى الطبع سهلة الإدراك ويجب أن لا يختلف فيها ، وأيضا بناء ذلك بأن الطبيعة المشتركة موجودة ولا شك أنها منخرطة في سلك البديهيات " . (٢)

وقد أكثر " الفلاسفة " من الاستدلال والتوكيد على أن الموجد لا ينحصر في المحسوس ، وبينوا بطلان اعتقاد من يحصر الموجد في المحسوس وهذا أحدهم يقول في ذلك :

" في بيان فساد قول من قال : " لا موجد إلا المحسوس " طريقان :

(١) انطوسى : شرح الإشارات قسم الإهيات ص ٧ ، ٨ .

(٢) قطب الدين الرازى : المحاكمات بين الفخر الرازى ونصير الدين انطوسى ص ٩٩ .

الأول : الإستدلال بالمحسوسات على وجود ما ليس بمحسوس وفيه وجوه :

١ - ما تقدم من أن المحسوسات مشتملة على طبيعتها المجردة وهى غير محسوسة فقد خرج من المحسوسات ما ليس بمحسوس .

٢ - إن الإعتراف بالمحسوس وبالمتوهم إعتراف بالعقل الذى يميز بين الحس والمحسوس ، والوهم والمتوهم والعقل ليس بمحسوس .

الثاني : الإستدلال بعلايق المحسوسات من الغش والغضب وغيرها ، فإن الإعتراف بالمحسوسات لا يستلزم الإعتراف بها لكنها موجودة بالضرورة وطبيعتها ليست مدركة بالحس ولا بالوهم ^(١)

وهذا يشير - بقوة - إلى أن عدم الدليل لا يستلزم بالضرورة عدم المدلول ، بمعنى أن إنسانا ما لو أراد أن يثبت قضية ما ولكنه لم يستطع إثباتها لأمر ما، فإن هذا ليس دليلا على عدم المدلول - القضية المراد إثباتها - بل الخطأ فى الدليل وليس فى المدلول ، وعليه تكرار المحاولة مرة أخرى وهذا المسلك الذى سلكه " فلاسفة الإسلام " فى الإستدلال على وجود الله بالعقل وتقسيمهم الوجود إلى : واجب وممكن لكل منهما صفات تميزه عن الآخر .

هذا المسلك ليس من ابتكارهم وإنما قلدوا فيه غيرهم من " فلاسفة اليونان " عامة ، ومعلمهم الأول - أرسطو - خاصة ، وغاية ما فعلوه هو التوضيح والتحليل وذلك بشرح ما خفى من أقوالهم ، وتعليل ما يحتاج إلى تعليل فى هذه القضية الهامة ، وهذا ما يشير إليه أحد العلماء بقوله :

(١) قطب الدين الرازى : المحاكمات ص ١٠٠ .

«وإذا تحدث "إبن سينا" عن قسمة الموجود من حيث هو إلى : واجب وممكن بالأسلوب الذى رأيناه والذى يمتاز بوضوح الشرح ودقة التعليل فى تقرير المطلوب ، فحديثه عن الممكن وعن ثنائيه هو كذلك بنفس الأسلوب ، وخصائصه وهو فى الوقت نفسه لم يخرج عن الحدود التى ترسم فكرة أستاذه "الفارابى" سواء من حيث تقريره للفطرة الإغريقية الأرسطية الخاصة بالممكن ، أو من حيث توفيقه بينها وبين الإسلام»^(١)

ولابد من الإشارة والاعتراف بأن المسلك الذى سلكه "الفلاسفة" فى إثبات وجود الله تعالى بالعقل لم يكن سهلاً ميسوراً بل قابلته عقبات وصعوبات تخلصوا من بعضها ولم يتخلصوا من جميعها ، وهذا ينطبق على "الفلاسفة" بوجه عام وعلى المتأثرين بالفكر اليونانى والأرسطى بوجه خاص ، وهذا إن دل على شئ ؟ فإنما يدل على مدى ضعف العقل الإنسانى فى كل زمان وفى كل مكان وعدم احاطته بجميع جوانب القضايا الإلهية

وفى هذا رد قاطع على هؤلاء الذين يقدسون العقل الإنسانى ويقدمونه على "النقل" فى بعض الأمور أو فى بعض الأحيان ، والغريب أنه عندما يتعارض مفهوم "العقل" مع "النقل" فى أمر ما فإنهم لا يرجعون ذلك إلى خطأ "العقل" وقصوره ، وإنما يتطاولون على "النقل" ويتهمونه بالقصور والخلل فيصدقون ما وصل إليه "العقل" حتى ولو تعارض ذلك مع "النقل" .

فهل هذا التصرف - من بعض الفلاسفة وبعض زعماء الفرق الإسلامية - يتفق مع العقلاء الذين يجعلون "النقل" فى المرتبة الأولى فى كل قضية إلهية ، أو سمعية ، أو قضية تتصل بالنبوات والرسالات ثم يأتى بعده "العقل" كصديق

(١) د/ محمد البهى : الجانب الإلهى من التفكير الإسلامى ص ٤٦١ .

وتأييد لما قاله " النقل " وإذا ما عجز " العقل " عن الوصول إلى إعطاء حكم في قضية ما؟ فإنهم يرجعون ذلك إلى قصور " العقل " عن الوصول إلى المراد ولا يكون ذلك سببا في الشك في " النقل " وعدم الإيمان بما جاء به .

والعقبات والصعوبات التي اصطدم بها " الفلاسفة " في طريق وصولهم إلى إثبات خالقهم تعالى كثيرة كثيرة " الفلاسفة " واختلاف أزمتهم وأمكتهم ، وهذا شيء طبيعي إذا وضعنا في الاعتبار : أن " العقل " من خلق الله وقد أنعم الله به على الإنسان ليستعمله فيما خلق له وهو النظر والتدبر والتفكر والتعقل ، ومع تفكره وتدبره ونظره فإن له محالا لا يتعداه ولا يجيد عنه بأى حال من الأحوال ، لأن هناك قضايا إلهية لا يستطيع " العقل " أن يعطي فيها حكما دون الرجوع إلى " النقل " وما قاله بشأها ، وعندما قلت قضايا ؟ فإن ذلك من باب التخفيف وحقيقة الأمر أن كل القضايا الإلهية والسمعية بالإضافة إلى قضية " النبوة " و " الرسالة " لا يستطيع العقل أن يسير فيها وحده دون استرشاد " بالنقل " ونوره الذي هو من نور الله تعالى وفيضه على الناس .

ومن العقبات التي اصطدم بها " العقل " الإنسان في طريق إثبات وجود الله تعالى الخالق : مسألة " الدور " والتسلسل في الممكنات ، لأن الممكنات إما أن تنتهي إلى واجب بذاته ، أو تدور ، أو تتسلسل إلى ما لا نهاية .

فهذه هي الاحتمالات العقلية - الثلاثة - المحتملة في هذه القضية والعقل السليم يقول : إن الدور والتسلسل إلى ما لا نهاية باطل كيف ؟ لأنه لو كان واحد من آحاد السلسلة معلولا لغيره فيلزم أن يكون لهذه المعلولات عنة حارحة عن هذه السلسلة ، هذه السلسلة لا تخرج عن أحد أمور أربعة هي :

أولها : أن لا يكون لهذه السلسلة علة خارجية عنها غير معلولة ، أو بمعنى آخر لا يكون لها علة أصلا .

ثانيها : أن يكون لها علة وهي جميع الآحاد .

ثالثها : أن يكون لها علة هي بعض الآحاد لا جميعها .

رابعها : أن يكون لها علة مغايرة لجميع الآحاد .

وبإرجاع النظر إلى الإحتمالات الثلاثة الأولى يتبين بطلانها بل وفسادها لماذا ؟ لأنه لا يعقل أن يكون لجملة الممكنات علة أصلا ، ولأن الجملة والكل شيء واحد ولأن الجزء ليس أولى من الكل في المعلولية .

و لم يبق معنا إلا الإحتمال الأخير فهو وحده الصحيح دون بقية الثلاثة الأولى كيف ؟ لأنه لا بد أن يكون لجملة الممكنات " علة خارجية " عن سلسلة الممكنات ومباينة لجميع الآحاد ، ويعني " الفلاسفة " بالعلة الخارجية عن سلسلة الممكنات ؟ " واجب الوجود لذاته " في اصطلاح " الفلاسفة " و " الخالق " العظيم جل جلاله في مصطلح " جمهور المسلمين " وعلمائه الأجلاء .

والشبهة الثانية التي قابلت " الفلاسفة " في طريق إثبات وجود الله تعالى شبهة " الدور " ^(١) وكما قام " الفلاسفة " بإبطال التسلسل وبينوا أنه باطل فإن " الدور " أشد بطلانا منه لماذا ؟

(١) الدور : تعريف شيء أو البرهنة عليه بشئ آخر لا يمكن تعريفه أو البرهنة عليه . (المعجم الفلسفي

لأنه لا يعقل أن يكون الشيء الواحد علة ومعلول في وقت واحد ومن جهة واحدة
معنى أنه لا يمكن - عقليا - أن يكون " زيد " مثلاً علة لوجود " عمرو " ،
و " عمرو " علة لوجود " زيد " لأنه بهذا يكون الشيء الواحد متقدماً ومتأخراً في آن
واحد ومن جهة واحدة ، فكيف يعقل أن يكون الشيء متقدماً على نفسه ؟ وكيف يعقل
أن يكون الشيء الواحد علة ومعلول في وقت واحد ومن جهة واحدة ؟

وقد عالج " فلاسفة الإسلام " عامة و (ابن سينا) خاصة ذلك بأكثر من طريقة
وهذا نص من نصوص الفلاسفة الكبار في الرد على شبهة الدور :

" إنه لا يجوز أن يكون للعلل عدد متناه وكل واحد منه ممكن الوجود في نفسه لكنه
واجب بالآخر إلى أن ينتهي إليه " دورا " ولنقدم مقدمة أخرى فنقول : إن وضع عدد
متناه من ممكنات الوجود بعضها لبعض علل في الدور فهو أيضا محال وبيان
المسألة الأولى - يعنى التسلسل - ويخصها أن كل واحد منها يكون علة لوجود نفسه
ومعلولا لوجود نفسه " (١)

هذا وقد تباينت طريقة " الفلاسفة " في الاستدلال على وجود الله ما بين عصر
ومصر ، ورغم تباينها فإنه يمكن حصرها في طريقتين أو جمعها تحت قسمين كبيرين :
أولهم : يستدل بوجود الله تعالى على وجود العالم ، وتسمى هذه الطريقة طريقة
الترؤل من أعلى إلى أسفل .

ثانيهم : يستدل بوجود العالم وما فيه من دقة ونظام على وجود الله الذي خلق العالم
وخلق كل شيء فيه .

(١) ابن سينا : النجاة قسم الإخبات ص ٢٧٢ / غرابة : ابن سينا بين الدين والفلسفة ص ٨٣ ، ٨٤ .

وبعضهم يفضل الطريقة الأولى على الثانية، وبعضهم على العكس من ذلك والطريف أن بعض " الفلاسفة " أشار إلى أن الطريقتين قد جاء ذكرهما في آى الذكر الحكيم كإشارة إلى أنه لا تعارض بين " العقل " و " النقل " في هذه القضية الهامة ، وهذه لفظة كريمة من بعض " الفلاسفة " الذين لم ينسوا أهمية " النقل " في معالجة مثل هذه القضايا الهامة .

وقد عالج أحد " الفلاسفة " الكبار هذه النقطة بقوله :

" تأمل كيف لم يحتج بياننا لثبوت الأول تعالى ووحدانيته وبراءته من الصفات إلى تأمل لغير نفس الوجود ، ولم يحتج إلى إعتبار من خلقه وفعله وإن كان ذلك دليلا عليه ، لكن هذا الباب أوثق وأشرف أى إذا اعتبرنا حال الوجود يشهد به الوجود من حيث هو وجود وهو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده فى الوجود، وإلى مثل هذا أشير فى الكتاب الكريم ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾^(١) أقول : إن هذا حكم لقوم ثم يقول : ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾^(٢) أقول : إن هذا حكم للصدّيقين الذين يستشهدون به لا عليه .^(٣)

وهكذا استطاع " الفلاسفة " على إختلاف مسالكهم وأزمتههم وأمكنتهم أن يبرهنوا على وجود الله تعالى بالعقل المستنير بالنقل ويردوا على تلك الشذمة التى لا تعتقد إلا

(١) سورة فصلت آية : ٥٣ .

(٢) سورة فصلت آية : ٥٣ .

(٣) الطوسى : شرح الإشارات قسم الإخيات ص ٥٤ ، ٥٥ .

بكل ما هو محسوس بإحدى الحواس الخمس ، ولو كان هذا الوجود غير محسوس فإنهم لا يعتقدون بوجوده والواقع والعقل شاهد على كذب وضلال اعتقادهم لماذا ؟

لأن هناك موجودات كثيرة في الكون آثارها وثمارها شاهدة عليها وعدم مشاهدتها بالعين المجردة ليس دليلا على عدم وجودها .

وعلى هذا : فدعوى عدم وجود الله تعالى لأنه غير محسوس دعوى باطلة منافية للعقل والواقع بالإضافة إلى تعارضها مع النصوص النقلية الشاهدة على وجود الله تعالى الخالق العظيم وهي دعوى مكذوبة لأن وجود الإنسان والعالم وما فيه من دقة ونظام دليل على كذبهم ودليل على وجود الله العليم الحكيم .

وقبل الانتقال إلى معرفة رأى " المتكلمين " وأدلتهم على وجود الله لابد من الإشارة بل والتأكيد على أن الفلاسفة الإسلاميين عامة و " الفارابي " و " ابن سينا " خاصة كانوا متأثرين - في معالجتهم لقضية وجود الله - بالفلسفة اليونانية عامة والأرسطية خاصة. ^(١)

(١) قال ابن النديم : " إن الفارابي وابن سينا في تصورهما لفكرة الألوهية متأثران بالفلسفة الأرسطية وعمالة اللام من كتاب الميتافيزيقا لأرسطو بوجه خاص [راجع ابن النديم : الفهرست ص ٣٠٢] .

المتكلمون : وجود الله تعالى

إذا كان " الفلاسفة " قد انقسموا على أنفسهم فريقين :

أولهم : يستدل على وجود الله تعالى بوجود هذا العالم وما فيه من دقة ونظام.

ثانيهم : يستدل بوجود العالم على وجود الله .

وعرفنا أن الطريقة الأولى : تسمى النزول من أعلى إلى أسفل .

أما الطريقة الثانية : فتسمى الصعود من أسفل إلى أعلى .

وقد فضل بعض " الفلاسفة " الطريقة الأولى ، وبعضهم فضل الطريقة الثانية ، والأهم في ذلك الأمر أنهم توصلوا إلى إثبات وجود الله عن طريق " العقل " المتهدى " بالنقل " .

ونأتى إلى " المتكلمين " لنرى ماذا يقفون من الطريقتين وبعد اطلاعنا على كثير من المصادر الكلامية لعلماء الكلام وجدناهم : يفعلون نفس ما فعله " فلاسفة الإسلام " وذلك بتقسيمهم الوجود إلى قسمين : واجب ، وممكن ، وأشاروا إلى أن " الممكن " ليس له خاصية الوجود والعدم من نفسه ، بل إن وجوده وعدمه من غيره .

أو كما قالوا : " إن الممكن لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمرجح " بمعنى إن درجة الوجود والعدم متساوية ، ولا يترجح أحدهما على الآخر إلا بمرجح خارجهما يرجح الوجود على العدم وهو " الحياة " أو يرجح العدم على الوجود وهو " الموت " ، وهذا المرحح هو " واجب الوجود لذاته " في اصطلاح " المتكلمين " و " الخالق " العظيم

فى إضطلاح " جمهور المسلمين " ، كذلك وجدنا " علماء الكلام " يستدلون بوجود العالم وما فيه من دقة ونظام وابداع على وجود مدبر حكيم أحسن كل شئ خلقه .

وقد تعددت أدلة " المتكلمين " العقلية والنقلية على وجود الله تعالى الخالق ، وكلها تركز على تقسيم الوجود إلى : واجب ، وممكن وبيان صفات كلا منهما كما . تركز على وجود العالم ، وعلى وجود الإنسان ومراحل تكوينه من نقطة إلى علقة إلى مضغة ثم إلى لحم ودم وعظام وهكذا إلى أن يصبح طفلا ثم شابا ثم شيخا كبيرا ، أى أن الله تعالى خلقه من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة .

وفى السطور التالية نشير إلى بعض هذه الأدلة ومعالجة بعض علماء الكلام لهذه القضية الهامة التى تقع على رأس القضايا الإلهية فهذا أحد الأئمة الكبار يقول فى إثبات وجود الله :

" إنا نقول : كل حادث فلحدوثه سبب ، والعالم حادث فيلزم منه أن له سببا ، ونعنى بالعالم كل موجود سوى الله تعالى ، ونعنى بكل موجود سوى الله تعالى الأجسام كلها وأعراضها وشرح ذلك بالتفصيل : إنا لا نشك فى أصول الوجود ، ثم نعلم أن كل موجود إما متحيزا أو غير متحيز ، وإن كل متحيز إن لم يكن فيه إئتلاف فنسميه " جوهرا فردا " ، وإن إئتلف إلى غيره سميناه " جسما " ، وإن غير المتحيز إما أن يستدعى وجوده جسما يقوم به ونسميه " الأعراض " ، أو لا يستدعيه وهو " الله " سبحانه وتعالى " (١)

(١) الإمام الغزالي : الإقتصاد فى الاعتقاد ص ٢٩ .

فهذا الكلام عقلى يخاطب العقول السليمة ، ويخاطب الفطرة التى فطر الله الناس عليها دون تبديل ولا تأثير بالسموم الإلحادية وبالتيارات الفكرية المعادية للإسلام وأهله .

وهذا الدليل يقول : إن كل ما هو حادث فى هذا العالم فلا يمكن أن يكون حدوثه من نفسه وإلا قد أحدث نفسه قبل ذلك ، ولا يمكن أن يكون عدمه من نفسه وإلا لما عدم ، أو اعترض على إعدامه ولكن هيهات لنحدث ذلك ؟

فليس له دخل فى إحداث أو فى إعدام وليس له إختيار فى ذلك **وعلى هذا** فالموجود " مدير " خالق مبدع حكيم وهو " الله " تعالى الذى خلق فسوى وقدر فهدى . كذلك اعتمد " علماء الكلام " فى إثباتهم لوجود الله على تقسيم الوجود إلى واجب ، وممكن ، وقالوا إن الواجب لا ينطبق إلا على واجب الوجود لذاته وهو " الله " جل جلاله أما " الممكن " فيقال على كل موجود سوى الله الخالق .

وهذا أحد أئمة علم الكلام يؤكد ذلك بقوله : " الموجود إما أن يكون واجب الثبوت لذاته وهو " الله " تعالى وإما أن يكون ممكن الوجود لذاته وهو كل ما عداه فإين قيل : الواجب لذاته يساوى سائر الموجودات فى أصل الوجود ويخالفها فى الوجود وما به الإشتراك غير ما به الإمتياز فالوجود غير الوجوب ، ولأننا ندرك التفرقة بين قولنا : موجود واجب وبين قولنا : موجود موجود ، ولو كان الوجود هو الوجوب لما بقى الفرق " ^(١) كذلك من أدلة " المتكلمين " على وجود الله تعالى " تقسيمهم العالم إلى : جواهر ، وأعراض ، وقالوا إن الجواهر حادثة أى موجودة بعد عدم ، ومعلوم أن الأعراض لا تقوم

(١) الإمام فخر الدين الرازى : محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ٦٥ .

بنفسها بل بالجواهر فهي حادثة مثلها ، وكما أشار " الفلاسفة " إلى أن طريقتهم في إثبات وجود الله تعالى لها ما يؤديها في أى الذكر الحكيم كدليل على سلامتها وعدم تعارضها مع " النقل " الصحيح ، كذلك أشار " المتكلمين " إلى أن طريقتهم لها ما يؤديها في القرآن الكريم فقد وردت على لسان أبو الأنبياء سيدنا " إبراهيم " عليه وعلى جميع الأنبياء الصلاة والسلام - وكذا سيدنا " موسى " عليه السلام .

وهذا أحد العلماء يؤكد ذلك بقوله :

" (قد علمت أن العالم : إما جوهر ، أو عرض) وقد يستدل على إثبات الصانع بكل واحد منهما : إما بإمكانه ، أو بحدوثه (بناء على أن علة الحاجة عندهم : إما الحدوث وحده ، أو الإمكان مع الحدوث شرطاً أو شطراً ،) فهذه وجوه أربعة :

الأول : الاستدلال بحدوث الجواهر : قيل هذا طريقة الخليل صلوات الرحمن وسلامه

عليه حيث قال : « لا أحب الآفلين »^(١) (وهو أن العالم) الجوهرى أى

المتحيز بالذات (حادث) كما مر (وكل حادث فله محدث) كما تشهد به

بديهة العقل ، فإن من رأى بناء ربيعاً حادثاً جزم بأن له بانيها .

الثاني : الاستدلال بإمكانها : وهو أن العالم (الجوهرى) ممكن لأنه مركب (من

الجواهر الفردة إن كان جسماً (وكثير) إن كان جسماً ، أو جوهرًا

فرداً ، والواجب لا تركيب فيه ولا كثرة بل هو واحد حقيقى ، (وكل ممكن

فله علة مؤثرة) .

الثالث : الاستدلال (بحدوث الأعراض) إما فى الأنفس (مثل ما نشاهد من انقلاب

النطفة علقة ثم مضغة ثم لحماً ودماً ، إذ لا بد) لهذه الأحوال الطارئة على النطفة

(١) سورة طه آية : ٥٠ .

(من مؤثر صانع حكيم) لأن حدوث هذه الأطوار لا من فاعل محال ، وكذا صدورها من مؤثر لا شعور له ، لأنها أفعال عجز العقلاء عن إدراك الحكم المودوعة فيها .

الرابع : الاستدلال (بإمكان الأعراض) مقيسة لآلى محالها كما استدل به " موسى " عليه السلام حيث قال " ربنا الذى أعطى كل شئ خلقه ثم هدى " ^(١) أى أعطى صورته الخاصة وشكله المعين المطابقين للحكمة والمنفعة المنوطة به .

(نقول : مدبر العالم إن كان واجب الوجود فهو المطلوب ، وإلا كان ممكنا فله مؤثر ويعود الكلام فيه ، ويلزم إما الدور أو التسلسل ، وإما الإنتهاء إلى مؤثر الواجب الوجود لذاته ، والأول بقسميه باطل لما مر) في مرصد العلة والمعلول من الأمور العامة (فيتعين الثاني : وهو المطلوب) ولا يذهب عليك أن مذكره تطور ورجوع بالآخرة إلى اعتبار الامكان وحده والاستدلال به ^(٢)

وهكذا ثبت بالدليل العقلي بجانب الدليل النقلى أن الله تعالى موجود وليس هناك دليل أو شبهة أو شبهة دليل لهؤلاء الذين ينكرون وجود الله أو هؤلاء الذين ينفون صفات الله ، أو بعض صفاته بجحة أن كثرة الصفات توجب كثرة في الذات . وبعد أدلة " المتكلمين " على وجود الله تعالى نلاحظ اتفاقهم في الطريقة والبرهان ، فكما اعتمد (الفلاسفة) على " العقل " في الاستشهاد والاستنباط فكذلك فعل " المتكلمون " ذلك كإشارة إلى أهمية "العقل" في هذه القضية الهامة ، وكما اعتمد

(١) السيد الشريف الجرجاني : شرح المواقف ، الموقف الخامس في الالهيات ص ٥ - ٧ باختصار .

(٢) السيد الشريف الجرجاني : شرح المواقف ، الموقف الخامس في الالهيات ص ٥ - ٧ باختصار .

"الفلاسفة" على "النقل" في الاستشهاد وتأكيده وجود الله تعالى فكذلك فعل "علماء الكلام" بحيث لا يبقى حجة للمنكرين أو الشاكين والذين في قلوبهم مرض. وكرد قاطع على الشرذمة التي تعتمد "العقل" وحده في استنباط الأمور والحكم عليها بعقولهم دون رجوع إلى نور "النقل" وهدايتة.

وإذا كان "الفلاسفة" قد ردوا على هذه الشرذمة القليلة التي تنكسر وجود الله تعالى أو تشكك في وجوده وبينوا هافت مذهبوا إليه من الإنكار والتشكيك، وكذلك سلك "المتكلمون" نفس المسلك وردوا على المنكرين والمتشككين والمشككين في وجود الله، وبينوا إنهم بإنكارهم خالقهم كأنهم ينكرون أنفسهم ويشككون في وجودهم. ولا يغيب عنا تلك الحوادث الانتحارية التي تقع في الغرب بسبب عدم إيمانهم "بإله" لهذا الكون، أو إشراكهم معه غيره وصدق الله العظيم في قرآنه الكريم :

﴿قَدْ يَرْذُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحَ صَدْرُهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يَرْذُ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرُهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١)

وفي معرض رد "المتكلمين" على بعض المنكرين لوجود الله قال أحدهم: "الباطنية لعنهم الله يقولون: إنه ليس بموجود ولا معدوم، والدليل على أنه موجود: هو أنه لا واسطة بين النفي والإثبات في بديهية العقل لأن وجود الله تعالى إن كان منفيًا فهو نفي الصانع، وقد ثبت بالبراهين القاطعة ثبوت الباري سبحانه، وإذا بطل النفي وثبت أنه لا واسطة بين النفي والإثبات، فثبت أن "الباري" موجود ثابت.^(٢)

(١) سورة الأنعام آية : ١٢٥.

(٢) الامام فخر الدين الرازي : المسائل الخمسون في أصول الدين ص ٢٩.

ولا يقتصر الأمر في إثبات وجود الله على "الفلاسفة الإسلاميين" وكذا "المتكلمين" وإنما يشمل العلماء الغربيين كذلك هؤلاء العلماء الذين تجردوا عن الهوى والعصبية فوصلوا إلى الحقيقة بأنفسهم عن دليل وإقتناع وخالفوا وردوا على كل جاحد وكل مشكك ومتشكك في وجود "الباري" تعالى الذي أحسن كل شيء خلقه، وقدر كل شيء فأحسن تقديره.

وهذا أحد العلماء ينقل صورة كاملة عن موقف "العلماء الغربيين" من الخالق تعالى وكيف وصلوا إليه بعقولهم عن إقتناع وحب:
"وبعد عرضنا لبعض العلماء الغربيين الذين تخصصوا في دراسة حقائق الكون المحيط بنا وما أبدوه من ضرورة تواجده عقل كبير مدبر وراء جميع هذه الحقائق، لابد أن يكون لهذا الكون واحد، وإن هذا الواحد لابد أن يكون واحداً إذ أن التنسيق واحد والمهدف واحد والتنظيم واحد والسنن واحدة.

ولو كان هناك أكثر من واحد لظهر التناقض والثنائية والتضارب في المهدف والتنسيق ونحن لانستطيع أمام ما شاهدناه، من إبداع في كنه هذه الحقائق المحيطة بنا إلا أن نقول: إن هناك نظاماً في كل شيء، وهناك حركة في كل شيء، وهناك غاية في كل شيء.

وهذا الكون المحيط باتساعه وضخامته وبما فيه من كائنات حية وغير حية نعرفها أو لا نعرفها، موجودة على كوكب الأرض الذي نعيش عليه أو على جرم آخر من الأجرام الكونية جميعها تدور في تخطيط وتنسيق متناهي الدقة والإبداع.

ولو أرادنا حصر مدى هذا الإبداع؟ ما اتسع لنا في سبيل ذلك آلاف بل ملايين المجلدات تلك السنن الكونية التي لا تتغير ولا تتبدل ومنذ بداية الوجود حتى يومنا هذا وستظل كذلك إلى اليوم الذي يريده لها "خالقها" ونحن لا نعلم من تلك الحقائق إلا

القليل وسيظل علماؤنا يعملون جاهدين للوصول إلى كشفها ومعرفة حقيقتها ونظامها الذي جبلت عليه، ولن يتاح لهم حصر هذه الحقائق مهما امتدت بهم الحياة وحتى نهاية الكون.

فالتبيعة من حولنا متحف رائع وصفحات مثيرة للإعجاز، تلك الطبيعة التي شبهها "أنشتين" بمكتبة متسعة ملئت بكتب كتبت بلغات عديدة ولا يستطيع العقل الإنساني مهما بلغ من سمو التفكير والتثقيف العالي أن يعي جميع ما كتب فيها"^(١) فهل بقي للمنكرين أو الجاحدين أو المشككين في وجود الله تعالى أدنى حجة على مزاعمهم؟

أم هو الضلال والإضلال الذي عاشوا فيه وأرادوا لغيرهم أن يعيشوا فيه مثلهم؟ حقاً إنما لا تعمي الأبصار وإنما تعمي القلوب التي في الصدور فقد أثبت العلم الحديث، وأثبت الواقع الذي نعيش فيه، وأثبت العقل الإنساني السليم أن هناك "إلهاً" لهذا الكون قائماً على شئونه وحافظاً له من الخلل والاضطراب. ولولا ذلك لاضطرب أمره واختل نظامه، وإن كل عاقل وكل مبصر شاهد على الكون يسوده النظام الدقيق، والترتيب البديع وكل شئ فيه يسير وفق حكمة وغاية محددة لا يتعداها كشاهدة على أن وراء هذه الأمور "صانع" حكيم و "مدبر" عليم و "خالق" عظيم هو الله جل جلاله.

(١) حامد عرض الله : الألوهية وفكر العصر ص ٢٣٧.

الفصل الثانى

**وحدانية
الله تعالى**

بعد أن أثبت " المتكلمين " و " الفلاسفة " وجود الله تعالى بالعقل المتهدى بالنقل ، أرادوا أن يبرهنوا على وحدانية الله تعالى كذلك وكما بدأنا برأى " الفلاسفة " وأدلتهم في قضية وجود الله فإننا نبدأ بهم كذلك في هذه القضية الهامة ، ونشير إلى أنه ليس من هدفنا هنا إستقراء كل آراء الفلاسفة الإسلاميين بل ذكر بعض الآراء ليتضح منها موقفهم بشكل عام وربما يكون ذلك ليس كافياً لأن لكل " فيلسوف " وثقافته وتأثره ، ورأيه الذي يشاركه من سبقه أو عاصره ، أو يختلف عنه وعنهم ، ولكنها الإشارة التي تغني عن العبارة أحياناً .

ونبدأ بمعرفة رأى " أبو الوليد ابن رشد " الذي كان زعيماً للهجوم على المتكلمين بوجه عام والإمام " أبو حامد الغزالي " بوجه خاص وبعد اطلاعنا على بعض المصادر الرشدية الفلسفية فيما يتعلق بوحدانية الله تعالى وحدناه : يذكر بعض الآيات القرآنية كاستشهاد على أن الله واحد لا شريك له فذكر قوله تعالى :

١ - ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١)

٢ - وقوله تعالى : ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾^(٢)

٣ - وقوله تعالى : ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَابْتِغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾^(٣)

(١) سورة الأنبياء آية : ٢٢ .

(٢) سورة المؤمنون آية : ٩١ .

(٣) سورة الإسراء آية : ٤٢ .

ثم بعد ذكره لهذه النصوص القرآنية أخذ - ابن رشد - في تفسيرها وشرحها
ليستدل بها على وحدانية الله تعالى ونفى الشركاء عنه .

فقال في تفسير الآية الأولى : إن دلالتها مغروزة في الفطر الإنسانية بالطبع وذلك
أن من المعلوم بنفسه : أنه إذا كان ملكا كان كل واحد منهما فعله فعل صاحبه؟

فإنه ليس يمكن أن يكون في تدبيرهما مدينة واحدة -مثلا- لأنه لا يكون عن
فاعلين من نوع واحد فعل واحد فيجب ضرورة -إن فعلا معا- أن تفسد المدينة
الواحدة، وهذا نصه الذي قال فيه :

" فإنه متى اجتمع فعلا من نوع واحد على محل واحد فسد المحل ضرورة أو
تتأخر الفاعل فإن الفعل الواحد لا يصدر إلا عن الواحد " (١)

وقال " ابن رشد " في تفسير الآية الثانية للتأكيد على أن الله واحد لا شريك له:
" إن هذه الآية رد من " الله تعالى على ما يصنع آلهة كثيرة متخلفة الأفعال وذلك أنه
يلزم في الآلهة المختلفة الأفعال التي لا يكون بعضها مطيعا لبعض ولا يكون عنها
موجود واحد ، وهذا نصه الذي قال فيه :

" إنه لما كان العالم واحد وجب ألا يكون موجودا عن آلهة متفنة الأفعال " (٢)

أما الآية الثالثة فقال في تفسيرها :

(١) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٥٥ ، ١٥٦ بتصرف يسير .

(٢) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٥٦ بتصرف .

هذه الآية مثل الآية الأولى في أنها برهان قاطع على امتناع آلهة فعلها واحد ،
لأنه لو كان هناك آلهة قادرة على إيجاد العالم وخلقه غير "الله" الموجود -بالفعل -
حتى تكون

نسبته لهذا العالم نسبة الخالق له لوجب أن يكون على العرش معه" (١)

هذا ما قاله " ابن رشد " في البرهنة على أن الله تعالى واحد لا شريك له ، وقد
ذكر ثلاثة آيات قرآنية لتقوية ما ذهب إليه في هذه القضية الهامة ، وهذا أمر لم نعهده
عليه كثيرا لأنه غالبا ما يعتمد على " العقل " وحده في البرهنة على ما يذهب إليه في
القضايا الإلهية عامة ، وفي قضايا " النبوة " و " الرسالة " خاصة .

ولم يكتف " ابن رشد " بهذا وإنما وجدناه ينتقد " أهل السنة والجماعة " و "
الأشاعرة " منهم بوجه خاص وذلك عند استدلالهم على وحدانية الله تعالى بدليل
التمانع أو الممانعة ، لأنه لا يجزى - في نظره - مجرى الأدلة الطبيعية والشرعية أما أنه
لا يجزى مجرى الأدلة الطبيعية ؟

لأن ما يقوله " الأشاعرة " ليس برهانا .

وأما أنه لا يجزى مجرى الأدلة الشرعية ؟

لأن الجمهور " لا يقررون على فهم ما يقولونه من جدل في ذلك الأمر . (٢)

(١) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٥٦ وما بعدها بتصرف .

(٢) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٥٧ - ١٥٩ بتصرف .

ثم أخذ " ابن رشد " في تعليل رفضه أو نقده لدليل " الأشاعرة " على وحدانية الله تعالى والمتمثل في :

" لو كان هناك إلهان فأكثر ؟ لجاز أن يختلفا ، وإذا اختلفا لم يخل الأمر من ثلاثة أمور لا رابع لها وهي :

- ١ - إما أن لا يتم مرادهما معا .
- ٢ - وإما أن لا يتم مرادهما معا .
- ٣ - وإما أن يتم مراد أحدهما دون الآخر .

هذا هو دليل " الأشاعرة " على وحدانية الله تعالى وتفسيرهم لمعنى قول الله عز وجل ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١)

ولكن " ابن رشد " بين أن هذا الدليل ضعيف ولا يصح لأن يكون حجة أمام الطاعنين في وحدانية الله ، وأن سبب ضعفه يرجع إلى أمرين :
أولهما : أنه كما يجوز العقل أن يختلفا - الإلهان - قياما على المرادين في الشاهد يجوز أن يتفقا ، والإتفاق أليق بهما من الاختلاف .

ثانيهما : أن السحال الذي أفضى إليه دليل الكتاب ليس مستحيلا على الدوام - كما ظن المتكلمون - وإنما علقت الإستحالة فيه على وقت مخصوص وهو أن يوجد العالم فاسدا في وقت الوجود ، فكأنه قال : لو كان فيهما آلهة إلا الله لوجد

(١) سورة الأنبياء آية : ٢٢ .

العالم فاسدا في الآن ، ثم استثنى أنه غير فاسد ، فوجب ألا يكون هناك إلا إله واحد وهو المطلوب .^(١)

كذلك انتقد " ابن رشد " ما استدل به " المتكلمون " بوجه عام ، والإمام " أبو حامد الغزالي " بوجه خاص فيما يتعلق بقضية الوجدانية وذلك في كتابه (تهافت التهافت) ردا على (تهافت الفلاسفة) للإمام " الغزالي " .^(٢)

وعلى كل فإن " أبو الوليد بن رشد " قد برهن على وحدانية الله بطريقة عقلية فلسفية متهتدية بالطريقة القرآنية السلفية لأنه انتقد مسلك " المتكلمين " في الاستدلال على الوجدانية ، وكما انتقد مسلك " المتكلمين " ولم يعجبه مسلكهم ، فإن " المتكلمين " انتقدوه كذلك بأمور أشد ، وحججا أقوى من حججه .

ولو أرادنا أن نعدد تلك الانتقادات التي وجهت للحكيم " ابن رشد " ما اتهمنا من ذلك قبل وقت طويل وحسبنا منها ما ذكره الإمام " ابن تيمية " رحمه الله في رده على " ابن رشد " فيما يتعلق بدليل التمانع أو الممانعة حيث قال :

" إن الذي ذكره النظار من " المتكلمين " وهو دليل التمانع برهان تام على مقصودهم وهو امتناع صدور العالم عن اثنين ، وإن هذا توحيد الربوبية الذي يقصده النظار ، وما ذكره " ابن رشد " في دليل التمانع ذكره غير واحد من النظار ، وذكروا أنه

(١) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٥٧ وما بعدها بتصرف .

(٢) راجع ابن رشد : تهافت التهافت القسم الثاني ص ٤٦٠ وما بعدها .

بتقدير الإتفاق يمتنع أن يكون مفعول أحدهما هو مفعول الآخر والمفعول الواحد لا يكون لفاعلين باتفاق العلماء .^(١)

وقد اتخذ " ابن رشد " موقفا غريبا تفرد به عن الآخرين ممن عاصره أو جاء بعده من " الفلاسفة الإسلاميين " يتمثل في أمرين :

أولهما : اعتزازه بنفسه وبأفكاره - لدرجة الإفراط - حتى ولو كان ذلك يتعارض مع مذهب اليه " جمهور المسلمين " ، وليس هناك أدل على ذلك من قيامه بتفسير أو تأويل بعض النصوص النقلية مما يتفق وما ذهب إليه ، وقوله : إن للشرع ظاهر " يشترك في فهمه الجمهور و " باطن " لا يفهمه إلا الخاصة و " الفلاسفة " منهم تحديدا .

ثانيها : محاولة النيل من الآخرين وأفكارهم خاصة " أهل السنة والجماعة " .

٢ - الكندي :

وننتقل إلى فيلسوف آخر من فلاسفة الإسلام وهو أبو يوسف الكندي لتتعرف على رأيه في هذه القضية الهامة ، واللافت للنظر أن هذا الحكيم الكبير رغم تأثره بالفلسفة اليونانية بشكل عام ، والأرسطية منها بشكل خاص ، إلا أننا نجده يعارضه ويعارضها في كثير من القضايا التي لا تتفق وما يقوله الإسلام ودستوره الخالد - القرآن الكريم - فيها وهذا من الأمور التي تحسب لهذا الحكيم الكبير الذي مثل الفلسفة الإسلامية خير تمثيل ، وعبر عنها خير تعبير .

(١) د/ الطيلاوي سعد : موقف ابن تيمية من فلسفة ابن رشد ص ٥٢ ، ٥٣ .

وقد برهن " الكندى " على أن الله تعالى واحد لا شريك له وذلك بطريقة عقلية فلسفية معتمدة على الطريقة القرآنية الإسلامية وقبل أن يبرهن على وحدانية الله فقد برهن على وجوده أولا ، وهذا شئ طبيعي فقبل إثبات الوجدانية لابد من إثبات الوجود ، لذا قال " الكندى " في هذه القضية الهامة :

" إن كان الشئ ليس معدوما وذاته ليسا فهو لا شئ وذاته لا شئ ولا علة ولا معلول لأن العلة والمعلول إنما هي مقولان على شئ وله وجود ما ، فهو إذن لا علة كون ذاته إذ ليس هو علة مطلقا ، وقد قيل إنه علة كون ذاته وهذا خلف لا يمكن فليس يمكن أن يكون علة كون ذاته لأنه أيضا إذ هو ليس لاشئ ولا شئ لا علة ولا معلول فهو لا علة كون ذاته ، لأن المتغايرات هي التي يمكن أن يعرض لأحدهما ما لا يعرض لآخر " (١)

كذلك يقول " الكندى " في البرهنة على وحدانية الواحد الحق :

" والواحد الحق هو الأول المبدع المسك كل ما أبدع ، فلا يخلوا شئ من إمساكه وقوته إلا غار ودثر ، وإن في نظم هذا العالم وترتيبه وفعل بعضه في بعض وانقياد بعضه لبعض ، وتسخير بعضه لبعض ، واتقان هيئته على الأمر الأصلح في كون كل كائن وفساد كل فاسد ، وثبات كل ثابت ، وزوال كل زائل لأعظم دلالة على أتقن تدبير ، ومع كل تدبير مدبر وعلى أحكم حكمه ، ومع كل حكمة حكيم " (٢)

(١) د/ محمد أبو ريدة : رسائل الكندى الفلسفية ص ١٢٣ .

(٢) د/ محمد أبو ريدة : رسائل الكندى الفلسفية ص ١٦٢ ، ٢١٥ .

ونلاحظ أن هذا الدليل الذى استخدمه " الكندى " فى البرهنة على وجود الله ووجدانيته قريب الشبه بالدليل الذى استخدمه من سبقه من " الفلاسفة " و " المتكلمين " وهو دليل : العناية والتدبير .

كما نلاحظ أن هذا الحكيم الإسلامى الكبير لم يسلك مثل سلفه - ابن رشد - أعنى مهاجمة " المتكلمين " بشكل عام والإمام " الغزالى " بشكل خاص ، فقد انصرف للبرهنة على وجود الله ووجدانيته بالعقل المستنير بالنقل وهذا هو الواجب عمله منه ومن غيره من " الفلاسفة " وغيرهم .

أما التركيز على مهاجمة الغير والطعن فى أدلتهم ؟ فليس له إلا أحد أمرين :

- ١ - إما يكون ضعف من الشخص نفسه لأنه لا يلجأ إلى السب والطعن إلا الضعيف .
- ٢ - وإما أن يكون هذا النقد والطعن فى أدلة الغير وأفكاره - بشكل عام - له ما يبرره ويرتكز على حجج قوية أقوى من حجج الآخرين .

وما فعله " ابن رشد " ينصرف إلى الأمر الأول منهما أى الضعف والطعن فى الآخرين دون سند أو دليل ، واحسب ان القارئ الكريم قد فطن لذلك الأمر عندما أشرت - فيما سبق - إلى اعتزاز " ابن رشد " بنفسه وبأفكاره أكثر من اللازم ، ومحاولته إضعاف أدلة الآخرين وأفكارهم خصوصاً " المتكلمين " .

٣ - الغزالى :

ونتقل إلى الحكيم الإسلامى الكبير " أبو حامد الغزالى " الذى كان له النصيب الأكبر من مهاجمة " ابن رشد " فى كتابه (تهافت التهافت) رداً على كتابه (تهافت الفلاسفة) .

وقد برهن الإمام " أبو حامد الغزالي " على أن الله تعالى واحد لا شريك له بأكثر من طريقة وبأكثر من دليل في كتبه الفلسفية والكلامية وهذه إحدى الطرق التي عبر بها على وحدانية الله تعالى :

" وهذا الموجد للعالم واحد غير متعدد ، لأنه لا يجوز أن يكون شيئا من كل واحد منهما واجب الوجود ، كما لا يكون للبدن إلا نفس واحدة ، فلا يكون للعالم إلا رب واحد هو مبدع الكل ويتعلق به الكل تعلق الوجود والبقاء وأيضا فلو كان واجب الوجود اثنين فبم يتميز أحدهما عن الآخر ؟ فإن كان يعارض فيكون كل واحد منهما معلولا ، وإن كان بذاتي فيكون مركبا ولا يكون واجب الوجود ، وكما لا يكون متعددا لا يكون متراكبا بأي نوع من أنواع التركيب حتى من ذات وصفات زائدة على الذات " (١)

وهذه طريقة أخرى من طرق الإمام " الغزالي " في البرهنة على وحدانية الله تعالى قال فيها :

" ندعى أنه سبحانه واحد ، فإن كونه واحدا يرجع إلى ثبوت ذاته ونفي غيره فليس هو نظرا في صفة زائدة على الذات فوجب ذكره في هذا القطب فنقول : الواحد قد يطلب ويراد به أنه لا يقبل القسمة أى لا كمية له ولا جزء ولا مقدار ، والبارى تعالى واحد بمعنى سلب الكمية المصححة للقسمة عنه فإنه غير قابل للإنقسام إذ الإنقسام لما له كمية، والتقسيم تصرف في كمية بالتفريق والتصغير، وما لا كمية له

(١) ص ١٩٠ من معارج القس نقلا عن كتاب الحقيقة في نظر الغزالي للدكتور : سليمان دنيا .

لا يتصور انقسامه وقد يطلق ويراد أنه لا نظير له في رتبته كما تقول : الشمس واحدة ،
والبارى تعالى أيضا بهذا المعنى واحد فإنه لاند له " . (١)

وهكذا فإن الإمام " الغزالي " قد نجح بطريقة العقلية الفلسفية - البارعة - في التعبير
والبرهنة على وحدانية الله ونفى الشركاء عنه ، وهو بهذا يريد أن يقول : إن الله واحد
من جميع الجهات ، سواء كان من جهة العدد ، أو من جهة الكمية ، أو من جهة
الانقسام أى أنه بسيط لا يقبل الانقسام من أى جهة كان .

ولتأكيد وحدانية الله تعالى فقد نفى الإمام " الغزالي " أن يكون لله ندا ، أو مثلاً ، أو
نظيراً ، أو ضدّاً ، أو شبيهاً في ذات أو صفة أو فعل لأنه واحد غير متعدد ولا يقبل
القسمة بأى شكل من الأشكال .

أما رد الإمام " الغزالي " على " الفلاسفة " عامة و " ابن رشد " خاصة في عدم
استطاعتهم اثبات وحدانية الله - في نظره - فقال تحت عنوان :

" في بيان عجزهم عن إقامة الدليل على أن الله واحد ، وإنه لا يجوز فرض إثنتين
واجب الوجود كل واحد منهما لا علة له .

واستدلّاهم على هذا بمسلكين :

الأول : قولهم ألّهما لو كانا إثنتين لكان نوع وجوب الوجود مقولاً على كل
واحد منهما

(١) الإمام الغزالي : الإقتصاد في الاعتقاد ص ٦٩ .

قلنا : - أى الغزالي - قولكم نوع وجوب الوجود لواجب الوجود لذاته أو لعلّة تقسيم خطأ فى وضعه ، فإننا قد بينا أن لفظ وجوب الوجود فيه إجمال إلا أن يراد به نفي العلة فنستعمل هذه العبارة فنقول : لم يستحيل ثبوت موجودين لا علة لهما وليس أحدهما علة للآخر ؟

فقولكم : إن الذى لا علة له ، لا علة له لذاته أو لسبب ، تقسيم خطأ لأن نفي العلة واستغناء الوجود عن العلة لا يطلب له علة ، فأى معنى لقول القائل : إن ما لا علة له إما لذاته أو لعلّة ، إذ قولنا : لا علة له سلب محض والسلب المحض له علة ولا سبب ، ولا يقال فيه : إنه لذاته أو لا لذاته ^(١)

هذا بعض ما رد به الإمام " الغزالي " على من هاجمه من الفلاسفة وبخاصة الحكيمين الكبيرين " أبو الوليد بن رشد " و الرئيس " أبو على بن سينا " والإمام " الغزالي " فى رده عليهم يتكلم بلسان الحكيم ، و بلسان " المتكلم " كما أن هذا الإمام الكبير له مكانة عظيمة فى قلب كل مؤمن خاصة الباحثين عن الحقيقة والمحبين لها فى كل زمان وفى كل مكان ، وأفكاره الكلامية والفلسفية لا يستهان بها لأنه لا يتكلم بها إلا عن دليل وبرهان ولا يدلى برأيه فى أى مسألة من المسائل الإلهية خاصة إلا بعد تيقن وتثبت مما يقول ويعتقد.

٤ - ابن سينا :

أما وقفنا التالية فتكون مع الحكيم الإسلامى الكبير " أبو على بن سينا " الذى هاجم غيره فى أفكاره وآرائه وهوجم من غيره كذلك فى نفس الأمر .

(١) الإمام الغزالي : ثقافة الفلاسفة ص ١٦٠ ، ١٦١ باختصار .

وقد أثبت الرئيس " ابن سينا " وحدانية الله تعالى بالعقل والنقل وتنوعت طرقه وأساليبه في التعبير عن هذه القضية الإلهية الهامة وهذه واحدة منها :

" فإذا كان واجب الوجود واحد لا بالنوع فقط، أو بالعدد ، أو عدم الإنقسام أو التمام فقط ، بل في ان وجوده ليس لغيره وإن لم يكن من جنسه ولا يجوز أن يقال : إن واجب الوجود لا يشتركان في شئ كيف وهما مشتركان في وجوب الوجود في البراءة عن الموضوع " (١)

هذه الطريقة التي عبر بها الرئيس " ابن سينا " قرية الشبه من الطريقة التي عبر بها سلفه - الإمام الغزالي - أي إثبات الوحدانية لله ونفى الشركاء عنه لأنه واحد بسيط لا يقبل القسمة بأي شكل من الأشكال ، وأنه تام في كل شئ ، فهو واحد في النوع ، واحد في العدد ، واحد بعدم القسمة .

ولم يكتف " ابن سينا " بهذا بل وجدناه يقوم بالرد على المنكرين لوحدانية الله تعالى أو المشككين في وحدانيته فقال :

" قال قوم : إن هذا الشئ المحسوس موجود لذاته ، واجب لنفسه ، لكنك إذا تذكرت ما قيل في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجبا وتلوت قوله تعالى : ﴿لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ (٢) فإن الهوى في حظيرة الإسكان أقول ما ، وقال آخرون : بل هذا الموجود المحسوس معلول ، ثم افترقوا فمتهم من زعم : أن أصله وطبته غير معلولين لكن

(١) الرئيس ابن سينا : النحاة قسم الإلهيات ص ٢٧١ .

(٢) سورة الأنعام آية : ٧٦ .

صنعته غير معلولين لكن صنعته معلولة ، فهؤلاء قد جعلوا في الوجود واجبين ، وأنبت خبير باستحالة ذلك .

ومنهم : من جعل وجوب الوجود لضدين ، أو لعدة أشياء وجعل غير ذلك من ذلك ، وهؤلاء في حكم الذين من قبلهم ^(١)

فالرئيس " ابن سينا " في هذا النص الفلسفي الذي رد فيه على المنكرين لوحانية الله تعالى أو المشككين فيها يستفاد منه أمرين :

أولهما : أنه قد صور مزاعم من يقولون أن الشيء المحسوس يكون موجودا لذاته ، واجبا لنفسه .

ولا يخفى على كل عقل سليم أن المحسوس هو الممكن ، والممكن ما يستوى وجوده مع عدمه ، وأنه لا يترجح أحدهما على الآخر الا بمرجح خارجهما ثم انه قد أشار إلى تلك المناظرة المشهورة التي تمت بين خليل الرحمن سيدنا "ابراهيم" عليه الصلاة والسلام ومن كفر من قومه الذين اتخذوا الأصنام آلهة يعبدونها من دون الله ، مع أن هذه الأصنام لا تملك لنفسها ولا لغيرها نفعا ولا ضرا ، ولا موتا ولا حياة ولا نشورا .

كذلك قد اتخذوا الكواكب والقمر والشمس آلهة من دون الله مع أنها مخلوقة حادثة فكيف يكون المخلوق الحادث إلها ؟

(١) الطوسي : شرح الإشارات لابن سينا القسم الثالث ص ١٠٢ - ١٠٥ .

ثانيهما : صور فيه مزاعم من يقولون أن الموجود المحسوس معلول ، ومما يؤكد كذبهم وخطأهم اختلافهم وانقسامهم على أنفسهم إلى فريقين ، ومن الأمور التي تحسب للرئيس " ابن سينا " هنا استخدامه بعض النصوص الثقلية لتدعيم مذهبه وأفكاره .

وقد وجدناه يفعل هذا عند معالجته لقضية وجود الله ، وفي هذه القضية أيضا أعنى وحدانية الخالق تعالى ولم نجد هذا عند الحكماء السابقين سواء : " ابن رشد " أو " الكندي " أو غيرهما .

المتكلمون ووحداية الله تعالى

بعد أن عرضنا لموقف بعض فلاسفة الإسلام من وحدانية الله تعالى وكيف برهنوا على ذلك بأدلة عقلية مهتدية بالأدلة النقلية .

نأتى لنعرض موقف " المتكلمين " من هذه القضية الإلهية الهامة فإذا كان " الفلاسفة " قد تنوعت أدلتهم ومسالكتهم في معالجة هذه القضية الهامة ، فإن " المتكلمين " كانوا كذلك وإن اختلفت في العرض والأسلوب عنهم - إلى حد ما - وهذه بعض الطرق الكلامية في البرهنة على وحدانية الله بطريقة عقلية :

" ومما يجب له تعالى صفة الوحدة ذاتا ووصفا وفعلا أما الوحدة الذاتية فقد أثبتناها بنفى التركيب في ذاته خرجا وعقلا ، وأما الوحدة في الصفة أى أنه لا يساويه في صفاته الثابتة له موجود ، وأما الوحدة في الوجود وفي الفعل نعى بما التفرد بوجود الوجود وما يتبعه من إيجاد الممكنات فهي ثابتة " (١)

وغنى عن البيان والكلام أن جميع الشرائع السماوية من لدن أبينا وسيدنا " آدم " عليه الصلاة والسلام متفقة على وحدانية الله تعالى ذاتا وصفة وفعلا .

فهذه قضية تكاد أن تكون مسلمة وعليها اتفاق من جميع العقلاء في كل زمان وفي كل مكان ، ولا يمارى فيها إلا الذى في قلبه مرض ، وفي عقله خلل .

(١) الإمام محمد عبده : رسالة التوحيد ص ٤٢ .

وإذا كانت الشرائع السماوية متفقة في هذه القضية الإلهية الهامة فإن هناك اتفاقا بين " الفلاسفة " أو " الحكماء " و " المتكلمين " على ذلك أيضا ، وهذا أحد العلماء يشير إلى ذلك بقوله :

" أن الحكماء قالوا : يمتنع وجود مرسود من كل واحد منهما واجب لذاته والمتكلمون قالوا : يمتنع وجود الهين مستجمعين لشرائط الإلهية " (١)

وإذا كانت أدلة وبراهين " الفلاسفة " العقلية يغلب عليها الغموض والإهمام فإن أدلة وبراهين " المتكلمين " ليست كذلك ، لأن مرجع ذلك في الأولى - أى الفلسفة - إلى التأثير بالفلسفة اليونانية خصوصا الأرسطية منها ، أما في علم الكلام فراجع إلى إتعاكاس نور القرآن والسنة النبوية المباركة على أصحابه المتأثرين بها .

وهذه إحدى البراهين الكلامية في البرهنة على وحدانية الذات الإلهية :

الدليل الأول : لو كان الواجب مشتركا بين اثنين ؟ لكان بينهما تمايز لامتناع الإثنية بدون التمايز ، وإن ما به اشتراك غير ما به الامتياز ضرورة فيلزم مركب كل من الواجبين وما به الاشتراك وما به الامتياز وهو محال .

الدليل الثاني : لو تعدد الواجب ؟ فالتغيين الذى به الامتياز ان كان نفس الماهية الواجبة أو معللا بها أو يلزمها فلا تعدد ، وإن كان معللا بأمر منفصل فلا وجوب بالذات لامتناع احتياج الواجب في تعيينه إلى أمر منفصل.

(١) الإمام عضد الدين الإيجي : المواقف في علوم الكلام الموقف الخامس ص ٢٧٨ .

الدليل الثالث : لو كان الواجب أكثر من واحد ؟ لكان كل منهما تعين وهو به ضرورة .

الدليل الرابع : لو وجد الهان واتصفا بصفات الألوهية كالعلم والقدرة والإرادة وغير ذلك من الصفات الواجبة " الإله الحق " فإذا أراد أحدهما إيجاد مقدور معين كحركة جسم أو سكونه في زمن معين ؟

فوقوع ذلك المقدور اما أن يكون بمقدرتهما معا ؟ وعلى هذا يلزم أن يكون هناك مقدور بين قادرين مستقلين بالإيجاد ، وهذا ممتنع عقلا ونقلا ، وإما أن يكون ذلك المقدور وقوعه بقرة أحدهما دون الآخر ؟ ويلزم على هذا ترجيح بلا مرجح ، وهو محال عقلا وواقعا .
واما أن يقع هما جميعا لا بكل منهما ؟ ويترتب على هذا اجماع مؤثرين على أثر واحد ، ولا يخفى على كل ذى لب سليم مدى عجز الإلهين - المزعومين - معا .

الدليل الخامس : لو وجد إلهين متصفين بصفات " الإله " الحقيقي ، فإذا أراد أحدهما تسكين جسم ما ، فإما أن يتمكن الآخر من نفس الفعل أم يعجز ؟ وكلا الأمرين باطلان .

الدليل السادس : لو وجد إلهين فإن اتفقا على إيجاد كل مقدور لزم التوارد وان اختلفا ؟ لزم مفاسد التمانع أى عجز الإلهين معا ، أو عجز أحدهما دون الآخر وهذا - الأخير - ترجيح بلا مرجح وهو محال عقلا ونقلا .

الدليل السابع : لو تعدد " الآلهة " فما به التمايز لا يجوز أن يكون من لوازم الألوهية ضرورة اشتراكهما بل يكون من العوارض وبذا يجوز مفارقتهما .

الدليل الثامن : أن الواحد كاف ولا دليل لوجود الثاني فيجب نفيه ، والا لزم جهالات لا تخصي ككون كل موجود نراه اليوم - مثلاً - غير الذي كان بالأمس والعكس .

الدليل التاسع : أنه لا أولوية لعدد دون عدد ، فلو تعدد " الآلهة " لم ينحصر في عدد معين واللازم باطل .

الدليل العاشر : أن بعثة " الأنبياء " عليهم الصلاة والسلام وتصديقهم بدلالة المعجزات لا يتوقف على الوحدانية .^(١)

فهذه إحدى الطرق الكلامية في البرهنة على وحدة الذات الإلهية وهي - كما نرى - تخاطب العقل السليم الخالي من سموم المذاهب الإلحادية والتيارات الفكرية المعادية للإسلام وأهله ، كما أنها ليست بحاجة إلى توضيح أكثر من ذلك لأنها واضحة وضوح الشمس في كبد السماء ، ولا تحتاج إلا إلى أعمال العقل فيها وتدبرها والحكم عليها دون تأثر بالهوى والجهل والضلال .

كذلك أكد علماء الكلام على : أن الله تعالى واحد في كل شيء لأنه لا عدد له ، ولا مقدار له ، ولا جزء له ، ولا نظير له ، ولا ند له ن ولا ضد له ن ولا مثل له ، ولا عمل له ، لأن هذه الأمور من صفات " المخلوق " تعالى المتزه عن صفات الحوادث .

وفي هذا المعنى قال أحد العلماء الأفاضل :

(١) الإمام سعد الدين التفتازاني : شرح المقاصد المجلد الثاني ص ٤٥ - ٤٧ بتصرف واختصار .

" الواحد قد يطلب ويراد به أن يقبل القسمة أى لا كمية له ، ولا جزء له ولا مقدار
و " البارى " تعالى واحد معنى سلب الكمية المصححة للقسمة عنه ، فإنه غير قابل
للانقسام إذ الانقسام لما له كمية .

والتقسيم تصرف فى الكمية بالتفريق والتصغير ، وما لا كمية له لا يتصور انقسامه
وقد يطلق ويراد به أنه لا نظير له فى رتبته كما تقول الشمس واحدة و " البارى " تعالى
أيضا واحد بهذا المعنى واحد فإنه لا ند له " (١)

وإذا كان " الفلاسفة " قد استخدموا دليل " التمانع " أو " الممانعة " فى البرهنة على
وحدة الذات الإلهية ، فإن " المتكلمين " قد استخدموا هذا الدليل كذلك ، وهو إن كل
دليلا عقليا صرفا فإن جذوره وأصوله نقلية خالصة لأنه مستنبط من قول الله الواحد فى
قرآنه الكريم :

﴿ تَوَكَّنْ فِيهِمَا إِلَهًا اللَّهُ لَفَسَدًا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ (٢)

فهذه الآية الكريمة تؤكد : على أنه لا يوجد مع الله الواحد إله أو آلهة أخرى ، وإلا
فسد نظام العالم ، واختل توازنه واضطربت أموره .
ولكن وجود الفساد ، واختلال التوازن ، واضطراب المصالح والأمور فى العالم
غير حاصل - كما يشهد بذلك العقل السليم - فثبت أن وراء ذلك مدبر حكيم
واحد أحد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد .

(١) الإمام الغزالي : الإقتصاد فى الاعتقاد ص ٦٩ - ٧٠ .

(٢) سورة الأنبياء آية : ٢٢ .

وكما صاغ " الفلاسفة " هذا الدليل بأسلوبهم فقد صاغه " المتكلمون " بطريقتهم
كذلك هكذا :

" وليس يجوز أن يكون " صانع العالم " اثنين ولا أكثر من اثنين والدليل على ذلك :
أن الاثنين يصح أن يختلفا ويوجد أحدهما ضد مراد الآخر ، فلو اختلفا وأراد أحدهما
إحياء جسم وأراد الآخر إمامته ؟ لوجب أن يلحقها العجز ، أو واحدا منهما ، لأنه محال
أن يتم ما يريدان جميعا لتضاد مراديهما ، فوجب أن لا يتم ، أو يتم مراد أحدهما ؟
فيلحق من لم يتم مراده العجز ، أو لا يتم مرادهما - معا - فيلحقهما العجز ، والعجز من
سمات الحدث و " القدم الإله " تعالى لا يجوز أن يكون عاجزا " (١) أو كل ملحد عاطل أو
كل مشرك فاسق لأن العقل السليم يقول :

" لو أمكن إلهين ؟ لأمكن بينهما تمنع أى بأن يريد أحدهما حركة " زيد " مثلا ،
ويريد الآخر سكونه " (٢)

فهذا الدليل المسمى بدليل " التمانع " أو " الممانعة " هو الذى استخدمه " المتكلمون "
كما استخدمه " الفلاسفة " من قبلهم فى البرهنة على وحدانية الله جل جلاله ، ليشير إلى
توافق " الفلاسفة " و " المتكلمين " فى هذه القضية الإلهية الهامة ، فبالرغم من اختلافهم
فى بعض القضايا الأخرى .

ويؤكد توافق " العقل " السليم مع " النقل " الصحيح وأعنى بالتوافق الذى بين "
الفلاسفة " و " المتكلمين " ؟ الوفاق والتوافق على أن الله تعالى واحد لا شريك له ذاتا

(١) الإمام الباقلاني : تمهيد الأوائل ص ٤٥ .

(٢) الإمام التفتازاني : شرح العقائد النفسية ص ٢٩ .

وصفة وفعلا وهذا التوافق بينهما في المضمون ، وان اختلفا في الشكل أعنى التعبير عن هذه الوحدة الإلهية ، والبرهنة عليها ، وليس الخلاف في الشكل قائم بين " الفلاسفة " و " المتكلمين " فقط ، بل هو حاصل بينهم وبين بعضهم ، أى بين " الفلاسفة " و " الفلاسفة " وبين " المتكلمين " و المتكلمين " ، ناهيك عن وجود هذا الخلاف الحقيقي وليس الشكلى بين " الفلاسفة " و " المتكلمين " من ناحية وبين غيرهم من ناحية أخرى أى خصومهم .

٥٠ وقد بين كثير من العلماء سر الاختلاف بين " الفلاسفة " و " المتكلمين " وهذا أحدهم يقول في ذلك :

" وقد سلك " الفلاسفة " طريقا في التوحيد حاصله : إلى امتناع وقوع الشراكة في نوع واجب الوجود واستحالة وجود واجبين .

واما " المتكلمون " : فقد سلك عامتهم في الإثبات مسلكين ضعيفين :

المسلك الأول : أنهم قالوا لو قدرنا وجود الإلهين ، وقدرنا أن أحدهما أراد تحريك جرم ما والآخر أراد تسكينه ، فإما أن تنفذ إرادة كل واحد منهما ؟ أو لا تنفذ ولا لواحد منهما ؟ أو لأحدهما دون الآخر ؟ ولكن منشأ الخبط وعجز الغلط في هذا المسلك ، إنما هو في القول بتصور اجتماع إرادتيهما للحركة والسكون ، وليس ذلك مما يسلمه الخصوم ولا يلزم من كون الحركة والسكون ممكنين وتعلق الإرادة بكل واحد منهما حالة الاتفراد أن تتعلق بهما حالة الاجتماع .

المسلك الثاني : هو أنهم قالوا الطريق الموصل إلى معرفة " البارى " تعالى ليس إلا وجود الحادثات لضرورة افتقارها إلى مرجح ينتهى الأمر عنده وهى لا تدل على أكثر من واحد .

وهو أيضا لا يقوى ، فإن حاصله يرجع إلى نفي الدليل الدال على وجود الاثنين ، ولا بد فيه من الاستناد إلى البحث والتفتيش وذلك غير يقينى على ما يخفى .
ثم ولو قدر انتفاء كل دليل فذلك مما لا يخفى من رام نفي المدلول لجواز وجوده في نفسه وانتفاء دليله ^(١)

وهذا إن دل على شيء ؟ فإنما يدل على مدى صعوبة العقل الإنسانى - إن لم يكن استحالة - في البرهنة على القضايا الإلهية وحده دون الاعتماد على " النقل " والاهتداء بنوره .

وهذا أمر يعرفه جميع العقلاء بالرغم من اختلاف أزمتههم وأمكتهم خصوصا " الفلاسفة و " المتكلمين " ، وربما يسأل سائل ويقول : لماذا " الفلاسفة " و " المتكلمين " ؟

أقول : لأنهم أعرف من غيرهم في فهم شبه المنكرين ، وطعن الطاعنين في وحدانية الله تعالى والرد على هذه الشبهة والاعتراضات ، وكشف زيفها وفسادها ، ولأنهم عرف لغة قوم آمن شرهم ، وإن كان أعداء الإسلام وأهله لا يفترون عن الفتن في مهاجمته والطنن في دستوره - القرآن الكريم - ومحاولة إظهار أن به تناقضا أو بينه وبين

(١) الإمام الأمدى : غاية المرام ص ١٥١ ، ١٥٢ باختصار .

السنة النبوية ، أو بين السنة بعضها لبعض ولكنهم يعمرون ويمكر الله والله خير المالكين ، أنه ماحق لمكرهم وكيدهم ، وكاشف لأباطيلهم ، ومكذب لأقاويلهم .

وهذه صورة مصغرة من طعن الطاعنين ، وشبه المنكرين ، تكشف عن تلك القلوب المريضة ، والنفوس الخاقدة ، والعقول المخبولة تقول هذه الشبهة الماكرة :

" ومن الغريب والعجيب حقا أنه ليس هناك إشارة إلى وحدانية الخالق تعالى في الفصول الأولى من القرآن " (١)

ولم تمر هذه الشبهة - وأمثالها - دون توضيح زيفها ، وتعرية حقيقتها لأن شبهتهم هذه مخالفة للمعقول والمنقول والواقع كذلك لماذا ؟ لأن كل عاقل يعلم جيدا أن جميع " الأنبياء " و " الرسل " عليهم الصلاة والسلام جاءوا بكلمة التوحيد أى لا إله إلا الله ، ولا معبود سواه ، حتى ختمت الشرائع السماوية بالشرعة المحمدية شرعة النبي الخاتم سيدنا محمد ﷺ ومعجزته الخالدة - القرآن الكريم - جاءت لتؤكد هذا التوحيد الذى غفل الناس عنه فكيف لا يوجد إشارة إلى التوحيد فى القرآن الكريم ؟

إن شبهتهم هذه لغرية وعجبية حقا وليس كما يدعون كذبا ومهتانا على القرآن الكريم الذى تكفل الله تعالى بحفظه بنفسه وعلى هذا جاء الرد على هذه الشبهة الكاذبة هكذا :

" وهذا القول بالطبع لم تنفرد به الموسوعة البريطانية ، وإنما يظهر أنه قول توارثه المتأخر عن المتقدم ، واللاحق عن السابق ، ولعل الهدف من هذه الإشارة كلها أن يثبتوا :

(١) د/ فاضل عباس : قضايا قرآنية فى الموسوعة البريطانية ص ١١٤ .

أن قضية التوحيد إنما أفادها النبي ﷺ فيما بعد ممن اتصل بهم من الكافرين وغيرهم ممن يسمون " بالحنفاء " .

وهذا بالطبع يفتح الباب للتقول على هذا القرآن إذا سلمت هذه المقدمات ، وهيئات فإن أول كلمة صدع بها النبي ﷺ كانت الدعوة إلى التوحيد ، والقرآن يجيبنا عن ذلك كله وهو يبين لنا سبب ثورتهم وعدائهم وخصومتهم .^(١)

﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ (٤) أَجْعَلِ الْإِلَهَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ^(٢)

ومما هو معلوم عند " علماء الكلام " وغيرهم أن التوحيد قسمان :

١ - توحيد الألوهية .

٢ - توحيد الربوبية .

والعرب قبل نزول القرآن الكريم ومجيئ النبي محمد ﷺ كانوا يقررون بتوحيد الربوبية ويجادلون بل وينكرون توحيد " الألوهية " ، فجاء القرآن الكريم ليقرر ويؤكد ويقيم الحجة عليهم لإنكارهم وجدالهم في توحيد " الألوهية " لأنه كيف يؤمنون بأن " الرب " واحد ، وفي نفس الوقت يكفرون بأن " الإله " واحد ؟
أليس في هذا مخالفة صريحة ، وتناقض واضح يرفضه " العقل " السليم ناهيك عن النقل الصحيح .

(١) د/ فاضل عباس : قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية ص ١١٤ - ١١٦ .

(٢) سورة ص آية : ٤ ، ٥ .

وقد أكد أئمة الإسلام وعلمائه هذا المعنى ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة : وهذا أحدهم يقول في ذلك :

" وبهذا الاعتبار الذى قررنا به " الإله " تعالى وأنه المحبوب لاجتماع صفات الكمال فيه كان " الله " هو الاسم الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنى والصفات العليا ، وهو الذى ينكره المشركون ، ويحتج " الرب " سبحانه وتعالى بتوحيدهم ربوبيته على توحيد ألوهيته ، وكلما ذكر تعالى من آياته جملة من الجمل قال عقبها ﴿أأله مع الله﴾ فأبان " سبحانه وتعالى " بذلك أن المشركين إنما كانوا يتوقفون في إثبات توحيد الإلهية لا الربوبية ، على أن منهم من أشرك في الربوبية ، وبالجملة فهو " تعالى " يحتج على منكرى الإلهية بإثباتهم الربوبية " (١)

والناظر في آيات القرآن الكريم : يجد أنه لم تخل سورة من سوره إلا وفيها إشارة صريحة أو ضمنية إلى كلمة التوحيد في الرد على الزاعمين أن سور القرآن الكريم الأولى لم تأت بها إشارة إلى وحدانية الله تعالى في مدخل خبيث إلى تعليل سبب شرك المشركين ومحاولة فاشلة لالتماس الأعذار لهم وها هو "فرعون" الذى كان يزعم لحاشيته وخدمه : أنه ربهم الأعلى ، ويكفر بالله الواحد القهار ، فلما أدركه الفرق وتخلت عنه أسباب الأرض ، وانصرف عنه خدمه ومن اتخذ به لم يجد سبيلا إلا الإيمان بالله الواحد القهار كرد واضح على هذه الشبهة الخبيثة ، والدعوة الفاسدة وهذا ما قصه الله تعالى في قرآنه الكريم :

(١) الإمام المقرئ : تحريد التوحيد ص ٥ ، ٦ باختصار .

﴿وَجَاوَرْنَا يَسِيْرَ إِسْرَآئِيلَ الْبَخْرَ فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَتَّى إِذَا أَذْمَرَكَهُ
الْقُرْقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَآئِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾^(١)

كما أن علماء الإسلام قد ردوا على هذه الدعاوى الفاسدة وأمثالها بأكثر من طريقة في تأكيد على أن فساد هذه الشبهة الكاذبة ، وهذا أحد العلماء الأفاضل يوضح أسماء كلمة التوحيد التي جاء ذكرها في القرآن الكريم فعد منها (أربعة وعشرون) اسما هي :

- ١ - كلمة التوحيد ، وهي تدل على نفى الشريك على الإطلاق .
- ٢ - كلمة الإخلاص .
- ٣ - كلمة الإحسان .
- ٤ - كلمة التقوى .
- ٥ - دعوة الحق .
- ٦ - كلمة العدل .
- ٧ - الطيب من القول .
- ٨ - القول الثابت .
- ٩ - الكلمة الباقية .
- ١٠ - كلمة الله تعالى العليا .
- ١١ - الملأ الأعلى .
- ١٢ - كلمة السواء .

(١) سورة يونس آية : ٩٠ .

- ١٣- كلمة النجاة .
- ١٤- كلمة العهد .
- ١٥- كلمة الاستقامة .
- ١٦- مقاليد السموات والأرض .
- ١٧- السديد .
- ١٨- البر .
- ١٩- الدين .
- ٢٠- الصراط .
- ٢١- كلمة الحق .
- ٢٢- العروة الوثقى .
- ٢٣- كلمة الصدق .
- ٢٤- الكلمة الطيبة (١).

فهل بقي لأصحاب هذه الدعاوى الفاسدة ، والشبه الكاذبة أدنى دليل على ما
يتقولون أم هو العمى والضلال الذين عاشوا فيه في الدنيا ويلقونه في الآخرة كذلك ؟

(١) د/ الجميلي : عجائب القرآن ص ٦٩ - ٩٨ باختصار .

هذا وهناك ذنوب يغفرها الله تعالى الواحد ، وذنوب لا يغفر لها فالذنوب الذى لا يغفر هو الإشراف مع الله غيره فى الألوهية أو الربوبية ، وما عدا هذا فإنه راجع إلى فضله وإحسانه إن شاء غفر ، وإن شاء لم يغفر .

وهذا ما يؤكد قول " رب " العزة سبحانه وتعالى فى قرآنه الكريم :

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾^(١)

كما جاء هذا التأكيد فى قوله تعالى الواحد :

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ جَنَّاتٍ لَا تَبْعِيدُ ﴾^(٢)

وإذا كان هذا الحكم الإلهى هكذا فى حق الكفار والمشركين والملحدین - ومن فى حكمهم - فإن عفو الله العلى القدير للمؤمن الموحد أرجى ، وهو صاحب الحكم العادل الذى لا يظلم الناس شيئا ، بل الناس لأنفسهم يظلمون .

وصدق من قال مشيرا إلى رحمة الله تعالى وفضله على الناس :

(١) سورة النساء آية : ٤٨ .

(٢) سورة النساء آية : ١١٦ .

ويغفر دون الشرك ربى لمن يشا
ولا مؤمن الا له كافر فهـدا^(١)
ولم يبق فى نار الجحيم موحد
ولو قتل النفس الحرام تعمدا
نسأل الله تعالى جميعا أن يحمينا موحدين ويميتنا موحدين ويعتقنا موحدين ،
ويحشرنا تحت لواء سيد المرسلين محمد بن عبد الله ﷺ وعلى آله وصحبه وأتباعه
ومن تبع هداهم إلى يوم الدين .

(١) أنظر رسالة " الباحث " إسماعيل ص ٢٢٥ .

الفصل الثالث

**ما يستحيل
فى
حق الله تعالى**

بعد أن برهن " الفلاسفة " و " المتكلمين " على وجود الله تعالى ووحدانيته بالعقل المتهدى بالنقل ، واتفاقهما مع جمهور المسلمين في هاتين القضيتين وان اختلف التعبير عنهما ما بين حكيم وآخر ، وما بين " متكلم " و " متكلم " ناهيك عن الاختلاف ما بين " حكيم " و " متكلم " .

والصفات السلبية : معناها هي التي تسلب أو أو تنفى عن الله تعالى ما يليق بذاته ، بعكس الصفات الإيجابية التي تثبت لله ما يليق بذاته جل جلاله .

والصفات السلبية خمس صفات هي :

القدم - والبقاء - والقيام بالنفس - والمخالفة للحوادث - والوحدانية .

فأقدم بنفى الحدوث ، والبقاء يسلب العدم والفناء والهلاك ، والقيام بالنفس يسلب الاحتياج إلى الغير ، والمخالفة للحوادث يسلب مشاهدة أو مماثلة الحوادث أو المخلوقات ، والوحدانية تسلب الشرك أو الإشراف في الألوهية .

وقد تحدثنا عن الوحدانية في الفصل السابق ، وفي هذا الفصل بمشيئة الله وتوفيقه نتحدث عن الباقي منها بالإضافة إلى تزييه الله عن :

- ١ - الجسم والجسمية . ٢ - النقص . ٣ - الباطل .
- ٤ - المثل والند والصد . ٥ - التغير . ٦ - الاحتياج .
- ٧ - الغرض . ٨ - الحلول . ٩ - الاتحاد .
- ١٠ - الجنس والنوع والفصل والحد . ١١ - الجوهر . ١٢ - العرض .

واليك بيان هذا بشئ من التفصيل :

١ - الحدوث

اتفق الفلاسفة على أن الله تعالى ثبت له القدم وانتفى عنه الحدوث لأن الحدوث من صفات المخلوق وليس من صفات الخالق تعالى وهذه قضية يتفق فيها الجميع بالرغم من اختلاف المكان والزمان .

ولأن من ثبت له القدم استحال عليه الحدوث ، وهذه قضية تكاد أن تكون مسلمة من جميع الفلاسفة والمتكلمين ناهيك عن العقلاء جميعهم لا فرق بين " حكيم " و " متكلم " و " مفسر " و " نحوى " و " فلكى " و " رياضى " و " أديب " و " مهندس " وغيرهم كثير .

وقد أشار " الفلاسفة " على أن " القدم " تطلق على عدة معانٍ مختلفة من بينها :
أما تطلق على شئ أو أشياء يقال لها قدمة بالقياس إلى غيرها ، وتطلق على شئ قدم قداما مطلقا ، وتطلق على قدم بحسب الزمان أى ما كان فى زمن ماش ليس له نهاية وتطلق على قدم بحسب الذات وهو الذى يطلق على واجب الوجود لذاته أو الله جل جلاله .

وهذه المعانى هى ما أكدها أحد " الحكماء " بقوله :

" القدم يقال على وجوه فيقال : قدم بالقياس هو شئ زمانه فى الماضى أكثر من زمان شئ آخر هو قدم بالقياس إليه .

وأما القدم المطلق فهو أيضا يقال : على وجهين بحسب الزمان وبحسب الذات ^(١) معنى هذا : أن هناك قدم زمانى ، و قدم ذاتى كما أن " خالق " و " مخلوق " ولكل منهما صفاته التى تميزه عن غيره .

و " جمهور المسلمين " يعتقدون : أن قدم الله تعالى ذاتى وزمانى معا .
أما بعض " الحكماء " وليس جميعهم يعتقدون : أن قدم الله تعالى ذاتى فقط وليس زمانى .

والقائلون بهذا من الحكماء هم القائلون : ب قدم العالم لا بحدوثه ، أى أن العالم قدم لا حادث - عندهم - وهذا ما نعرض له فى موضعه ، كما أن الحكماء القائلين بهذا يعتقدون : أن الله تعالى متقدم على العالم تقدما ذاتيا وليس زمانيا .
وهذا خلاف جوهرى بين " جمهور المسلمين " و " الحكماء " القائلين بهذا المذهب أو القول ، وقد جاء ذكر القدم فى قول الله عز وجل :

﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مِثْقَالَ نَنُّارٍ حَتَّىٰ أَكَادُ الْفَرَجُونَ الْقَدِيمَ﴾ ^(٢)

ولنستمع إلى ما يقوله " التفسير " و " المفسرون " فى هذه الآية الكريمة لنرى هل فيه ما يوافق " الحكماء " أم يخالفه :

(١) الرئيس بن سينا : تسع رسائل فى الحكمة والطبيعات ص ١٠٢ .

(٢) سورة يس آية : ٣٩ .

أى رجح - القمر - فى الدقة إلى حالته التى كان عليها من قبل و " العرجون " من الإنعراج يقال لعود العذق عرجون ، والقدم المتقدم الزمان ، قيل : أن ما غير عليه سنة فهو قدم .

والصحيح أن هذه بعينها لا تشترط فى جواز إطلاق القدم عليه وإنما تعتبر العادة حتى لا يقال لمدينة بنيت من سنة وستين أنها بناء قديم أو هى قدمة ، ويقال لبعض الأشياء أنه قدم، لأن القدم فى البيت والبناء يثبت بحكم تقادم العهد ومرور السنين عليه .

واطلاق القدم على العالم لا يعتاد إلا عند من يعتقد أنه لا أول له، ولا سابق عليه^(١)

ولعل القارئ الكريم قد غلم : أن ما يقوله " التفسير " فى قضية " القدم " و " القدم " غير ما يقوله بعض " الحكماء " الذين يحددون قدم الله بأنه قدم ذاتى وليس زمانى .

وان ما يطلق القدم على الله تعالى بهذا المعنى لاشك فى أنه قد خالف الإجماع ، وحاد الصواب ، لأن القدم - الذاتى والزمانى - ثابت لله بالنقل والعقل ، أعنى النقل الصحيح ، والعقل السليم .

فمما اتفق عليه " الحكماء " المعتدلون ، و " المتكلمون " العقلاء أن الله هو الأول : أى ليس قبله شئ ، وهو الآخر : أى ليس بعده شئ ، فكيف يقول بعض " الحكماء " أن قدم الله ذاتى فقط وليس زمانى ؟

كما جاء ذكر القدم بلفظ ضمنى وليس بصريح وذلك فى قوله تعالى :

﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ عَلَيْهِ ﴾^(١)

(١) الإمام الرازى : مفاتيح الغيب ، المجلد الثالث عشر العدد ٨٦ ص ١٢٦ .

وبهذا يتوافق " العقل " السليم مع " النقل " الصحيح في إثبات القدم لله تعالى ويسلب عنه الحدوث لأنه من صفات " المخلوق " وليس " الخالق " القدم .

٢ - البقاء

كذلك ثبت لله تعالى البقاء واستحال عليه الفناء والهلاك والعدم وهذا ما اتفق عليه " العلماء " و " الفلاسفة " و " المتكلمون " .

وجمهور المسلمين يعتقدون : أن البقاء ليس الا لله تعالى وما عدا هذا فليس له صفة البقاء ، ولكن بعض " الحكماء " يقولون : أن البقاء ليس من صفة الله فقط ، وإنما هو خاص بالملائكة والأرواح البشرية كذلك ، والقائل بهذا القول من " الحكماء " الرئيس " ابن سينا " الذى قال :

" وتبين أنه تعالى يستحيل عليه العدم ، لأنه لما ثبت وجوب وجوده استحال عدمه لأن كل ما يكون بالقوة لا يكون بالفعل فيكون فيه جهتان ، وكلما يكون قابلاً لشيء فإذا حصل القبول لا يرتفع القابل فيؤدى إلى ارتفاع الوجود والعدم وهو محال .

وهذا مطرد في كل ذات وفي كل حقيقة متحدة كالملائكة والأرواح البشرية فإنما لا تقبل العدم أصلاً لبرائتها عن لواحق الأجسام " .^(١)

وإذا عرضنا هذا الاعتقاد - السينوى - على كتاب الله لنرى ماذا قال بشأن هذه القضية ، وماذا قال علماء التفسير بشأنها ليتبين لنا حقيقة الأمر ؟

(١) سورة الحديد آية : ٣ .

(٢) ابن سينا : الرسالة العرشية ص ٢٢ .

يقول رب العزة مؤكداً أن جميع مافى الوجود هالك الا وجهه تعالى وما عدا هذا فهو فان ومعدوم وهالك :

١ - ﴿وَكَاذِبٌ مِّنَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ كُنَّا إِلَٰهًا مَّوَكَّلٌ شَيْءٌ هَٰلِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(١)

٢ - ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ (٢٦) وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾^(٢)

فالأية الأولى : بينت أن كل شئ هالك إلا وجه الله تعالى الكريم ومعلوم أن الملائكة والأرواح البشرية من ضمن الأشياء فكيف تستثنى من الهلاك أو الإهلاك ، مع أن المستثنى في الآية هو وجه الله فقط وما عداه فهو هالك ؟

كم أن الآية الثانية : قد أكدت هذا المعنى كذلك ، فكيف يقول الرئيس " ابن سينا " ومن على شاكلته بذلك ، أليس في هذا مخالفة " للنقل " الصحيح " و " العقل " السليم ؟
أما ما يقوله علماء التفسير في هذه القضية الهامة :

" الوجه يطلق على الذات ، والمجسم يحمل الوجه على العضو ، وهو خلاف العقل والنقل أعني " القرآن " ، لأن قوله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَٰلِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾^(٣) يدل على أنه لا يبقى إلا وجه الله تعالى .

(١) سورة القصص آية : ٨٨ .

(٢) سورة الرحمن آية : ٢٦ - ٢٧ .

(٣) سورة القصص آية : ٨٨ .

فعلى القول الحق لا اشكال فيه ، لأن المعنى لا يبقى غير حقيقة الله أو غير ذات الله شئ وهو كذلك .

وعلى قول " المحسم " يلزم أن لا تبقى يده التى أثبتها ورجله التى قال بها " (١)

أى أن كل شئ هالك إلا ذات الله تعالى وخص الوجه ؟

لأن الوجه علامة العلو والارتفاع / وهو أشرف ما فى الذات ، وذلك قياسا على وجه الانسان أو المخلوق بوجه عام .

ولعل هذا يفسر سر السجود على الجبهة خاصة مع أعضاء أخرى وهذا هو المفهوم العقلى الصحيح من الآية الكريمة والذى اتفق جميع العقلاء فى كل زمان وفى كل مكان .

وهذا المفهوم لا يوافق عليه " المحسمة " أو " أهل التحسيم " أى الذين قالوا : ان الله ليس بجسم ولا يشبه أحدا من خلقه ، ولا يشبه شئ مهما كانت درجة سواء كان انسانا أو نبيا مرسلأ أو ملكا مقربا .

وليس كل " الحكماء " قائلين بهذا المذهب - السينوى - قوله يكاد أن يكون منفردا به ومخالفا به أجماع جمهور " أهل الحق "

(١) الإمام فخر الدين الرازى : مفاتيح الغيب المجلد الخامس عشر العدد ١٠٠ ص ١٨٤ .

٣ - القيام بالنفس

ثبت بالأدلة النقلية والبراهين العقلية أن الله تعالى قائم بنفسه غير لأحد من خلقه ليقوم به ، لأن عدم القيام بالنفس دليل الحاجة ، والحاجة دليل النقص ، والنقص من أمارات " المخلوق " وليس " الخالق " جل جلاله .

و " القيوم " من أسماء الله تعالى الحسنى التسعة والتسعون الواردة في الأحاديث النبوية الشريفة .

و " القيوم " ليس من الأسماء الحسنى فقط وإنما هو أعظمها كما قال أحد المفسرون الكبار :

" عن ابن عباس رضى الله عنه أنه كان يقول : أعظم الأسماء لله " الحى القيوم " وملا رويانا أنه صلوات الله وسلامه عليه ما كان يزيد على ذكره في السجود يوم " بدر " يدل على عظمة هذا الاسم والبراهين العقلية دالة على صحته " (١)

ومعنى قيامه بنفسه تعالى عدم افتقاره تعالى إلى المحل أى الذات التى يقوم بها لا بمعنى المكان لأن ذلك علم من المخالفة للحوادث ، والدليل على عدم افتقاره إلى المحل؟ أنه لو افتقر إلى محل لكان صفة ولو كان صفة لم يتصف بصفات المعانى والمعنوية وهى واجبة القيام به . (٢) وقد ورد إسم " القيوم " مقترنا فى مواضع كثيرة فى القرآن الكريم منها :

(١) الإمام فخر الدين الرازى : مفاتيح الغيب المجلد الثالث ، العدد ٢٠ ص ٥٣٦ .

(٢) الإمام البيهقورى : المختار من شرح البيهقورى ص ٧٠ - ٧١ .

١ - قوله تعالى : ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ (١)

٢ - قوله تعالى : ﴿الْم (١) اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (٢)

كذلك برهن " فلاسفة الإسلام " على أن الله تعالى قائم بنفسه غير محتاج لأحد من خلقه ليقوم به ، وهذا أحدهم يقول في ذلك :

" الأول تعالى معقول الذات قائمها فهو قيوم برئ من العلائق والعهد والمواد وغيرها مما يجعل الذات بحال زائلة " (٣)

ومما يتوافق " العقل " مع " النقل " في إثبات القيومية لله تعالى ونفى الاحتياج عنه لأن الاحتياج من صفات الحوادث وهو متره عن صفات الحوادث وكل ما هو حادث . وقد جاءت صفة " القيام بالنفس " من معنى اسم الله " القيوم " فقد عرفنا معناه في " التفسير " و " الفلسفة " .

(١) سورة البقرة آية : ٢٥٥ .

(٢) سورة آل عمران آية : ١ - ٢ .

(٣) الطوسي : شرح الإشارات والتنبيهات القسم الثالث ص ٥٣ .

٤ - المخالفة للحوادث

كذلك نزه " الفلاسفة " ذات الله تعالى عن مماثلة الحوادث في ذاته أو صفاته أو أفعاله ، وعن المثل والند والضد لأن هذه الأمور من صفات " المخلوق " وليست من صفات " الخالق " جل جلاله الذى ليس كمثله شئ .

ومن خلال تبيان معنى " الضد " يتضح معنى المثل والند :

" الضد : مصطلح منطقي قدم يدل على تقابل صفتين مختلفتين كل الاختلاف تعاقبان على موضوع واحد ولا تجتمعان كالسواد والبياض " ^(١)

وإذا لم يكن الله تعالى مخالفا للحوادث ؟ فإنه يكون مماثلا لها وإذا كان مماثلا لها كان حادثا مثلها ، وإذا كان حادثا مثلها كان موجدا بعد عدم ، ثم بعدم بعد أن كان موجودا ، وهكذا في بقية صفات الحوادث وما ينطبق عليها .

ولكن هذه الأمور مستحيلة على الله تعالى لأن ما ثبت مخالفته للحوادث استحالة مماثلته لها ، وقد ورد لفظ " الند " و " المثل " في القرى الكريم وذلك في قول الله عز ذكره :

﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) وقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ

السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ^(٣)

(١) د/ ابراهيم مذكور : المعجم الفلسفى ص ١٠٩ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٢ .

(٣) سورة الشورى آية : ١١ .

فما معناها ؟

" الند - بالكسر - المثل والنظير " ^(١)

أما معنى المثل : " فهى كلمة " سوية يقال هذا مثله ومثله كما يقال شبهة وشبهه " ^(٢)

كذلك جاء فى معنى الند : " أنه السدل والمثل والكفى " ^(٣)

وجاء فى معنى المثل كذلك :

" المثل : هو الذى يكون مساويا للشيء فى تمام الماهية، والمثل هو الذى يكون مساويا له فى بعض الصفات الخارجة عن الماهية وإن كان مخالفا فى تمام الماهية " ^(٤)

فهل الله تعالى مماثلا لشيء ، أو مناظر لشيء ، أو مكافئ لشيء من الأشياء فى شيء؟

أن " العقل السليم " و " النقل " الصحيح يقولان : أن الله جل جلاله لا يشبه شيء ، ولا يشبهه شيء فى شيء ، لأنه لو كان شائها لغيره أو لخلقه لكان مثلها ، ولو كان تعالى ثبت مخالفته للحوادث واستحال عليه مماثلتها .

وهكذا فإن " العقل " السليم " يتوافق مع " النقل " الصحيح فى التأكيد على أن الله تعالى ليس كمثله شيء فى شيء .

(١) الإمام محمد الرازى : مختار الصحاح ص ٢٧٢ .

(٢) الإمام محمد الرازى : مختار الصحاح ص ٢٥٦ .

(٣) الإمام الطبرى : المصحف المفسر العدد ١ ص ١٥ .

(٤) الإمام الرازى : مفاتيح الغيب العدد ٩٢ ص ١٥ .

فهل بقى لهذه الشرذمة القليلة - الخاسرة - التي تزعم أن هناك مماثلة بين " الخالق " جل جلاله وبين المخلوقين من أنبياء وغيرهم ، حتى قالوا : أن عيسى بن مريم عليه السلام هو الله أو أنه ابن الله ، أو هو ثالث ثلاثة ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ، وتعالى الله عن ظلمهم وفسلكهم علوا كبيرا .

وصدق الله العظيم في قرآنه الكريم : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ۝ (١٢) وَأَسِرُوا قَوْلَكُمْ أَذَاهُمْ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ۝ (١٣) أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ۝ (١) ﴾

(١) سورة الملك آية : ١٢ - ١٤ .

٥ - الجسم والجسمية

بعد أن برهن " الفلاسفة " على تنزيه الله تعالى عن الحدوث ، والعدم ، والاحتياج ، والمماثلة للحوادث أو مماثلتها ، أرادوا أن يبرهنوا على أنه تعالى منزّه عن الجسم والجسمية لأن هناك شرذمة قليلون اعتقدوا أن معبودهم تعالى جسم أو له صفات صفات الجسمية . والأغرب والأعجب من هذا أنهم قالوا أنه سبعة أشبار من شبر نفسه ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا .

قال أحد الأئمة الكبار مبينا موقف هذه الشرذمة الضالة من معبودهم :

" أن ابن كرام " دعى أتباعه إلى " جسيم معبوده ، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاقى عرشه ، وهذا شبيه بقول الثنوية أن معبودهم الذي سموه نورا يتناهى عن الجهة التي يلاقى الظلام ، وأن الله لم يتناه من خمس جهات " . (١)

ونقول لهذه الشرذمة الضالة إذا كان المعبود جل جلاله جسم أو له صفات الجسمية ، والمخلوق جسم وله صفات الجسمية الحقيقية ، فأى فرق أو تمايز بين " الخالق " تعالى والمخلوق بعد هذا ؟

ولهذا قال " فلاسفة الإسلام " بالرد على هذه المزاعم الفاسدة وبينوا حماقتها ومخالفتها للمنقول والمعقول ، وهذا أحدهم يقول فى هذا الأمر :

(١) الإمام البغدادي : الفرق بين الفرق ص ١٣١ .

" فقد اتضح من هذا ان واجب الوجود لذاته ليس بجسم ، ولا مادة في جسم ، ولا صورة جسم ، ولا مادة معقولة لصورة معقولة ، ولا صورة معقولة في مادة معقولة ، ولا له قسمة لا في الكم ولا في المبادئ ولا في القول ، فهو واحد من هذه الجهات الثلاث " (١)

وربما يقول قائل ولماذا لم يكن الله تعالى جسما ، أو له صفات الجسمية ؟
ونقول : ان الله تعالى لم يكن جسما ولا له صفات الجسمية ، لأن كل ماهو جسم فهو مخلوق ، وكل مخلوق حادث ، وكل حادث وجد بعد عدم ويعدم بعد وجود ، وكل جسم له أبعاد متناهية أى يحاط به من جوانبه الثلاث ، ومن كان شأنه فهو " مخلوق " وليس " خالق " فهل يقبل عاقل أن يكون معبوده تعالى جسما وله صفات الجسمية ؟

كذلك منع العقلاء اطلاق الجسم والجسمية على الله جل جلاله لأن كل جسم محسوس ، وكل ماهو محسوس فهو متناه ، وكل محسوس فهو متكرر بالقسمة العددية وبالقسمة المعنوية كما أن كل جسم له جسم آخر من نوعه أو من غير نوعه .
لهذا وغيره استحال على الله تعالى أن يكون جسما أو له صفات الجسمية ، لأنها تجوز على " المخلوق " ولا تجوز على " الخالق " جل جلاله .

(١) الرئيس ابن سينا : النجاة قسم الإلهيات ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

٦ - الباطل

كذلك نزه " الفلاسفة " الذات الإلهية عن الباطل ولواحقه لأنه تعالى هو الحق المبين الذى يحق الحق ، ويبطل الباطل ولو كره الكافرون والظالمون والمشركون ومن على شاكلتهم .

كما أنه تعالى لا يصدر عنه الا الحق قولاً وعملاً ، وكما أن وعده حق لا ريب فيه ،

يقول الله الخالق الحق فى كتابه الحق :

﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ (١١٥) فَعَالَى اللَّهُ
الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ^(١)

وإذا كان القرآن الكريم يقول هذا مخبراً عن منزلة الله تعالى بأنه هو الحق المبين ، فلن " فلاسفة الإسلام " يقولون فى هذا الأمر :

" وكل واجب الوجود بذاته فهو حق محض ، لأن حقيقة كل شئ خصوصية وجوده الذى يثبت له ، فلا حق إذا أحق من واجب الوجود ، وقد يقال أيضاً حق لما يكون الاعتقاد بوجوده صادقا ، فلا أحق حق بهذه الحقيقة مما يكون الاعتقاد بوجوده صادقا ، ومع صدقه دائماً ومع ذلك دوامه لذاته لا لغيره . ^(٢)

(١) سورة المؤمنون آية : ١١٥ - ١١٦ .

(٢) الرئيس ابن سينا : النجاة قسم الإلهيات ص ٢٦٦ .

وفي هذا رد قاطع على الملاحدة الذين ينكرون وجود " الخالق " الحق ورد أكيد على السفهاء الذين يعتقدون : أن الله تعالى لا يفعل الحق ولا يحكم بالحق نظرا للظلم البين الموجود في العالم ، ونظرا للفقر والمرض الذي يصيب الشخص والمجتمعات كذلك فكيف تقع هذه الأمور وغيرها كثير مع وجود الله الخالق ؟

وقد نهي هؤلاء وأولئك أن الله تعالى عمه ولا يهمل ، وأن الحساب والجزاء يكون في الآخرة لا في الدنيا ، وصدق الله العظيم في قرآنه الكريم مبينا هذا المعنى :

﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ مِنْ سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبَدَأَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَالٌ يَكُونُوا يَحْسِبُونَ (٤٧) وَبَدَأَ لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا يَسْتَهْزِئُونَ ^(١)﴾

(١) سورة الزمر آية : ٤٧ - ٤٨ .

٧ - التغير

كذلك فإن الله تعالى متزه عن التغير ، أى الرجوع عن تقدير شئ بعد تقديره ، أو بعد عن قضى به وهكذا ، لأن الرجوع من صفات " المخلوق " وليس من صفات " الخالق " جل جلاله ولأن الرجوع عن الشئ ليس له إلا أحد أمرين :

١ - إما أن يكون تذكر بعد نسيان ، أو نسيان بعد تذكر .

٢ - وإما أن يكون علم بعد جهل .

ومعلوم لكل عاقل أن الله تعالى متزه عن السهو والنسيان والغفلة كما أنه متزه عن الجهل وما فى معناه .

كما أن الله تعالى يفعل ما يفعل لا لغرض يعود إليه حتى يرجع فى فعله أو قوله ، ولأن الرجوع عن الفعل من صفات " المخلوق " وليس من صفات " الخالق " فإن الرجوع معناه أن الفعل أو القول كان ناقصا أو به خللا فأريد اتمامه أو اصلاحه كما أن الرجوع عن الفعل أو القول معناه : أن صاحبه لم يفعله باختيار واقتناع لذا فقد رجع عنه إلى غيره ، وهكذا إلى آخر الاحتمالات العقلية التى تأتى من وراء هذا الأمر ، لهذا وغيره فإن الله تعالى متزه عن التغير وقد عالج أحد " الفلاسفة " هذا بقوله :

" ويظهر أيضا من نفي العلة القابلة أنه يستحيل عليه التغير لأن التغير معناه : زوال صفة وثبوت أخرى فيكون فيه بالقوة زوال وثبات وهذا محال . ^(١)

(١) الرئيس ابن سينا : الرسالة العرشية ص ٢٢ .

٨ - الاحتياج

اتفق " جمهور المسلمين " على أن الله تعالى موزه عن الاحتياج لأنه هو وحده الغنى عن العالمين ، وجميع العالمين محتاجين إليه وهذا ما يؤكد رب العزة-تبارك اسمه في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اسْكُتُوا لِلَّهِ فَقَدْ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ وَإِلَى اللَّهِ هُوَ الْقَائِلُ الْحَكِيمُ﴾^(١)

وكذلك اتفق " فلاسفة الإسلام " فيما اتفق فيه ، " جمهور المسلمين " وبرهنوا على ذلك بالعقل المهتدى بنور النقل المبين ولأن الغنى من صفات " الخالق " وليس من صفات " المخلوق " فقد وضع أحد " الفلاسفة " ثلاثة شروط لكي يصدق على الله تعالى أنه غنى الغنى المطلق أو التام ، والشروط أو الضوابط هي :

١ - أن الغنى التام لا يجوز عليه أن تكون ذاته متعلقة بشئ خارجها .

٢ - أن يكون هذا التعلق منقطع في هيئات متمكنة من ذاته .

٣ - أن يكون هذا التعلق منقطع في هيئات كمالية لذاته .

وبعد الإشارة إلى هذه الأمور - الثلاثة - أشار إلى أن الله جل جلاله لو كان محتاجا لشيء في هذه الأمور أو أحدها ؟ فلا يصدق عليه أنه غنى الغنى التام ، وكذلك أشار إلى أن الله تعالى ما لم يوجد فيه هذه الشروط فإنه يكون محتاجا وذلك لاستكمال ما نقص منه .

وقد أشار أحد " الفلاسفة " إلى هذا المعنى بقوله :

(١) سورة فاطر آية : ١٥ .

" أتعرف ما الغنى التام ؟ هو الذى يكون غير متعلق بشئ خارج عنه فى أمور ثلاثة ، فى ذاته ، وفى هيئات متمكنة من ذاته ، وفى هيئات كمالية إضافية لذاته . ^(١)

كذلك اتفق " جمهور المسلمين على أن ذات الله تعالى ملك له وليست ملك أو مملوكة لغيره ، بعكس ذات " المخلوقين " التى ليست ملكا لهم وإنما مملوكة لخالقها جل جلاله .

وهذا ما اتفق عليه " فلاسفة الإسلام " متابعين " جمهور المسلمين " فى ذلك مختلفين عنهم فى وضع الضوابط وتعليلها فى نفس الوقت ، فكما اشاروا إلى ثلاثة شروط فى اطلاق الغنى التام على الله جل جلاله ، كذلك أشاروا إلى أن هناك ثلاثة مثلها لكى يصدق على الله تعالى بأنه ملك حق ، وها هى :

١ - لابد أن يكون الملك الحق غنى غنى مطلقا .

٢ - لابد أن يكون الملك الحق غير محتاج لشيء فى شئ من الأشياء .

٣ - أن الله تعالى الملك الحق لابد أن يكون مصدر كل شئ ، ويكون مرد جميع الأمور إليه .

وفى هذا قال أحد الفلاسفة الكبار :

(١) الرئيس ابن سينا : الرسالة العرشية ص ٣٢ ، ٣٣ ، الطوسى : شرح الإشارات القسم الثالث ص

١١٨ ، ١١٩ .

" أتعرف ما الملك ؟ الملك الحق هو الغنى الحق مطلقا ، ولا يستغنى عنه شيء في شيء ،
وله ذات كل شيء لأن كل شيء منه أو مما منه ذاته ، فكل شيء غيره فهو له مملوك وليس
له إلى شيء فقر " (١)

وبهذا يتفق " الفلاسفة " مع " جمهور المسلمين " في إثبات الغنى وعدم الاحتياج إلى
الله تعالى الغنى عن العالمين ، لأن الاحتياج من صفات " المخلوق " وليس " الخالق " جل
جلاله .

(١) الرئيس ابن سينا : الرسالة العرشية ص ٣٢ ، ٣٣ ، الطوسي : شرح الإشارات القسم الثالث ص
١١٨ ، ١١٩ .

٩ - الاتحاد

زعم طائفة من الناس الظالمين أن الله جل جلاله يمكن أن يتحد بشيء ، أو يتحد به شيء ، أو يحل بشيء ، أو يحل به شيء ، وإذا هذا القول مرفوض عقليا ونقليا وواقعا ؟ فإن القائلين به أشد رفضا ومنعا عن أن يصدقوا ويقولون الحق والصواب ، لأنه كما يحل " العقل " السليم عن أن يكون هناك حلول واتحاد بين إنسان وإنسان ، فإنه أشد إحالة عن أن يجوز حلول واتحاد بين " مخلوق " و " خالق " .

وكيف يجوز العقل صيرورة " الواجب " " ممكنا " و " الممكن " " واجبا " مع أن لكلا منهما صفاته وخصائصه التي تميزه ؟ ولكن ماذا نفعل مع أناس ضلت عقولهم فضلت أقوالهم واعتقاداتهم ، وماذا نفعل مع أناس باعوا دينهم بدنياهم فحسروهما معا ، وماذا نفعل مع أناس بعدوا وابتعدوا عن كتاب الله ، وسنة رسول الله ﷺ فابعدوا " ربهم " عن سواء السبيل ؟

وإذا كان العقل السليم لا يحتاج إلى مزيد من البرهان والدليل في البرهنة على فساد قول القائلين والمجوزين بأن هناك حلولا واتحادا بين لاهوت وناسوت ، أو بين ناسوت وناسوت ، فإنه إلا إلى لفت الأنظار السليمة والعقول الراشدة بأن الاحتمالات العقلية لهذا الأمر لا تتعدى ثلاث :

- ١ - أن يكون الإثنان اللاهوت والناسوت موجودان معا .
- ٢ - أن يكون أحدهما موجودا ، والآخر معدوما .
- ٣ - أن يكون كلاهما غير موجود .

فهذه هي الاحتمالات العقلية المفترضة في هذا الأمر وبالنظر إليها نجد : أن

الاحتمال الأول : والذى يجوز وجود الإثنين معا المتحد والمتحد به ففى هذه الحالة يكون هناك موجودين لا موجود واحد ، فكيف يجوز العقل السليم أن هناك شئ واحد مع أنهما إثنان لكل منهما وجوده الخاص الذى يميزه عن غيره ؟

ان الذى يجوز هذا ليس بعقل بأى حال من الأحوال لماذا ؟

لأن هذا الحلول والاتحاد غير معقول وغير متصور على المستوى الإنسانى المخلوق ، فكيف يعقل ويتصور على المستوى الإلهى الخالق ؟

أما الاحتمال الثانى : أى فى حالة وجود أحدهما دون الآخر فهو أشد فسادا وبطلانا من سابقه لماذا ؟

لأنه كيف يجوز العقل السليم حلولا أو اتحادا بين شئ موجود وآخر معدوم ؟

والاحتمال الثالث : أى عند عدم وجود الإثنين المتحد والمتحد به معا فإنه ظاهر الفساد والبطلان من سابقه لماذا ؟

لأنه متى بطل " صديق العقل بأن هناك اتحاد بين لاهوت وناسوت وبين موجود وآخر معدوم ، فإنه يكون أشد تكديبا لأن يكون هناك اتحاد أو حلولا بين شيئين غير موجودين أصلا .

وقد أشار أحد " الفلاسفة " إلى هذه القضية بقوله :

" فإنه ان كان كل واحد من الأمرين موجودا ؟ فهما إثنان متميزان وإن كان أحدهما غير موجود ؟ فقد بطل إن كان المعدوم ماهو قبل حدث شئ آخر أو لم يحدث إن كان بالعرض ثانيا ومصريا إياه ، وإن كان معدومين ؟ فلم يصير أحدهما الآخر ، بل انما يجوز

أن يقال أن : أن الماء صار هواء على أن الموضوع للمائية وليس للهوائية أو ما يجري هذا
الجرى " (١)

فهل يقبل أو يجوز " العقل " أن يصير " اللاهوت " " ناسوتا " أو يصير " الناسوت "
لاهوتا ؟

وهل يجوز " العقل " أن يصير الإثنين واحدا ، والواحد إلى إثنين ؟

إن من يجوز هذا ليس بعاقل بتاتا لماذا ؟

لأن هذا قريب الشبه بعالم الأساطير والخيالات وليس له أدنى صلة بعالم الحقيقة
والواقع .

ومن يجوز هذا أناس خالفوا المنطق والواقع والحقيقة ، كما خالفوا " جمهور المسلمين
" ونسوا الله فأنساهم أنفسهم . .

وإننا لا نستغرب هذا منهم لأنهم قالوا أشنع من هذا وذلك عندما زعموا : أن
" عيسى " عليه السلام هو الله ، أو انه ابن الله ، أو هو ثالث ثلاثة ، وليس هذه الطائفة
الضالة هي القائلة بهذا فقط ، وإنما يشاركه في قولهم شرذمة قليلون من " المتصوفة "
المتحللة من كل شيء يربطهم بالشرعية المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام .
تعالى الله عز وجل عما يقول الظالمون والكافرون والمشركون علوا كبيرا .

(١) الخواجه الطوسي : شرح الإشارات القسم الثالث ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

١٠- الجوهر والعرض

من الأمور المعلومة عند " الفلاسفة " أن الجوهر : ما يقوم بنفسه أما العرض فإنه لا يقوم بنفسه بل بالجوهر .

كما أنه من المعلوم أن أسماء الله توقيفية ، أى لابد أن يأتى بها إذن من الشرع وإلا فلا .

ومن أجل هذا فإن " الفلاسفة " قد منعوا إطلاق الجوهر والعرض على الله ، ولتعليل المنع فقد قام أحد " الفلاسفة " ببيان إطلاقات الجوهر وقد حصرها في خمس إطلاقات ، وأشار إلى أن كل واحد منهما يجوز إطلاقه على الله جل جلاله إلا على معنى أنه يقبل الإضداد .

وهاهى إطلاقات الجوهر كما أشار إليها أحد " الفلاسفة " :

- ١ - إطلاقه على كل ذات مثل : الإنسان والحيوان .
- ٢ - إطلاقه على كل شئ يقبل الإضداد .
- ٣ - إطلاقه على كل موجود وجوده من ذاته ولذاته .
- ٤ - إطلاقه على كل ذات وجودها ليس في محل الجوهر .
- ٥ - إطلاقه على كل ذات وجوده ليس في موضوع .

فهذه هى إطلاقات " الجوهر " المحتملة ، وبالنظر إليها نجد : انه ليس فيها ما يصنع إطلاقه على الله كما أشار أحد الفلاسفة إلا إطلاقه على كل شئ يقبل الإضداد .

فهذا هو وحده المتنوع وما عداه فلا ، موافقا في هذا فلاسفة اليونان بشكل عام ،
ومعلمهم الأول - أرسطو - بشكل خاص .

وهذا نص أحد الفلاسفة يوضح فيه ما أشرنا إليه "

" الجوهر اسم مشترك يقال : جوهر بالذات لكل شيء كان كالإنسان أو الحيوان
ويقال : جوهر لكل موجود لذاته لأنه لا يحتاج في الوجود إلى ذات أخرى حتى يقوم
بالفعل ، وهذا معنى قولهم : الجوهر قائم بذاته .

ويقال : جوهر لما كان بهذه الصفة وكان من شأنه أن يقبل الإضداد بتعاقبها .

ويقال : جوهر لكل ذات وجوده ليس في محل جوهر .

ويقال : لكل ذات وجوده ليس في موضوع وعليه إصطلح " الفلاسفة القدماء " منذ
عهد " أرسطو " في استعمالهم لفظة الجوهر " (١)

ولابد من الإشارة : إلى أن " الأشاعرة " لا يمنعون إطلاق الجوهر على الله على معنى
أنه الموجود لا في موضوع أو القائم بذاته .

إلا إذا كان هناك معنى آخر للجوهر فإنهم يمنعون إطلاقه على الله مع مخالفة ذلك

لمذهب " السلف " الصالح الذين يمنعون أى إطلاق للجوهر على الله تعالى سواء كان
بالمعنى الثاق أو الثالث أو أى معنى مادام ذلك لم يأت به إذن من الشرع .

وما سلكه " السلف " الصالح في هذه القضية هو الأسلم والاصوب ، ويوافقهم عليه
" جمهور المسلمين " .

(١) الرئيس ابن سينا : تسع رسائل ص ٧٧ - ٧٨ .

هذا فيما يتعلق بالشق الأول من القضية ، يبقى الشق الثانى منها وهو العرض ، فإذا كان الجوهر مستبعدا إطلاقه على الله تعالى مع اختلاف فى التفاصيل ما بين " الفلاسفة " و " السلف " الصالح ، فإن العرض أشد منعا من الجوهر لماذا ؟ لأن العرض تابع ، والجوهر متبوع فإذا كان المتبوع متفيا ، فإن التابع كذلك من باب أولى .

وقد جاء هذا المنع نتيجة لأنه لم يرد به إذا من الشرع ومع أننا نبحت القضية من الوجوه الفلسفية العقلية ، إلا أن هذا البحث لا يخرج عن مضمون الشريعة الإسلامية وأصولها .

فهم بالإضافة إلى أهم " فلاسفة " فهم مسلمون قبل أن يكونوا " فلاسفة " فالإسلام أعم ، والفلسفة أخص ، ومعلوم أن الأخص يدخل تحت الأعم ، والانتفاء الأخص لا ينفي الأعم ، ولكن العكس هو الصحيح .

أما سبب منع " الفلاسفة " إطلاق العرض على الله تعالى ؟ فلأن العرض لا يعرف الاستقرار والدوام ، بل هو دائم التغير والتبدل من حال لآخر هل يقبل العقل السليم أن يكون الله جل جلاله مثل الحوادث والمخلوقات التى لا تعرف الاستقرار والدوام .

نعم ان الله تعالى منزّه عن صفات الحوادث لأنه قديم أزلى ليس مثل .

وهذا أحد " الفلاسفة " يبرهن على أن الله تعالى منزّه عن إطلاق لفظ العرض عليه تمشيا مع روح النصوص النقلية التى تمنع ذلك بوجه عام :

" وبيان أنه تعالى ليس بعرض أن العرض هو الموجود في موضوع ، فيكون الموضوع متقدما عليه ، ولا يمكن وجوده دون الموضوع ، وقد ذكرنا أن واجب الوجود لا سبب له في وجوده " .^(١)

وهكذا فإن " الفلاسفة " قد نزهوا الله تعالى عن كل شيء لا يليق بذاته المقدسة عن مماثلة ومشاهدة الحوادث في شيء ، وما دامت هذه الأمور لم يرد بها إذن من الشرع الخفيف فلا يجوز إطلاقها على " الباري " جل جلاله .

ومع أن " فلاسفة الإسلام " قد تأثر أكثرهم أن لم يكن جميعهم بما خلفته الفلسفة اليونانية من أفكار تتفق أو تختلف مع ما جاء به الإسلام الخفيف ، إلا أن " فلاسفة الإسلام " كان لهم موقف من هذه الفلسفة .

فوافقوا منها ما يوافق الإسلام ، وعارضوا منها ما يختلف مع أصول الدين وتعاليم الإسلام في هذه القضايا الإلهية ، مع الإعتراف والإقرار بأن " فلاسفة الإسلام " لم يسلموا من أخطاء لم تتفق وما ذهب إليه " جمهور المسلمين " كما أشرنا إلى ذلك في موضعه ولكنه التأثير والتأثر الذي لا ينكره عاقل في أى زمان وفي أى مكان ومع إقرارنا بأن التأثير بالغير له محامده كما له مساوئه ، فإننا نأخذ على بعض " فلاسفة الإسلام " أنهم قد أكثروا في هذا التأثير إلى حد الإفراط ، مما نتج عنه مخالفة " الجمهور " في بعض القضايا بغرض إرضاء مفكرى اليونان عامة ومعلمهم الأول - أرسطو - خاصة .

(١) الرئيس ابن سينا : الرسالة العرشية ص ١٩ - ٢٠ .

المتكلمون : والصفات السلبية

اتنهينا فيما سبق من عرض بعض أقوال " فلاسفة الإسلام " وموقفهم من "الصفات السلبية التي تتره الله جل جلاله عنها ، وبقي أن نتعرف على موقف " المتكلمين " من تلك الصفات السلبية لنرى ماذا قالوا فيها ، وهل ثمة خلاف بين المسلكين ؟

فإذا كان " فلاسفة الإسلام " قد نزهوا الله تعالى عن كل ما لا يليق بذاته مما هو من صفات الحوادث وذلك مثل : الحدوث ، والعدم ، والفناء ، والهلاك ، والاحتياج للغير ليقوم به ، ومشاهدة أو مماثلة الحوادث ، ونزهوه عن وجود شريك معه في الألوهية أو الربوبية ، وغير هذا من أمور تم التعرف عليها في موضعها .

وإذا كان " الفلاسفة " قد تنوعت مسالكهم في معالجة هذه القضية الإلهية الهامة فإن " المتكلمون " كانوا كذلك ، لكن يوجد خلاف جوهري بين الفلاسفة والمتكلمين :

يتمثل : في أن " الفلاسفة " يقدمون العقل على النقل في البرهنة على تلك القضية الإلهية كغيرها من قضايا تتعلق بالله تعالى وصفاته وأفعاله .

أما " المتكلمون " فقد اختلفوا عن " الفلاسفة " في أنهم يقدمون " النقل " على "العقل " فيما يراد البرهنة عليه وبيانه ، ثم يأتي دور " العقل " بعده " النقل " وهذا أحد العلماء ينقل لنا صورة بسيطة مما عند " علماء الكلام " وموقفهم من الصفات السلبية أو التزيهات الإلهية : " من يطالع كتب الأشاعرة في علم الكلام يجد الإهتمام عندهم

بالتزيهات كبيرا ، فهم قبل أن يتحدثوا عن ما يجب لله تعالى من كمال فلهم يبدؤون بتزيهه سبحانه عن كل ما يوهم النقص مما به المحسنة والمشبهة " (١)

وفي السطور التالية نعرض لموقف بعض الفرق الإسلامية من بعض القضايا الإلهية لنرى ماذا قالوا فيها ؟

الأشاعرة : والجسم والجسمية

أشرنا إلى أن الله تعالى منزّه عن الجسم والجسمية لأنها تتعلق بالمخلوق ويتزّه عنها " الخالق " جل جلاله .

وإن " فلاسفة الإسلام " د نزهوا الله تعالى عن الجسم والجسمية وردوا على القائلين بها بمثل ما فعل " المتكلمون " الذين قالوا :

" إن قال قائل : لم أنكرتم أن يكون القدم سبحانه جسما ؟ قيل : لما قدمته من قبل وهو أن حقيقة الجسم إنه مؤلف مجتمع بدليل قولهم رجل جسيم ، وزيد أجسم من عمرو وعلمنا بأنهم يقصرون هذه المبالغة على ضرب من ضروب التأليف في جهة العرض والطول ولا يوقعونها بزيادة شئ من صفات الجسم سوى التأليف .

فلما لم يميز أن يكون القدم تعالى مجتمعاً مؤتلفاً وكان شيئاً واحداً ثبت أنه تعالى ليس بجسم " (٢)

(١) د/ عبد العزيز سيف النصر : فلسفة علم الكلام ص ١٦٢ .

(٢) الإمام الباقلاني : تمهيد الأوائيل ص ٢٢٠ .

فهذا النص يؤكد على نفى الجسم والجسمية عن الله تعالى لأنها من صفات المخلوق وليس من صفات الخالق جل جلاله ، لأن الجسم لا يخلو من تركيب ، والتركيب أمانة الحدوث ، والحدوث أمانة الاحتياج ، والاحتياج من صفات المخلوق وليس من صفات "الخالق" جل جلاله ، ولأن الجسم محاط أو مدرك من جهاته المحددة له ، والاحاطة والادراك لا تجوزان على الله تعالى الذى لا تدركه البصار وهو يدرك الأبصار ، ولأن الله تعالى واحد بسيط فإنه لا تركيب فيه ، بخلاف الجسم الذى لا يخلو من تركيب وتأليف ، كما أن الجسم كان معدوما ثم وجد ، ويعدم مرة أخرى وهكذا .

ويسأل سائل ويقول : هل القول بالتحسيم له تاريخ محدد يمكن معرفته أم أنه غير معروف ؟

والإجابة على هذا السؤال الهام نقول :

" ظهر التحسيم أول ما ظهر عند " اليهود " فقد انبثقت فكرة جسمية الله تعالى عندهم فكان لديهم جسما بالمعنى المادى ، وأداهم القول بجسمية إلى اختفاء التشبيه عليه فكان إلها مجسما ماديا إنسانيا ، ولا يمكن معرفة أول من أشاع فكرة التحسيم عند " اليهود " واطلعت على اقوالهم فيه " (١)

معنى هذا أن التحسيم ظهر أولا عند اليهود - كما يشير النص - وأنهم أول من قال به ، ثم ظهر بعد هذا عند بعض الفرق الإسلامية التى بعدت عن أصول الإسلام وأركانها قليلا أو كثيرا .

(١) الإمام الباقران : تمهيد الأوائل ص ٢٢٠ .

ومن جهتي أرى : أن التحسيم قد ظهر قبل ذلك بكثير لأنه ظهر في قوم سيدنا " إبراهيم الخليل " عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ، وذلك عندما وجد قومه يعبدون صنما من دون الله تعالى فأنكر عليهم ذلك مبينا لهم أن الجدير بالعبادة والتقديس هو الله جل جلاله ، وأن الأصنام لا تنفع ولا تضر ، ولكن النافع والضار هو الله تعالى وحده ، وما سواه لا يملك لنفسه ولا لغيره نفعا ولا ضرا .

ولكي يبين سيدنا إبراهيم لقومه هذا ويؤكداه فقد قام بتحطيم تلك الأصنام وترك لهم الصنم الكبير لعلهم يرجعون إليه ليسألوه من حطم هذه الأصنام ؟

وبعد علمهم بتحطيم أصنامهم رجعوا إلى نبيهم - خليل الرحمن - من الذي حطم أصنامنا ؟

فرد عليهم مستصغرا قولهم وفعلهم بل فعله كبير أصنامكم لافتنا أنظارهم وعقولهم إلى ضلال ما يصنعون ويتصرفون ، وبعد أن افاقوا من غيهم وضلالهم - لحظة من الزمن - سرعان ما رجعوا إلى سيرتهم الأولى من الضلال والظلام .

وهذا ما قصه رب العزة تبارك اسمه في آيات تتلى إلى أن يرث الله الأرض وما عليها وذلك في قوله تعالى :

﴿وَاللَّهُ لَكِيدٌ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ قُولُوا سُبْحَانَ (٥٧) فَعَلَّهُمْ جَدًّا إِذَا كَبُرَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ (٥٨) قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ مِنَ الظَّالِمِينَ (٥٩) قَالُوا سَبِّحْنَا فَسَيَذَكُرُنَا قَالَ بَلْ سَبَّحْنَاهُ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ (٦٠) قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ (٦١) قَالُوا أَأَتَتْكُمْ مُدْرِكَةٌ يَوْمَ فَتْنِكُمْ أَمْ لَمْ يُنْزِلْ عَلَيْكُمْ غَمَامًا فَجَاءَكُمْ السَّيْلُ الْكَاسِبُ (٦٢) قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنَّهُمْ يَكَلِّمُونَ (٦٣)﴾ (١)

(١) سورة الأنبياء آية : ٥٧ - ٦٣ .

ومعلوم لكل عاقل أن عهد خليل الرحمن - إبراهيم عليه السلام - كان قبل عهد سيدنا موسى وقومه - اليهود - بزمان طويل ، فكيف يقال ان التجسيم ظهر أول ما ظهر عند " اليهود " ؟ أنه قول مردود عليه عقليا وتاريخيا .

وليس معنى هذا أنني أنفى التجسيم عن اليهود ، وإنما أعنى أن اليهود ليسوا أول الجسم بل قد سبقهم في هذا غيرهم من قوم سيدنا "إبراهيم" عليه الصلاة والسلام ومن جاء بعدهم .

وعلى كل فإن الجسم والجسمية منفيا عن الله تعالى المتره عن مماثلة الحوادث وصفاتها لأنه ليس كمثله شيء في شيء .

المعتزلة والتجسيم

فرقة " المعتزلة " من الفرق الإسلامية الكبيرة التي دافعت عن الإسلام والمسلمين ضد المنحرفة والبتدعة في أمور الدين ومع اختلافهم مع " أهل السنة والجماعة " في بعض القضايا الإلهية إلا أنهم متفقين معهم في نفى الجسمية عن الله تعالى وهذا ملوكده زعيمهم وكبيرهم القاضي عبد الجبار الذي قال :

" ومما يجب نفيه عن الله تعالى كونه جسما ، وقبل الدلالة على ذلك وذكر الخلاف فيه نذكر حقيقة الجسم ، فاعلم أن الجسم هو ما يكون طويلا عريضا عميقا ، ولا يحصل فيه الطول والعرض والعمق إلا إذا تركب من ثمانية أجزاء بأن يحصل جزء في قبالة الناظر ويسمى طولا وخطا ، ويحصل جزءان آخران عن يمينه ويساره منضممان إليهما

فيحصل العرض ويسمى سطحاً أو صفحة ، ثم يحصل فوقهما أربعة أجزاء مثلها فيحصل العمق ، وتسمى الثمانية أجزاء المركبة على هذا الوجه جسماً ، هذا هو حقيقة الجسم في اللغة " (١)

هذا هو الدليل العقلي الذي استخدمه ، المعتزلة ، في نفى الجسم والجسمية عن الله تعالى وهو دليل يخاطب الفترة السليمة التي تتره حالقها عن كل ما يليق بذاته وصفاته وأفعاله، ثم بعد هذا نرى " القاضي عبد الجبار " يشير إلى أن الخلاف بين القائلين بالجسمية والمانعين لها لا يتعدى أن يكون خلافاً معنوياً أو اعتبارياً ، منتهياً إلى وجوب اعتقاد : أن الله تعالى متره عن الجسم والجسمية وخصائصهما سواء كان هذا بطريق المعنى أو العبارة وهذا نص ما قاله في هذا الأمر:

" فإن كان خلافه من طريق المعنى ؟ فالكلام عليه هو أنه تعالى لو كان جسماً لكان محدثاً وقد ثبت قدمه ، لأن الأجسام كلها يستحيل انفكاكها من الحوادث التي هي الاجتماع والإفتراق والحركة والسكون ، وما لم ينفعك من المحدث يجب حدوثه لا محالة " (٢)

فهل هذا الدليل يرفضه العقل السليم ، أو لا يقبله الحس ؟ كلا فليس فيه أى مخالفة للفترة السليمة والأنظار المعتبرة ، لأنه ما من جسم إلا وهو حادث أى وجد بعد عدم ، ويعدم بعد وجود فهل يقبل عاقل أن يكون الله تعالى بهذه الأوصاف ؟ أعنى الحدوث والعدم وما يترتب عليهما .

(١) القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ص ٢١٧

(٢) القاضي عبد الجبار : المغني في أبواب التوحيد والعدل الجزء الرابع ص ٣٤١ .

نعم لا يقبل ذلك إلا كل عقل سقيم ، ونظر قاصر، وشارد عن الجماعة المسلمة
المرته " خالقها " تعالى عن الجسم والجسمية ولو حققهما .

الجهة والمكان

كما تتره الخالق تعالى عن أن يكون جسما ، فكذلك تتره عن أن يكون في جهة أو
مكان معينين ، لأن الجهة والمكان علامة التغير ، والاحاطة ، والحدوث ، وهذه الأمور
من صفات الحوادث والمخلوقين وليس من صفات الله تعالى الخالق الأزلى .

قد تعددت أدلة " المتكلمين " في نفي الجهة والمكان عن الله تعالى ورغم تباينها في
اللفظ والعبارة إلا أنها متفقة في المعنى والمفهوم وهو تتره " الخالق " عن مماثلة الحوادث
من كونها في جهة ومكان معينين .

وهذا أحد علماء الكلام يشير إلى مذهب " أهل السنة والجماعة " في هذه القضية
الإلهية ويبرهن على فساد ما ذهب إليه الفرق المخالفة لمذهب " أهل الحق " فيقول :
" ومذهب " أهل الحق " قاطبة أن الله سبحانه وتعالى يتعالى عن التحيز والتخصيص
بالجهات ، ومذهب " الكرامية " و " بعض الحشوية " إلى أن الباري تعالى عن قولهم
متحيز مختص بجهة فوق تعالى الله عن قولهم .

ومن الدليل على فساد ما انتحلوه أن المختص بالجهات يجوز عليه المحازاة مع
الأجسام ، وكل ما حازى الأجسام لم يخل من أن يكون مساويا لأقدارها أو لأقدار
بعضها ، أو يحازيها منه بعضه .

وكل أصل قاد إلى تقدير " الإله " تعالى أو تبعيضه فهو كفر صراح ، ثم ما يحازي
الأجرام يجوز أن يماسها ، وما جاز عليه ممارسة الأجسام ومباينتها كان حادثاً " (١)
فهذا هو موقف الفرق والمذاهب الإسلامية من المكان والجهة ، وقد تباينت مذاهبها
في قضية واحدة كهذه ، وكل عاقل يعلم أن الحق ليس له إلا طريق واحد لا عوجاج فيه
ولا تردد ، وطرق الضلالة متشعبة معوجة مظلمة .
وكيف يقول عاقل أن الله تعالى يماثل أو يشابه الحوادث التي من صفاتها أن تكون في
مكان وجهة ، أما يعلمون أن :

" المتحيز من صفات النفس ، والدليل عليه من وجوه من الكلام " (٢)
ولو كان الله تعالى في مكان وجهة لكان متحيزاً ، والتحيز أمانة الحدوث وقد ثبت
أن الله ليس كمثله شيء فكيف يكون متحيزاً مثل الأجسام الحادثة ، ولو كان مثلها فأى
فرق أو تمايز بين " الخالق " وغيره من المخلوقات ؟
وقد برهن " علماء الكلام " على تزیه الله تعالى عن التحيز الناتج عن الجهة والمكان
وهذا أحدهم يشير إلى هذا بقوله :

" وأما الدليل على عدم التحيز فهو أنه لو تحيز ؟ فإما في الأزل فيكون متجزئاً ، وإذا
لم يكن في مكان لم يكن في جهة لا علو يساوى الحيز أو ينقص عنه فيكون متناهيًا ، أو
يزيد عليه فيكون متجزئاً ، وإذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة لا علو وسفل

(١) إمام الحرمين : الإرشاد إلى قواطع الأدلة ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) إمام الحرمين : لمع الأدلة ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، الإرشاد ص ٦٠ ، ٦١ .

ولاغيرهما، لأنهما إما حدود وأطراف للأمكنة أو نفس الأمكنة باعتبار عرض الإضافة إلى الشئ" (١)

فهل يبقى أدنى حجة أو شبهة في أن الله تعالى لا يشبه الحوادث ولا يماثلها في شئ؟ وكيف يقبل عقل عاقل أن يكون "خالقه" جل جلاله مثل الحوادث .

أما يعلمون أن الله تعالى قد نزه عن الجسم والجسمية وخصائصهما فلو كانوا يؤمنون بمحكم آياته ومتشابهها؟ لما جادلوا في هذه القضية الإلهية التي حسمها القرآن الكريم في آياته البينات ، وإذا جاز لهم أن يناقشوا بعض الأدلة العقلية المبرهنة على هذه القضية فإنه لايجوز ولا يليق بهم أن يترددوا في قبول الأدلة النقلية - من الكتاب والسنة - المؤكدة على أن الله ليس كمثله شئ في شئ .

ثم انه لا يكون متحيزا وفي جهة ومكان معينين إلا من له بداية ونهاية يمكن إدراكها والاحاطة بها من جوانبها .

فهل الله تعالى هكذا ، أى يمكن الإحاطة به وإدراكه ؟ ولو كان هكذا لكان مثل الحوادث التي يمكن إدراكها والاحاطة بها تعالى الله عما يقولون الجاهلون علوا كبيرا .

وإذا لم يكن الله تعالى في مكان وجهة معينين ، فهل يجوز أن نطلق على الله جل جلاله أنه في كل مكان ؟ وللإجابة على هذا السؤال فقد انقسم " المتكلمون " إلى فريقين بخصوص هذا الأمر :

أولهما : وهم " أهل السنة والجماعة " يذهبون إلى عدم الجواز .

(١) الإمام سعد الدين التفتازاني

ثانيهما : وهم " المعتزلة " ومن وافقهم يذهبون إلى جواز ذلك .

وأن " أهل السنة والجماعة " قد برهنوا على خطأ " المعتزلة " فيما ذهبوا إليه ، ومقصدهم من هذا المنع ؟ تزيه الله تعالى عن أدنى مشاهدة للحوادث هذا من جهة ، وعدم الجدل والجدال في هذا الأمر من جهة أخرى .

أى لا يقال أنه في كل مكان ، أو في بعضها وغير ذلك مما يفتح المجال للاجتهادات والافتراضات التي لا ينتج عنها إلا الخصومات والاختلافات بين أبناء الأمة الإسلامية .

وهذا رد أحد أئمة " أهل السنة والجماعة " فيما ذهب إلى " المعتزلة " :

" إن كل ما كان في مكان فإنه شاغل لذلك المكان ومالى له ، ومتشاكل بشكل المكان ، أو المكان متشاكل به ، ولا بد من أحد الأمرين ضرورة ، وإن ما كان في مكان فإنه متناهى متناهى مكانه ، وهو ذو جهات ست أو خمس متناهية في مكانه وهذه كلها صفات الجسم .

فإن قولهم : في كل مكان خطأ لأنه يلزم بموجب هذا القول أنه يملأ الأماكن كلها ، وأن يكون ما في الأماكن فيه الله تعالى عن ذلك ، وهذا محال " (١)

وإذا ما حاول " المعتزلة " تبرير قولهم ، وتعليل مذهبهم بأنهم يقصدون بذلك أن الله تعالى في كل مكان بعلمه وتدبيره ، فإن قولهم هذا ؟ غير معقول - عند أهل السنة والجماعة - كذلك لأنه لا يلزم من شبهة التجسيم والجهة والمكان الذي تزه الله جل جلاله عنها وهذا ما رد به أحد أئمة " أهل السنة والجماعة " على " المعتزلة " :

(١) الإمام ابن حزم : الفصل في الملل والنحل والأهواء ج ٢ ص ٩٦ .

" وأما قول المعتزلة " أنه في كل مكان بمضى التدبير له والعلم بما فيه فيلزمه على هذا القول أن يكون في المسجد والحمام وفي بطن المرأة ، لأنه عالم بما في هذه الأمكنة مدبر لها وهذا فاسد فما يؤدي إليه مثل " (١)

ورد " أهل السنة والجماعة " على " المعتزلة " يشير - وبقوة - إلى عدم الخوض في هذه القضية الإلهية مثلها في ذلك مثل قضية : استواء الله على العرش ، وهذا يمثل غاية التزيه وتقدير الله حق قدره .

(١) الإمام البغدادي : أصول الدين ص ٧٨ .

المتكلمون والحلول والاتحاد

كما برهن " فلاسفة الإسلام " على تزيه الله تعالى عن الحلول والاتحاد أى سواء كان الله متحدا بشئ ، أو حالا فى شئ ، أو حالا به شئ . كذلك الأمر بالنسبة " للمتكلمين " على اختلاف مذاهبهم - فقد نزھوا الله جل جلاله عن ذلك الشئ الذى ألحقته به تعالى بعض طوائف من البشر ضلوا وأضلوا ، وخابوا وخسروا .

ومن هؤلاء الذين قالوا بهذه الفكرة بعض النصارى ، والصوفية وقد ارتبطت هذه الفكرة الفاسدة بما كما ارتبطت فكرة الجسم والجسمية بالكرامية .

ولا يختلف اثنان من العقلاء فى أن الحلول والاتحاد محال على الله جل جلاله عقلا ونقلًا ، لأنهما تليق بالمخلوقات ولا تليق " بالخالق " الذى ليس كمثله شئ .

ولأن الحلول والاتحادات أمارات الحدوث ، والحدوث أمارات الاحتياج ، والاحتياج أمارات النقص ، وهذه الأمور وغيرها من صفات الحوادث وليس من صفات الله الأزلى القديم ، لذا فقد تزه الله عنهما .

وإذا كانت الفكرتان - الحلول والاتحاد - قد ارتبطتا ببعض النصارى ، وبعض الصوفية فما هى بداية نشأتهما ؟

وندع أحد الباحثين يبيننا فى ذلك الأمر فيقول :

" فكرة الحلول والاتحاد استمدتها " الصوفية " من " المسيحية " التى استمدتها من " الهندوكية " ذلك أن جانباً كبيراً من تعاليم المسيحية هندية المنشأ ويقول " ماكس "

مولر " : أن بين الديانة المسيحية والديانة البوذية مشاهمة في الوجوه وخاصة الحلول والتجسد .

وقد استمدت الثيوصوفيا الحديثة نظرية الحلول من المسيحية ، وهناك قرابة وثيقة بين التصوف الهندي والمسيحية المثلثة ، وقد تطرق هذا الرأى إلى التصوف الفلسفى من الإسماعيليين القائلين : بالحلول وإلهية الأئمة " (١)

وهكذا فإن الفكرتان قد استمدها كذبة عن كذبة ، وخاسرون عن خاسرين والمهما على أول من قال بهما ، وكذا من تابعهم فيها ، فمن قال بهما أولا عليه وزران ، وزره ووزر من اتبعه ، ومن قال بهما ، ثانيا : عليه وزره فقط .

(١) أنور الجندى : مقدمة العلوم والمناهج المجلد الأول ص ٤٤٧ .

الباب الثاني

صفات الله تعالى

ويشتمل على فطين :

- الفصل الأول : ما يجب لله تعالى .**
- الفصل الثاني : ما يجوز في حق الله تعالى .**

الفصل الأول

ما يجب لله تعالى

بعد الانتهاء من بيان ما يجب نفيه عن الله تعالى مما هو من صفات الحوادث ، أو ما يسمى بالصفات السلبية ، نأتى إلى بيان الصفات الإيجابية الثابتة لله عز وجل بالنقل والعقل ، ومما هو معلوم عقلا أن نفى الصفات السلبية عن الله تعالى أولى من إثبات صفات إيجابية له جل جلاله .

لأنه متى انتفى عن الله مما لا يليق بذاته فقد ثبت - في نفس الوقت - مما يليق به من صفات إيجابية مثل :

القدرة - والعلم والإرادة - والعلم والسمع والبصر .

وقد اتفق " الفلاسفة " و " المتكلمون " على إثبات هذه الصفات الإيجابية لله جل جلاله مع خلاف بينهم في التفاصيل .

لأن الفلاسفة باعتبارهم ينتسبون إلى الإسلام ، ويتكلمون باسم الإسلام ومتأثرين بدستور الإسلام الخالد - القرآن الكريم - مع أن بعضهم لم يتخلص نهائيا من التأثير اليونانى بوجه عام والأرسطى بوجه خاص وذلك عند حديثهم عن هذه القضية افلهيية الهامة .

أقول لأجل هذا فلنن " الفلسفة " قد أثبتوا هذه الصفات الإيجابية لله جل جلاله بالنقل والعقل .

مخالفين بهذا المسلك كثير من فلاسفة اليونان مع أن معظمهم قد ارغمى في أحضان أفكارهم أو بمعنى أدق رددوا بعض عباراتهم .

ولهذا فإن معظم فلاسفة الإسلام كانوا مذبذبين بين الطريقتين : طريقة افسلام ، وطريقة اليونان .

وكان بعضهم يسير في الطريق الثاني أكثر من سيره في الطريق الأول ، وبعد تذكره وتفكره بأنه يتكلم باسم الإسلام لا باسم اليونان يرجع إلى رشد ووعيه ، ثم ما يليس بعضهم من النكوص على عقبه مرة أخرى .

وهذا حالهم بوجه عام إلا ما رحم ربى وسلم من هذا الأمر وقد أكثر فلاسفة الإسلام من الاستدلال على ثبوت الصفات الإيجابية لله جل جلاله بطريق العقل والنقل .

وهذا أحد الفلاسفة الإسلاميين الكبار يقول في هذه القضية الهامة :

" اعلم أنه لما ثبت أنه واجب الوجود ، وأنه واحد من كل وجه ، وأنه مفرغ عن العلل ، وأنه لا سبب له بوجه من الوجوه ، وثبت أن صفاته غير زائدة على ذاته ، وأنه موصوف بصفات المدح والكمال .

لزم القول بكونه عالماً قادراً حياً مريداً متكلماً سميعاً بصيراً وغير ذلك من الصفات الحسنى " (١)

فهذا النص الفلسفى قد تضمن عدة أمور :

أولها : أنه قد أثبت لله تعالى سبع صفات هي : العلم والقدرة والحياة والإرادة والكلام والسمع والبصر .

ثانيها : أن صفات الله تعالى الإيجابية غير زائدة على ذاته وإنما هي عين الذات .

ثالثها : أن صفات الله تعالى ليست مقصورة على هذه الصفات المذكورة .

(١) ابن سينا : الرسالة العرشية ص ٢٣ - ٢٤ .

رابعها : أن هذا النص الفلسفى لم يفرق بين الصفة والذات ، أو بمعنى آخر لم يفرق بين صفات الله وأسمائه تعالى .

وصفات الله تعالى متعددة وكثيرة لكل صفة منها وظيفتها وعملها الموضوع لها ، هذا وقسم " الفلاسفة " صفات الله تعالى إلى ثلاثة أقسام :

١ - صفات سلبية :

وهى الصفات التى تسلب عن الله تعالى كل ما لا يليق بذاته جل جلاله كثره عن الشرك والشركاء والعدم والحدوث وكل ما هو صفات الحوادث .

٢ - صفات إضافية :

وهى الصفات التى تضاف إلى الله تعالى ويوصف بها وذلك مثل الخلاق ، والرازى والصانع ، والحكيم وغيرها .

٣ - صفات تحمل معنى :

السلب والإضافة : أى أنها تسلب عن الله تعالى كل ما لا يليق بذاته ، وتضيف إليه كل ما يليق بذاته بمعنى لو سلب عن الله النقص أضيف إليه الكمال .

وإذا أضيف إليه الإرادة سلب عنه المادة وهكذا فى بقية الصفات .^(١)

وهذا شئ من " الفلاسفة " للصفات الإيجابية الثابتة لله تعالى بالنقل والعقل :

(١) ابن سينا : النجاة قسم افلهيات ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

١ - الحياة

الله عز وجل حي قيوم ، وحياته من ذاته لا من غيره ، بخلاف حياة المخلوقين فهي من غيرهم لا من أنفسهم .

وحياة المخلوقين ليست دائمة بل لها مدة معلومة مقدرة من قبل الله الخالق العليم .
وقد اتفق " الفلاسفة " على اختلاف مذاهبهم على أن الله حي قيوم لذا فقد أكثروا من الطرق والبراهين في إثبات الحياة لله جل جلاله هكذا :

أ - فمرة يقولون : ان معنى حياة الله تعالى أنها عبارة عن إدراك وسبيل إلى الإيجاد ، كما أن حياته عز وجل ليست مما تقتقر إلى شئ غيره .

ب - ومرة يقولون : ان معنى كونه تعالى حيا أنه عالم بنفسه على ماهو عليه ، كما أن معنى الحي أنه المدرك الفاعل أى الذى تكون له جميع المعلومات وجميع المدركات وجميع الأفعال .

ج - ومرة يقولون : أن معنى الحياة أنها عبارة عن العلم والادراك فقط لأن علم الله تعالى فعلى وسببا في صدور الكائنات عنه .

فهذا جانب يسير من معالجة " الفلاسفة " لصفة الحياة الإلهية الباقية السرمدية ، مع لفت الأنظار إلى جميع الفلاسفة - إلا ما رحم ربي - يذهب إلى أن صفة الحياة غير زائدة على الذات الإلهية وإنما هي عين الذات ، مع مخالفة هذا المذهب لما عليه " أهل السنة والجماعة " وكذا " جمهور المسلمين " الذين ذهبوا إلى أن صفات الله ليست عين الذات وإنما هي زائدة على الذات .

وليت " الفلاسفة " وقفوا عند هذا ، وانما وجدنا بعضهم يذهب إلى ابعد من هذا بكثير ألا وهو إرجاع صفة الحياة إلى صفة العلم ، كأن الحياة والعلم صفة واحدة لا صفتين متجاهلين أن العلم له اختصاصه والحياة لها اختصاصها ، ولا يمكن أن تكون الصفتان بمعنى واحد .

ولا يخفى على كل ذي لب سليم أن تعدد الصفات لا ينتج عنه تعدد في الذات . ونقول هذا لنرد على هذه الشرذمة القليلة التي تنكر صفات الله تعالى كلها أو بعضها بزعم أن تعدد الصفات ينتج عنه تعدد في الذات، ناسين أن التعدد راجع إلى الصفات ولا ينال الذات الإلهية في شيء.

كما أن يذهب إلى هذا المذهب من فلاسفة الإسلام لم يسلم من تأثير الفلسفة اليونانية عامة والأرسطية خاصة.

كما أن من يرجع صفة الحياة إلى صفة العلم مقلد كذلك لمعلمهم الأول أرسطو في هذا القول المردود عليه عقلا ونقلا.

٢- القدرة

بعد أن أثبت "الفلاسفة" صفة الحياة لله تعالى بطريق العقل أرادوا أن يفعلوا نفس الشيء مع صفة القدرة، وقد تعددت طرقهم في إثبات صفة القدرة لله تعالى ونفس العجز عنه جل جلاله، فبعضهم يميل إلى الاختصار والاحمال، وبعضهم يميل إلى الشرح والبيان

وما بين هذا وذاك وجدنا من يشير إلى هذه المسألة فقط مارا عليها مر الكرام دون توقف عندها كثيرا.

كذلك لاحظنا على بعض الفلاسفة أنهم لا يقومون ببحث كل صفة من هذه الصفات الإيجابية بطريقة مستقلة، بل يبحثونها تحت صفة أو صفات أخرى.

وهذا مما لا نجد عند "المتكلمين" الذين يهتمون بالتنظيم والترتيب، وهذا ما يميزهم عن "الفلاسفة" في هذه المسألة الهامة. وهذه بعض النماذج الفلسفية التي تبين معنى صفة القدرة الإلهية:

- ١- جاء في معنى القدرة : " أن القدرة التي له في كون ذاته عاقلة لكل عقلا هو مبدأ لكل لا مأخوذا عن الكل، ومبدأ بذاته لا متوقف على وجود شيء؟.
- ٢- جاء في معنى القادر : " أن القادر هو الذي يصدر منه الفعل على وفق الإرادة وهو الذي إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل"^(١)
- ٣- وجاء في تعريف القدرة أيضاً : " هي أن يصدر عن الشيء فعل بمشيئته"

فمن خلال هذه النصوص الفلسفية نستطيع أن نتبين الآتي:

أولاً : أن بعض الفلاسفة تارة يرجع صفة القدرة إلى صفة الإرادة كأنهم يجعلون الصفتين

— القدرة والإرادة — صفة واحدة لا سفتين مع أن القدرة صفة لها وظيفتها.

ثانياً : أنهم يرجعونها إلى صفة العلم، متجاهلين أن القدرة صفة تختلف وظيفتها عن العلم ولا يمكن أن تكونا صفة واحدة.

(١) ابن سينا : الرسالة العرشية ص ٢٩.

وبنظرة بسيطة إلى ما قاله بعض الفلاسفة في هذه القضية يتبين فساد مذهبوا إليه

لماذا؟

لأنهم كيف يجعلون القدرة والإرادة والعلم صفة واحدة، مع أنهم ثلاث صفات.

فقد القدرة : العجز، وضد الإرادة: الجبر والاضطرار، وضد العلم: الجهل، ومعلوم لكل ذيعقل سليم أن هذا الازدواج الثلاثة مستحيلة على الله الخالق ولكن وجدنا بعض الفلاسفة الإسلاميين يخالفون العقل والنقل معاً، وذلك عندما قال: أن الله تعالى يفعل مايفعل عن طريق الطبع لا على سبيل الإرادة والاختيار.

وهذا مايشير إليه قول أحد الفلاسفة:

" إن معنى القدرة في الدين أن أفعال الله الصادرة عنه تكون بالطبع على وفق مكا يعلمه ويرضاه."^(١)

وهذا أحد الفلاسفة يشير إلى اتصاف الله تعالى بصفة القدرة بطريقة إجمالية مختصرة:

" وإذا كان من المشاهد أن من شرط العلم في العالم أن يكون حياً، وإذا كان من شرط من يصدر عنه شيء من الأشياء أن يكون مريداً له وقادراً عليه، فكان من الطبيعي أن تثبت لله تعالى صفات: الحياة والإرادة والقدرة"^(٢)

(٢) -حوليات كلية الآداب جامعة الكويت؛ الخولية السادسة الرسالة الثامنة والعشرون ص ٦٣.

(١) د/ محمد يوسف موسى: بين الدين والفلسفة ص ١٥٦.

ومن اللافت للنظر أن "الفلاسفة" لم يستشهدوا بالنصوص النقليّة - كتاب وسنة- في البرهنة على هذه القضية الإلهية الهامة، ولكنهم دائماً ما يعولون على النصوص الفلسفية العقلية، في إشارة واضحة إلى تأثرهم بالمسالك اليونانية الأرسطية.

٣- الإرادة

بعد أن أثبت الفلاسفة صفّي الحياة والقدرة لله تعالى بطريق العقل مع أن بعضهم أرجعها إلى صفة العلم، مع أن كل صفة لها اختصاصها الذي يختلف عن الآخر، وإنما قلنا بعض الفلاسفة، لأن هناك من الفلاسفة من وافق جمهور المسلمين في أن أرجاع صفة أو صفات إلى غيرها فيه مخالفة عقلية ونقلية وما لم تعدد الصفات لم تعدد الاختصاصات. وإذا كان هناك من الفلاسفة من أرجع بعض الصفات الإلهية إلى صفة العلم فإن هناك من ذهب إلى أبعد من هذا بكثير، وذلك بمحاولته - صراحة أو ضمناً - نفى الصفات كلية بسبب اعتقاده : أن الصفات عين الذات، أي أنهم لا يفرقون بين الذات والصفات.

وبصنيع الفلاسفة ذلك يكونوا مخالفين صراحة لما هو عليه " أهل السنة والجماعة" الذين يفرقون بين الذات والصفة، ولا يرجعون صفة أو صفات إلى أخرى. يقول أحد أئمة أهل السنة والجماعة - ابن تيمية - مؤكداً على موقف أهل السنة والجماعة في الصفات:

" وأما أهل السنة فيثبتون لله ما أثبتته لنفسه من الصفات، وينفون عنه مماثلة المخلوقات، إثبات بلا تشبيه، وتزريه بلا تعطيل قال تعالى:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(١)

ليس كمثله شيء: رد على المشبهة، وهو السميع البصير: رد على المعطلة، والله متره عن مشاركة العبد في خصائصه، وإذا اتفقا في مسمى الوجود والعلم والقدرة فهذا المشترك مطلق كلي في الذهن لا وجود له في الخارج.^(٢)

وكان رد أهل السنة والجماعة على الفلاسفة المجوزين إرجاع الصفات كلها أو بعضها إلى سفة العلم حاسم وقاطع، وذلك لأنهم بصنيعهم هذا يكونوا مشاهين للملاحظة الذين ينكرون وجود الله جل جلاله كلية ناهيك عن صفاته الثابتة له عقلاً ونقلًا، وهذا أحد أئمة أهل السنة والجماعة مشيراً إلى ذلك بقوله:

" إن من يجعل وجود العلم هو وجود القدرة، ووجود القدرة هو وجود الإرادة فقول هذه المقالة يستلزم أن يكون كل شيء هو عين وجود الخالق تعالى وهذا منتهى الإلحاد وهو مما يعلم بالحس والعقل والشرع أنه في غاية الفساد، ولا مخلص من هذا إلا بإثبات الصفات مع نفي المماثلة بين الله وبين المخلوقات، وهو دين الذين آمنوا وعملوا الصالحات"^(٣)

(١) سورة الشورى آية: ١١.

(٢) الامام ابن تيمية: مختصر منهاج السنة ص ٧٨-٧٩.

(٣) د/ الطيبلاوي سعد : موقف ابن تيمية من فلسفة ابن رشد ص ٧١-٧٢.

وما يؤكد موقف بعض الفلاسفة الإسلاميين الذين أرجعوا صفة الإرادة إلى صفة العلم قول أحد الفلاسفة - ابن سينا - في هذه القضية الهامة:

" هي - يقصد الإرادة - علمه بما عليه الوجود، وكونه غير مناف لذاته"^(١)

فهذا النص الفلسفي رغم إجماله وقصره فإنه يشتمل على عدة أمور منها:

١- أنه قد أرجع صفة الإرادة إلى صفة العلم، بمعنى أنه جعلها صفة واحدة لا صفتين.

٢- أنه لم يفرق بين الصفة والذات، مع أن الذات شيء، والصفة أو الصفات شيء آخر.

٣- أننا نغس فيه رائحة التقليد المشين لفلاسفة اليونان عامة ومعلمهم الأول أرسطو خاصة.

وبنظرة بسيطة إلى تلك النتائج التي اشتمل عليها هذا النص الفلسفي نجد أنه قد اشتمل على عدة مخالفات منها:

أ - أن جمهور المسلمين قد اتفقوا على التفرقة بين صفات الله تعالى في العمل والاختصاص، بمعنى أن من شأن الإرادة التخصيص وترجيح بعض الممكنات على بعض.

(١) ابن سينا : التعليقات ص ٨٠.

ب- أن جمهور المسلمين أجمعوا على أن الذات والصفة أو الصفات لا يمكن أن يكونوا شيئاً واحداً، ومن قال أن الذات والصفات شيئاً واحداً جماعة اعتزلوا عن "أهل الحق" وخالفوهم في كثير من الأمور ومن بينها هذه القضية الهامة.

ج- إن التقليد غير جائز شرعاً إلا أن يكون تقليداً محموداً يخدم الدين وأهله، وليس كما فعل بعض فلاسفة الإسلام الذين قلدوا اليونان في كل شيء حتى ولو كان ذلك على حساب الدين وتعاليمه.

من ناحية أخرى اتفق فلاسفة الإسلام على أن إرادة الله تعالى تكون من ذاته وليس من خارجه، كما أن إرادته تكون بالفعل وليس بالقوة، خلافاً لإرادة المخلوقين التي تكون بالقوة وليس بالفعل، وتكون خاضعة لغيرها - وهو الله تعالى - ولا تملك لنفسها ولا لغيرها نفعاً ولا ضرراً، وهذا المعنى هو ما يشير إليه أحد الفلاسفة بقوله:

"وإرادة الباري - تعالى - لا تكون له بسبب لأنه لا يتفعل عن شيء ولا يكون له غرض في شيء بل يكون السبب في إرادته ذاته، ولا يكون فيه إمكان إرادة أو إمكان مشيئة"^(١)

وهذا الذي ذهب إليه الفلاسفة هو ما اتفق عليه جمهور المسلمين، في تلك النقطة الأخيرة/ كذلك اتفق الفلاسفة على أن إرادة الله تعالى تكون عن علم وليس عن غير علم، أو ظن، أو شك، أو توهم، خلافاً لإرادة المخلوقين التي لم يتوافر فيها هذه الأمور الإلهية.

وهذا المعنى هو ما يشير إليه أحد الفلاسفة بقوله:

(١) ابن سينا : التعليقات ص ٢٢.

" فإذا عرفت هذا فتعرف أن فعل الله تعالى صادر عن العلم الذي لا يشوبه جهل ولا تغير، وكل فعل صادر عن علم بنظام الأشياء وكمالهما على أحسن ما يكون فذلك بإرادة" (١)

وهكذا فإن الفلاسفة قد أثبتوا لله تعالى صفة الإرادة، مع مخالفة بعضهم لما عليه "جمهور المسلمين" في بعض الأمور، وموافقتهم لهم في بعض آخر، وقد جاءت هذه المخالفة نظرا للتقليد الأعمى الذي قلدوا به فلاسفة اليونان بوجه عام، ومعلمهم الأول بوجه خاص.

٤ + ٥ السمع والبصر

صفتي السمع والبصر من الصفات الإيجابية التي ثبتت لله تعالى بالعقل والنقل وإذا كان بعض فلاسفة الإسلام قد أرجع صفات : الحياة والقدرة والإرادة إلى صفة العلم، فإننا نجد عندهم نفس المسلك في صفتي السمع والبصر كذلك، ولا يلتفت إلى تلك الشرذمة القليلة التي تنفي صفات الله كلها أو بعضها بحجة أن كثرة تعدد الصفات ينتج تعدد في الذات.

ولا يخفى على كل ذي لب سليم مدة تمأنت هذه الحجة، أو بمعنى أدق هذه الشبهة الواهية التي لا سند لها من عقل أو نقل، ولأن السمع والبصر - وغيرهما - صفات كمال، وعدمهما نقص والنقص محال على الله جل جلاله الذي له كل كمال ومتره عن كل نقص ولأن السميع والبصير في الشاهد أفضل مما لا يكون سميعاً ولا بصيراً

(١) ابن سينا : الرسالة العرشية ص ٢٨.

فكيف يرضى أي عقل سليم أن ينفي عن الله تعالى صفاته أو بعض صفاته الثابتة له عقلاً ونقلاً؟

بل وكيف يقول عاقل أن إضافة الصفات إلى الخالق تعالى نقص في حقه، وإضافتها إلى المخلوق من باب الكمال؟

فكيف يرضى هذا للمخلوق ولا يرضاه للخالق جل جلاله؟

وقد تنوعت مسالك الفلاسفة الإسلاميين في البرهنة على اتصاف الله تعالى بصفتي السمع والبصر، وهذه أحدها:

"الصفة الخامسة والسادسة سمياً وبصراً، وذلك لأن الموجودات مختلفة فبعضها مسموع، وبعضها مبصر، وكونه عالماً بالمسموعات كونه سمياً، وكونه عالماً بالمبصرات هو كونه مبصراً، فالعلم واحد وإنما اختلفت أسماؤه لاختلاف متعلقاته"^(١)

ونلاحظ في هذا النص الفلسفي: أنه يضيف صفتي السمع والبصر إلى صفة العلم، أي أنه يجعل السمع والبصر والعلم صفة واحدة لا صفات مختلفة كل صفة منها لها اختصاصها الذي لا يشترك فيه غيرها.

فهذه طريقة من طرق الفلاسفة الكثيرة في هذه القضية الإلهية الهامة وهناك طريقة بل طرق أخرى تختلف قليلاً أو كثيراً عن سابقتها وذلك على حسب تعدد الفلاسفة واختلاف العصر الذي يعيشون فيه لأن الحالة السياسية والاقتصادية والثقافية لها دخل كبير في تحديد منهج الفيلسوف أو الباحث أو المفكر بوجه عام.

(١) ابن سينا: الرسالة العرشية ص ٣٠.

فها هو أحد الباحثين ينقل إلينا صورة واضحة عن موقف فيلسوف من فلاسفة الإسلام - الكندي - من الصفات الإلهية:

"فالكندي هنا يسلك طريق السلب التام للصفات كما فعل المتكلمون الأوائل، ولكنه ينتهي نهاية فلسفية حينما يقرر أن: الحق تعالى لا صفة له لأن صفاته عين ذاته، فلا محمول لذاته إطلاقاً، وهذا يميز تمسك به الفلاسفة خلا المتكلمين منهم باستثناء المتأخرين من متكلمي الإمامية حيث ذهبوا إلى اعتبار الصفة عين الذات"^(١)

وهذا الذي فعله حكيم الإسلام - الكندي - قريب الشبه بما فعله "المعتزلة" في الصفات الإلهية حيث نفوها عن الله جل جلاله اعتماداً على حجة واهية لا يؤيدها عقل ولا نقل.

وندع أحد أئمة الإسلام يصور لنا موقف "المعتزلة" من الصفات الإلهية والعلافة القائمة بينهم وبين الفلاسفة الإسلاميين والتقارب الحاصل بينهما في كثير من القضايا الإلهية فيقول أحد الباحثين:

"ويرى ابن تيمية: أن السبب في نفي "المعتزلة" الصفات إنما أعراض والأعراض لا تقوم إلا بجسم، فإذا اعتبرت الصفات زائدة على الذات يلزمها خصائص الأعراض لأن القائم بالشئ يحتاج إليه، وعندما يصبح الله تعالى محلاً للأعراض فيلزمه التركيب والتجسيم"^(٢)

^(١) د/ جعفر آل ياسين: فيلسوفان رائدان ص ٥١.

^(٢) الإمام ابن تيمية: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية ج ١ ص ٢٠٤ د/ محمد رشاد، ط المديني القاهرة ١٩٦٢.

وهكذا تباين موقف "الفلاسفة" من - الصفات الإلهية - ما بين فيلسوف وآخر فبعضهم: يرجع الصفات بعضها إلى بعض، وبعضهم: يجعل الذات والصفات شيئاً واحداً بحيث لا يكون هناك تمايز بين الذات والصفات، وبعضهم: يثبتها بطريقة إجمالية لا يبان فيها ولا برهان.

والنتيجة التي يمكن الخروج بها من هذه القضية: هي وجود علاقة أو رابطة قوية بين "الفلاسفة" من جهة و"المعتزلة" من جهة أخرى.

٦- الكلام

بعد أن أثبت "الفلاسفة" أن الله تعالى حياة، وقدرة، وإرادة، وسمعاً وبصراً يختلف عن سمع وبصر وقدرة وإرادة وحياة المخلوقين، أرادوا أن يثبتوا أن الله تعالى كلاماً يختلف عن كلام المخلوقين، بل كلام الملائكة والجن والطير وغيرها من مخلوقات.

وقد برهنوا على ذلك بالعقل المهتدي بالنقل، مع أن الغالب عليهم تقدم العقل على النقل في البرهنة والاستشهاد، وقد تنوعت مسالكهم ما بين فيلسوف وآخر، بل بين عصر وآخر كذلك، وهذه إحدى الطرق العقلية الفلسفية في البرهنة على ثبوت صفة الكلام لله وأنه يختلف في حقيقته ومضمونه عن كلام المخلوقين:

"فوصفه تعالى بكونه متكلماً لا يرجع إلى ترديد العبارات ولا إلى أحاديث النفس والفكر المنخلية المختلفة التي العبارات دلائل عليها، بل فيضان العلوم منه على لوح قلب

الذي ﷺ بواسطة القلم النقاش الذي يعبر عنه بالعقل الفعال والملك المقرب هو كلامه
فالكلام عبارة عن العلوم الحاصلة للنبي ﷺ^(١)

فهذا النص الفلسفي قد بين لنا معنى كلام الله تعالى مشيراً إلى أنه عبارة عن فيض
من الخالق الأعظم على قلب الرسول الأكرم الذي إصطفاه الله لتبليغ رسالته إلى الناس
أجمعين، هذا الفيض لا يتم مباشرة - على حد قوله - وإنما يأتي عن طريق وسطاء منهم:
العقل العاشر أو الفعال، والملائكة المقربين، وجبريل الأمين.

ولابد من الإشارة إلى أن مفهوم كلام الله على هذا المعنى مخالف لمنطوق الآيات
القرآنية التي تشير إلى أن كلام الله لا يكون بواسطة أو وسطاء وإنما يتم مباشرة بينه وبين
من يريد أن يخاطبه من رسله الكرام، وهذا ما يصدق قول الله جل جلاله:

﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى (٩) إِذْ رَأَى نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا عَلَيَّ
آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجْدُ عَلَى النَّارِ هُدًى (١٠) فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى (١١) إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ
عَلَيْكَ إِتَاكَ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾^(٢)

وربما تستبعد بعض العقول القاصرة أن سيدنا موسى - عليه السلام - وكليمه
لم يسمع كلام الخالق جل جلاله؟

أو ربما يقولون: كيف سمع كلام الله تعالى مع أنه ليس من جنس كلام المخلوقين
لأنه بدون حرف ولا صوت؟

(١) ابن سينا: الرسالة العرشية ص ٣٠-٣١.

(٢) سورة طه آية : ٩-١٢.

وقد رد علماء الإسلام على من يستبعد أن الله قد كلم موسى - عليه السلام -
بدون واسطة فقالوا:

" قلنا: سمع كلام الله وهو صفة قديمة قائمة بذات الله تعالى ليس بحرف ولا
صوت فقولكم كيف سمع كلام الله تعالى كلام من لا يفهم المطلوب من سؤال كيف وأنه
ماذا يطلب به وماذا يمكن جوابه فلتفهم ذلك حتى تعرف استحالة السؤال؟
فنقول: السمع نوع إدراك، فقول القائل كيف سمع؟ كقول القائل كيف أدركت
بحاسة الذوق حلاوة السكر" (١)

صحيح أن طرق تكليم الله تعالى لخلقه متنوعة فهي: تكون بوحى، وتكون من
وراء حجاب، وتكون بواسطة رسول بوحى بإذنه ما يشاء، وعلى هذا تكون طرق
الكلام متنوعة وليست مقصورة على طريقة بعينها وإذا كان هناك ما يستغرب ويستنكر
من موقف الفلاسفة من الصفات بوجه عام والكلام بوجه خاص، فهو إرجاعهم صفة
الكلام إلى صفة العلم، وكان الكلام ليس شيئاً آخر غير العلم.

يدلك على هذا ما حكاه أحد الباحثين عن واحد منهم - ابن رشد - فقال:

" يرى ابن رشد : أن صفة الكلام ثبتت لله تعالى من قيام صفة العلم به، ويقول:
" إن الكلام ليس شيئاً أكثر من أن يفعل المتكلم فعلاً يدل به المخاطب على العلم الذي في
نفسه أو يصير المخاطب حيث ينكشف له ذلك العلم الذي في نفسه، وذلك فعل من جملة
أفعال الفاعل" (٢)

(١) الإمام الغزالي : الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٠٧-١٠٨.

(٢) د/ الطيللاوي سعد : موقف ابن تيمية من فلسفة ابن رشد ١١-١١٢.

وكان هذا الموقف الغريب - من الفلاسفة - تجاه الصفات الإلهية موضعاً للنقد والرد من قبل علماء الإسلام وأئمة الإجماع.

فها هو أحد أئمة الإسلام يرد على الفلاسفة بوجه عام وابن رشد بوجه خاص في موقفه من صفة الكلام الإلهي فيقول :

" ما ذكره " ابن رشد " إنما هو إثبات كونه تعالى متكلماً ولا متصفاً بصفة الكلام، وابن رشد لم يثبت إلا مجرد الإعلام، ويردد كثيراً آراء أصحاب الوحدة والاتحاد والحلول وهذا كله على أصل إخوانه الفلاسفة وهم في الحقيقة لم يثبتوا كلاماً لله تعالى ولا تكليماً هو أمر ونهي، وإنما أثبتوا مجرد الإعلام والعلم فقط، فهذا شر من قول المعتزلة الذين يقولون : كلام الله مخلوق"^(١)

وعلى هذا الشكل يدور كلام الفلاسفة في موقفهم من صفة الكلام الإلهي وهم في جهلهم قد أثبتوا كلاماً لله تعالى يختلف عن كلام المخلوقين وإن طرق الكلام متنوعة ولا تقتصر على طريقة بعينها، وإن كلام الله جل جلاله قديم غير مخلوق، وأنه ليس بحرف ولا صوت ومع موافقتنا على هذا الذي ذهبوا إليه، فإننا لا نوافقهم في إرجاع صفة الكلام إلى صفة العلم، لأن الكلام له وظيفة، والعلم له وظيفة أخرى تختلف عن الكلام وغيره من صفات وإن كان هناك ما يشبه الفلاسفة في موقفهم من الصفات بوجه عام والكلام بوجه خاص، فإن الذي يشبههم هم " المعتزلة " الذين ستتعرف على موقفهم من الصفات في موضعه بمشيئة الله عز وجل.

(١) د/ الطباوي سعد : موقف ابن تيمية من فلسفة ابن رشد ص ١١٣.

٧ العلم

ونأتي إلى صفة العلم الإلهي لنرى ماذا قال الفلاسفة بشأنه، وهل هذا العلم كلي أو جزئي، إجمالي أم تفصيلي، محيط أم غير محيط؟

وقبل التعرف على موقف الفلاسفة من صفة العلم نشير إلى شيء هام قبل الدخول في تفاصيل هذه الصفة الإلهية.

هذا الشيء يتمثل في : أن هناك من الفلاسفة من يشترط شروطا خاصة لإضافة أي صفة لله تعالى وبدونها لا يثبتون له أي صفة من الصفات وكأن صفات الله عز وجل موقوفة على موافقتهم وعدم موافقتهم، وهذا موقف غريب يضاف إلى جملة المخالفات التي خالفوا بها "جمهور المسلمين" بوجه عام.

ومن بين ما اشترطه بعض الفلاسفة الإسلاميين لإثبات أي صفة لله عز وجل:

١- أن لا يترتب على إثبات الصفة لله تعالى إلى كثرة في ذاته، أو ما يترتب عليه من تركيب وتعدد وغيرهما.

٢- أن لا يؤدي إثبات الصفة إلى تغير في ذات الله تعالى إذ التغير محال عليه، ولأن التغير أمانة الحدوث والفناء.

كذلك نشير إلى أن الفلاسفة متفقين على أن علم الله تعالى يختلف عن علم المخلوقين من عدة اتجاهات:

أن علم "الخالق" تعالى يكون بدون آله، وعلم المخلوقين يكون بها، علم الخلق علم أبدي قديم، أما علم المخلوقين فعلم حادث منتهى، علم الله تعالى ثابت، أما علم

المخلوقين فمتغير، وعلم الله تعالى لا يخضع للزمان، أما علم المخلوقين فعلم زمني يتصف بالماضي والحاضر والمستقبل.

هذه بعض المفارقات بين علم الخالق تعالى وعلم المخلوق، كذلك برهن الفلاسفة على أن الله تعالى يعلم ما يعلمه من ذاته أو من نفسه غير محتاج لشيء في معلوماته أو معقولاته.

وهذا أحد الفلاسفة يشير إلى هذا المعنى بقوله:

فواجب الوجود لو كان علمه زمانيا أعني زمانا مشارا إليه حتى يعلم أن الشيء الفلاني في هذا الوقت غير موجود وغدا يكون موجودا كأن علمه متغيرا فإنه كما أن هذا الشيء غير موجود الآن ويصير موجودا غدا كذلك العلم به أما أن يعلمه كذلك فيكون متغيرا ، وأما أن يكون علمه غدا كعلمه في هذا اليوم فلا يكون علما " (١)

أما قولهم : أن الله تعالى يعلم ما يعلمه من ذاته دون احتياج لشيء خارج ذاته فهو : " إدراك الأول تعالى للأشياء من ذاته هو أفضل أنحاء كـون الشيء مدركا ومدركا، ويتلوه إدراك الجواهر العقلية اللازمة للأول بإشراف الأول ولما بعده من ذاته ، وبعدها الإدراكات النفسانية التي هي نقش ورسم عن طبائع عقلية متبددة المبادئ والمناسب " (٢)

(١) الطوسي : شرح الإشارات القسم الثالث ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٢) ابن سينا : التعليقات ص ١٤ .

الفلاسفة وعلم الله تعالى

أما موقف الفلاسفة من علم الله تعالى من ناحية أنه كلي أو جزئي ؟

فقد تباينت فيه مواقف الفلاسفة ، فمن جهة نجد :

- بعضهم يذهب إلى أن علم الله تعالى جزئلا لا تفصيلي ، أو شامل .
- ومن جهة أخرى نجد بعضهم يذهب إلى أن علم الله تعالى كلي لا جزئي .
- ومن جهة ثالثة نجد بعضهم اختار التوقف في القضية وعدم القطع برأى فيها .

وقد تباينت هذه المواقف بحسب ميول الفيلسوف وتأثره بالتراث اليوناني عامة ، ومعلمهم الأول أرسطو خاصة ، وإن استطاع بعضهم أن يتخلص من التأثير بعض الشيء فإنه لم يستطع التخلص منه كلية .

ولأن تباينت مواقف الفلاسفة من هذه القضية ما بين فيلسوف وآخر فقد تباينت مواقفهم ما بين مرحلة وأخرى من حياتهم .

كذلك لاحظنا هذا التباين ما بين مؤلف وآخر من مؤلفاتهم التي خلفوها للمكتبة الإسلامية والعربية .

وهذا فيلسوف من فلاسفة الإسلام - ابن سينا - نجد عنده ما أشرنا إليه فهو تارة : يشير إلى أن الله تعالى يعلم الجزئيات بعلم كلي غير مشار إليه ، أو مستندة إلى مشار إليه وذلك عندما قال في إحدى المواضع : " والجزئيات قد تعرف على وجه كلي ما لم يكن مشارا إليها ، أو مستندة إلى مشار إليه " .^(١)

(١) ابن سينا : التعليقات ص ١٤ .

وتارة أخرى : يشير إلى أن الله تعالى يعلم الجزئيات ويعرف أوقاتها معرفة بسيطة على نحو كلي لاتصل إلى درجة الشمول والاحاطة وذلك عندما قال :

" وهو يعرف كل شخص على وجه كلي معرفة بسيطة ، ويعرف وقته الذى يحدث فيه على الوجه الكلي " (١)

وتارة ثالثة : يشير إلى أن الجزئيات المتكررة مادامت كثيرة ومتغيرة فإن الله تعالى لا يعقلها بسبب أن علمه لا يدخل تحت الزمان وذلك عندما قال :

" وبوجه آخر لا يجوز أن يكون عاقلا لهذه المتغيرات مع تغيرها من حيث هى متغيرة عقلا زمنيا متشخصا " (٢)

وتارة رابعة : يشير إلى أن الله تعالى لو علم الجزئيات المتغيرة يكون معناه إثبات مفاعيل وتعلقات كثيرة له ، وإثبات مفاعيل وتعلقات له تعالى نقص والنقص محال عليه فثبت أنه لا يعلم الجزئيات المتغيرة المتكررة على حد زعمه ، وهذا المعنى هو ما أشار إليه بقوله :

" وكما أن إثبات كثير من الأفاعيل لواجب الوجود نقص له ، كذلك إثبات كثير من التعلقات " (٣)

ومن خلال هذه النصوص الفلسفية السنيوية نستطيع أن نقول : أن " ابن سينا " يذهب إلى أن الله تعالى لا يعلم الجزئيات ، وأن علمها فهو يعلمها على وجه كلي لا

(١) ابن سينا : التعليقات ص ٦٦ .

(٢) ابن سينا : النجاة قسم الإلهيات ص ٢٨٣ .

(٣) ابن سينا : النجاة قسم الإلهيات ص ٢٨٣ .

جزئى ، وإن كان هذا الحكيم لم يصرح بذلك علانية فى كتبه وذلك لاعتبارات كثيرة كالخوف من قيام علماء الدين عليه فى عصره ، وخوفه من غضبة جمهور المسلمين فى ذلك الوقت ، وعدم استطاعته التخلص من التأثير اليونانى فى هذه القضية ، ووقوعه التلم فى أحضان الشيعة الإسماعيلية ، ومعاشرته لإخوان الصفا الذين هم امتداد لسابقيهم - من الإسماعيلية - الذين من تعاليم مذهبهم :

" إن كل شئ ظاهر وباطن ، وأن الظاهر من الأشياء يمكن أن يفهمه الكثير من الناس دون الحاجة إلى معلم ، أما الباطن فيحتاج لمعلم لكى يقوم بإفهام الناس أسرارهم ورموزه ، لذا فقد جاء إخوان الصفا لتعليم الناس أسرار بواطن الأمور أو الأشياء ، وهذا ما يفسر لنا عدم التمكن من معرفة موطن أو نشأة هذه الحركة الشيعية وتغلغلها وسط المجتمع الإسلامى ونشر أفكارها بينهم دون الوقوف على زعيم هذا المذهب أو هذه الحركة المسماة بإخوان الصفا .^(١)

فإذا كان " إخوان الصفا " يتصفون بالدهاء والمكر والتقية التى هى ركن أساسى من تعاليم الشيعة ، ومعناها : إظهار خلاف ما يظنونونه ، وإخفاء خلاف ما يظهرونونه . وهذا الحكيم الإسلامى - ابن سينا - قد عايشهم وتأثر بهم فى أفعالهم وأقوالهم ، ولهذا لم يكن مستغربا أن يدخل السجن عدة مرات وبدهائه ومكره وذكائه يخرج منه .

(١) د/ عارف تامر : ابن سينا فى مراتب إخوان الصفا ص ١٠٢ ، إحسان ظهيرى : بين الشيعة وأهل السنة ص ١٦٥ ، سعيد حوى : الخمينية شذوذ فى العقائد وشذوذ فى المواقف ص ٥١ .

يضاف إلى هذا اشتغاله - في فترة من حياته - بالسياسة التي تتطلب الذكاء والدهاء والمكر ، وقد انعكس هذا على أفكاره بصورة واضحة ، وربما يسأل سائل ليقول: مالذي دعا ابن سينا ليذهب هذا المذهب الذي خالف به " جمهور المسلمين " ؟ السبب في هذا محاولته التوفيق بين ما يقوله الدين ، وما تقوله الفلسفة في هذه القضية الإلهية الهامة .

وليست الفلسفة عامة والفلاسفة جميعهم قائلين بهذا المذهب ، وإنما هي الفلسفة اليونانية على وجه التحديد وما تأثر بها من فلاسفة الإسلام أمثال هذا الرجل ومن على شاكلته .

وأن " ابن سينا " لم ينجح في مهمته هذه ، أعنى محاولته التوفيق بين ما يقوله الدين وما تقوله الفلسفة في هذه القضية الهامة .

لهذا قام كثير من علماء الدين وأئمتهم بالرد على هذا الحكيم والتدليل على فساد ما ذهب إليه ، الذين منهم على سبيل المثال لا الحصر :

حجة الإسلام الإمام أبو حامد الغزالي في كتابه (تحافت الفلاسفة) وقد أكفره في ثلاث مسائل منها هذه المسألة التي نحن بصدد الحديث عنها الآن وهذا جانب يسير من رد الإمام " الغزالي " على الفلاسفة القائلين بهذا المذهب بوجه عام ، والرئيس " ابن سينا " بوجه خاص :

" وفي ابطال قولهم : أن الله تعالى عن قولهم - لا يعلم الجزئيات المنقسمة بانقسام الزمان إلى الكائن ، وما كان ، وما يكون ، وقد اتفقوا على ذلك ، فإن من ذهب منهم إلى أنه لا يعلم إلا نفسه ، فلا يخفى هذا من مذهبه ومن ذهب إلى أنه يعلم غيره - وهو

الذى اختاره ابن سينا - فقد زعم أنه يعلم الأشياء علما كلياً لا يدخل تحت الزمان ولا يختلف بالماضى والمستقبل والآن ، ومع ذلك زعم : أنه لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض إلا أنه يعلم الجزئيات بنوع كلي " (١)

وهذا أستاذ كبير من أساتذة جامعة الأزهر - فضيلة الدكتور محي الدين الصافي يرد على الفلاسفة القائلين أن الله يعلم الكليات دون الجزئيات أو إن علمها فيعلمها على وجه كلي :

" ولست أدري كيف يقول الفلاسفة هذا الكلام بعد قواعدهم لآيات القرآن الصريحة في هذا الموضوع ؟ أن ما يقوله هؤلاء الفلاسفة فيه كل الخطورة على العقيدة الدينية في جانب الله تعالى ، لأن الإنسان لو استقر في عقله : أن الله لا يعلم الجزئيات ، فهو لا يعلم شيئاً عنه ولا يراه ولا يسمعه ، فليفعل ما يشاء من منكرات مادام الله لا يدرى عنه شيئاً " (٢)

وكثير من العلماء والمفكرين الإسلاميين قد بينوا فساد ما ذهب إليه أولئك القائلين : بأن الله تعالى يعلم الكليات دون الجزئيات ، أو إن علمها فإنها يعلمها على وجه كلي ، مخالفين بهذا القول كل منقول ومعقول .
ونتقل إلى فيلسوف آخر من فلاسفة الإسلام الذين تكلموا في هذه القضية الهامة وهو أبو إسحاق الكندي . هذا الحكيم الذي كان قريب الشبه في الصفات الإلهية بوجه عام من المعتزلة ، فهو يقول مثل قولهم : أن صفات الله تعالى عين ذاته وليست زائدة على ذاته .

(١) الإمام الغزالي : مخافت الفلاسفة ص ٢٠٦ .

(٢) د/ محي الدين الصافي : قضية التوفيق بين الدين والفلسفة ص ٧٠ - ٧١ .

وهذا أحد الباحثين ينقل إلينا موقف الكندي من الصفات الإلهية بوجه عام فيقول: " فالكندي هنا يسلك طريق السلب التام للصفات كما فعل المتكلمون الأوائل ولكنه ينتهي نهاية فلسفية حينما يقرر : أن الحق تعالى لا صفة له لأن صفاته عين ذاته فلا محمول لذاته إطلاقاً " (١)

أما دليل " الكندي " على أن الله تعالى عالم فهو دليل مشهور اعتمد عليه " أهل السنة والجماعة " وتابعهم فيه " المعتزلة " وهو ما يعرف بدليل : الإحكام والإتقان في نظام هذا العالم وتديره هذا النظام والتدبير المحكم لا بد أن يكون وراءه عالم حكيم خلق كل شيء فأحسن صنعه وتقديره .

وهذا ما قاله الحكيم " الكندي " بخصوص هذه المسألة الهامة :

" أن في نظم هذا العالم وترتيبه ، وفعل بعضه في بعض ، وانقياد بعضه لبعض ، وتسخير بعضه لبعض ، وإتقان هيئته على الأمر الأصلى في كون كل كائن ، وفساد كل فاسد ، وثبات كل ثابت ، وزوال كل زائل لأعظم دلالة على أتقن تدبير ، وعلى أحكم حكمه لأن هذه جميعاً من المضاف " (٢)

وبهذا القول المختصر المفيد يكون : الحكيم " الكندي " مع مذهب " أهل الحق " في إثبات العلم لله تعالى ونفى الجهل عنه بدليل هذا الإحكام والإتقان الموجود في هذا العالم المترامي الأطراف الذى لا يغيب شيء - قل أو أكثر صغر أو كبر - عن علم العليم الخبير .

(١) د/ جعفر آل ياسين: فيلسوفان رائدان ص ٥١ .

(٢) الكندي : رسائل الكندي الفلسفية ص ٢٥١ .

أما رأى الحكيم " الفارابي " في هذه القضية الهامة : فإنه قريب الشبه بمذهب " أهل الحق " وقريب الشبه بمذهب " المعتزلة " كذلك كيف ؟

أما أنه قريب الشبه بمذهب " المعتزلة " ؟ لأنه ذهب إلى أن العلم هو الذات ، أى لا فرق بين الصفة والذات تماما كما قال " المعتزلة " ومخالفا لما قاله " أهل السنة والجماعة " .

وها هو أحد الباحثين ينقل لنا مذهب " أبو النصر الفارابي " في هذه القضية الهامة فيقول :

تلك مسألة من جليل الكلام ، ودقيقة في نظرنا فيما أراد الفيلسوف الأصحاب عنه ، ولستنا نجد في أقواله ما يترعها من أن الله لا يعلم الجزئيات من الأمور ، لأن العلم هنا قدرة وملكة وهو محيط بهما ، وعلمه هو ذاته " (١) ونتقل إلى الحكيم الذي كان له النصيب الأكبر - بعد ابن سينا - من مهاجمة حجة الإسلام الإمام " الغزالي " لأفكاره الإلهية بوجه خاص ألا وهو " أبو الوليد بن رشد " .

وبعد اطلاعنا على بعض أفكار هذا الحكيم في هذه القضية الهامة وجدناه يعتقد : أن علم الله تعالى لا يوصف بأنه جزئى أو كلى ، وأنه لاحق في من يكفر الفلاسفة القاصرين علم الله على الكليات ، وأنه لا معنى للاختلاف في هذه القضية الإلهية ، وهذا نص ما قاله " ابن رشد " في هذه المسألة الإلهية الهامة :

" وإلى هذا كله فقد نرى أن أبا حامد - الغزالي - قد غلط على الحكماء المشائين فيما نسب إليهم من أنهم يقولون : أنه تقدر وتعالى لا يعلم الجزئيات أصلا ،

(١) د/ جعفر آل ياسين : فيلسوفان رائدان ص ١٨٠ .

ولذلك ما قد أدى إليه البرهان أن ذلك العلم موزه عن أن يوصف بكلى أو جزئى فلا معنى للاختلاف فى هذه المسألة ، أعنى فى تكفيرهم أو لاتكفيرهم " (١)

ثم حاول " ابن رشد " أن يبرر موقف " الفلاسفة " القائلين بمثل قوله ، والمخالفين - فى نفس الوقت - لقول " أهل الحق " وهذا ما قاله " ابن رشد " فى هذا الأمر :

" الأصل فى هذه المشاغبة تشبيه علم الخالق سبحانه بعلم الإنسان وقياس أحد العلمين على الثانى ، وذلك لأن إدراك الإنسان للأشخاص بالحواس وإدراك الموجودات العامة بالعقل،والعلة فى الإدراك هو المدرك نفسه،فلاشك فى تغير الإدراك بتغير المدركات وفى تعدده بتعددتها " (٢)

وهذا يتبين أن مذهب " الفلاسفة " فى هذه القضية الإلهية الهامة قد تباين من فيلسوف لآخر وتشابه مع مذهب " أهل الحق " فى بعض الأمور ، وتباين معهم فى البعض الآخر .

ورأينا بعض الفلاسفة يدافع عن مذهبه بشئى السبل والوسائل حتى ولو أدى ذلك إلى تحريج الآخرين والطعن فى عقيدتهم وأفكارهم وهذا كله نتيجة للتقليد الأعمى الذى أعمى الأبصار ، وأغلق البصيرة عن رؤية الحق والسير فى هدايته ونوره ، والمفروض فى هؤلاء الفلاسفة - الإسلاميين - أن يتابعوا ويتمسكوا بما قاله القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة فى هذا المجال ويهتدوا بـ " أهل الحق " وأئمتهم الأعلام .

(١) ابن رشد : فصل المقال ص ٣٨ .

(٢) ابن رشد : تحافت التهافت القسم الثانى ص ٧٠٠ .

المتكلمون وعلم الله تعالى

بعد أن عرضنا لبعض أقوال فلاسفة الإسلام في قضية علم الله تعالى وعرفنا مدى التباين بينهم من ناحية ، وبينهم وبين " أهل الحق " من جهة أخرى .
نعرض لبعض أقوال " متكلمي الإسلام " ليتبين لنا مدى التباين ومدى الاتفاق بينهم وفلاسفة الإسلام .

وغنى عن البيان أن " المتكلمين " ينقسمون إلى : أشاعرة ، وماتريدية ، ومعتزلة ، وهؤلاء يمثلون علماء الكلام الذين يتكلمون بلسان أهل الحق ، وحاملو لواء الإسلام إلى أن يرث الله تعالى الأرض وما عليها وقد أتفق " المتكلمون " على أن علم الله عز وجل :
" صفة أزلية متعلقة بجميع الواجبات والحوادث والمستحيلات على وجه الإحاطة على ما
هى به من غير سبق خفاء " (١)

فهذا التعريف - رغم قصره - يوضح لنا عدة أمور :

- ١ - أن صفة العلم من الصفات الأزلية الإيجابية الثابتة لله أزلا .
- ٢ - أن صفة العلم تتعلق بالواجبات والحوادث والمستحيلات .
- ٣ - أن علم الله تعالى محيط بكل شئ ، غاب أو ظهر ، قل أو كثر .

(١) راجع : البيهقورى : المختار ص ٨١ ، د/ محى الدين الصافي وآخرين : العقيدة والأخلاق ص ٦٥ ، لجنة من أساتذة العقيدة والفلسفة : أصول العقيدة والأخلاق ص ٥١ ، الإيجي : المواقف الموقف الخامس ص ٢٨٥ .

٤ - أن علم الله تعالى يختلف عن علم المخلوقين ، لأن علمه لا يكون بعد جهل ، أما علم المخلوقين فيكون بعد خفاء وجهل .

٥ - أن العلم قائم بذات الله تعالى وليس قائما بغيره .

وقد برهن " الأشاعرة " على أن الله تعالى عالم بالكلية والجزئيات بأدلة عقلية مستنبطة من أدلة نقلية ، وهذا أحد أئمة الإسلام ينقل لنا استدلال " المتكلمين " على علم الله فيقول :

" والمشهور من استدلال المتكلمين وجهان :

الأول : أنه فاعل فعلا محكما متقنا ، وكل من كان كذلك فهو عالم ، أما الكبرى فبالضرورة وينبئ عليه أن من رأى خطوطا مليحة ، أو سمع ألفاظا فصيحة تنبئ عن معان دقيقة وأغراض صحيحة علم قطعاً أن فاعلها عالم .

الثاني : أنه قادر أى فاعل بالقصد والاختيار ، ولا يتصور ذلك إلا مع العلم بالمقصود .

فإن قيل : قد يصدر من الحيوانات العجم بالقصد والاختيار أفعال محكمة متقنة في ترتيب مساكنها وتدبير معاشها كما للنحل والعنكبوت وكثير من الوحوش والطيور على ما هو في الكتب مسطور وفيما بين الناس مشهور مع أنها ليست من أولى العلم .

قلنا : لو سلمنا أن موجد هذه الآثار هو هذه الحيوانات ، فلم لا يجوز أن يكون فيها من العلم قدر ما يهتدى إلى ذلك بأن يخلقها الله تعالى عالمة بذلك ، أو يلهمها هذا العلم حين ذلك الفعل . " (١)

فهذه إحدى الأدلة العقلية التي استدلت بها علماء الكلام على أن الله عالم ، وهو دليل يخاطب الفطرة السليمة لأنه يلفت الأنظار إلى هذه المخلوقات - الآثار - الموجودة في هذا العالم الفسيح ، هذه الآثار التي هي شاهدة على أن وراءها مدير حكيم ، وهو دليل يستخدم فيه أصحابه قياس الغائب على الشاهد هذا القياس وإن كان - غير مسلم من جميع الطوائف إلا أنه - يقوى الأدلة الأخرى الكثيرة المبرهنة على علم الله جل جلاله . فإذا كانت الأفعال المحكمة المتقنة شاهدة على أن أصحابها ذوي علم وخبرة وحكمة فيما يفعلون ، ومهما كان الفعل وكان أصحابه فهو وهم لا يخرجون عن دائرة الخلق والإحداث .

وإذا كان هذا شأن أصحاب الفعل - المخلوق - فما بالناس بالخالق عز وجل ؟ أو بتعبير آخر : إذا كنا نصدق بأن هذا الفعل المحكم المتقن لا يمكن صدوره إلا من عاقل ، فلماذا يتردد البعض في عدم الإيمان بأن الله تعالى يفعل الأحكام المتقنة عن علم وحكمة وتدبير وقصد واختيار ؟

إن مثل من يصدق بفعل المخلوق ويكذب بفعل الخالق تعالى كمثل من يصدق بوجود المعلوم ، ويكذب بوجود الموجد .

(١) الإمام التفتازاني : شرح المقاصد المجلد الثاني ص ٦٤ - ٦٥ ، الإمام القشيري : ثلاث رسائل ، الرسالة الثالثة ص ٥٢ .

لذا فالحق بجانب " أهل الحق " - أهل السنة والجماعة - وما عداهم فليسوا على حق وصواب إلى أن يرث الله الأرض وما عليها .

وكثير من علماء " أهل الحق " برهن على فساد وخطأ من خالف إجماع " جمهور المسلمين " في الأمور الاعتقادية المتعلقة بالله تعالى وصفاته وأفعاله وهذا أحدهم يقول :

ويقال " للمعتزلة " و " الجهمية " و " الحرورية " أتقولون : إن لله تعالى علما بالأشياء سابقا فيها ، وبوضع كل حامل ، وحمل كل أنثى ، وإنزال كل ما أنزل ؟

فإن قالوا : نعم ، قيل لهم : أثبتوا العلم ووافقوا ، وإن قالوا : لا ، قيل لهم : هذا جمحد منكم . (١)

وفي هذا النص : رد على من يقول أن علم الله تعالى حادث غير مفرق بين علم المخلوق وعلم الخالق جل جلاله .

وفيه رد على من يزعم : أن علم الله تعالى يتغير بتغير الحوادث لأن مذهب " أهل الحق " : أن علم الله تعالى أزلي قديم غير مماثل لعلم المخلوقين ، فهو ليس كمثله شئ في ذات أو صفة أو فعل ولا يفهم - من هذا النص - أن المعتزلة ينكرون علم الله تعالى بالأشياء بل هم يعتقدون : أن الله عالم بالأشياء على خلاف بينهم وبين " أهل الحق " في كيفية العلم .

وإنهم بوجه عام يشنون العلم لله تعالى وبرهنوا على ذلك بالعقل والنقل في أكثر من موضع .

(١) الإمام الأشعري : الإبانة عن أصول الديانة ص ٤٤ .

وهذا كبيرهم - القاضي عبد الجبار - برهن على علم الله بقوله :
" إنه تعالى قد صح منه الفعل المحكم ، وصحة الفعل المحكم دلالة كونه عالما ،
فإن قيل : وما المحكم من الأفعال ؟
قلنا : كل فعل واقع من فاعل على وجه لا يتأتى من سائر القادرين وفي الأكثر إنما يظهر
ذلك في التأليف بأن يقع بعض الفعال إثر بعض ، وهذه الدلالة مبنية على
أصلين :

أحدهما : إنه تعالى قد صح منه الفعل المحكم دلالة كونه عالما ؟ فهو أنا وجدنا في الشاهد
قادرين : أحدهما : قد يصح منه الفعل المحكم كالكتاب . والآخر : تعذر عليه
كالأمي .

فمن صح منه ذلك فارق من تعذر عليه بأمر من الأمور ، وليس ذلك الأمر إلا
صفة ترجع إلى الجملة وهو كونه عالما ، لأن الذي يشتبه الحال فيه ليس
إلا كونه ظانا ومعتقدا وذلك مما لا تأثير له في إحكام الفعل " (١)

فهذه إحدى براهين المعتزلة - العقلية - على علم الله جل جلاله بوجه عام
متفقين في هذا مع " جمهور المسلمين " في إثبات العلم له سبحانه وتعالى ، مختلفين عنهم
في كيفية هذا العلم .

أما فيما يختص بعلم الله تعالى بالجزئيات وهي القضية التي كانت وما زالت
موضع خلاف بين " الفلاسفة " من جهة وبين " المتكلمين " من جهة أخرى فبعد اطلاعتي
على بعض مصادر " المعتزلة " الواردة بهذا الشأن وجدنا : أن " المعتزلة " يعتقدون أن الله

(١) القاضي عبد الجبار : الأصول الخمسة ص ١٥٧ .

تعالى يعلم الجزئيات كما يعلم الكلّيات ، لافرق عنده بين كلّي وجزئي ، صغير أو كبير ، قليل أو كثير .

وهذا نص ما قاله القاضي " عبد الجبار " في هذه القضية الهامة :

" وأما الذي يدل على أنه تعالى عالم بجميع المعلومات على الوجه الذي يصح أن تعلم عليها ، فهو أن المعلومات غير مقصورة على بعض العالمين دون بعض ، فما من معلوم يصح أن يعلم عالم إلا يصح أن يعلمه سائر العالمين فيجب في القلم تعالى صحة أن يعلم جميع المعلومات على الوجه الذي يصح أن تعلم عليها ، وإذا صح وجب لأن صفة الذات متى صحت وجبت " (١)

وهكذا يتضح الفارق بين " الفلاسفة " - القاصرين علم الله على الكلّيات - من جهة والمتكلمين من جهة أخرى ، وليس الأمر مجرد خلاف عابر بين الفريقين ، ولكن صحة الاعتقاد فيها يترتب عليه صحة العقيدة ، والعكس صحيح ، أي أن فساد القول والاعتقاد - فيها - يؤدي إلى فساد عقيدة المعتقد .

ولا أدل على ذلك من قيام عالم من علماء الإسلام - الكبار - وهو حجة الإسلام الإمام " الغزالي " بتكفير من يقصر علم الله على الكلّيات دون الجزئيات .

ولكي نستكمل الدائرة كان لنا أن نذكر بعض النصوص النقلية التي تؤكد على علم الله تعالى بكل شيء في الأرض وفي السماء ، أو بين السماء والأرض ، كإشارة واضحة إلى توافق العقل مع النقل في هذه القضية كغيرها من قضايا أخرى اعتقادية .

(١) القاضي عبد الجبار : الأصول الخمسة ص ١٦٠ .

النصوص النقلية وعلم الله تعالى

- ١ - قال الله تعالى : ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ ^(١)
- ٢ - قال الله تعالى : ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرُكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ ^(٢)
- ٣ - قال الله تعالى : ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ يَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَأْسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ ^(٣)
- ٤ - قال الله تعالى : ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَمُوتُونَ صُدُورُهُمْ لَيَسْخَفُونَ مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْفَحُونَ رَأَيْتُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ (٥) وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ ^(٤)

(١) سورة البقرة آية : ٢٥٥ .

(٢) سورة الأنعام آية : ٣ .

(٣) سورة الأنعام آية : ٥٩ .

(٤) سورة هود آية : ٥ - ٦ .

٥ - روى الإمام " البخارى " وغيره عن جابر-رضى الله عنه -قال : كان النبى ﷺ يعلمنا الاستخارة فى الأمور كلها كالسورة من القرآن ، فيقول : " إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم يقول : اللهم إني أستخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فإنك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب " (١)

وأمثال هذه النصوص - النقلية - كثير ، وجميعها يؤكد على أن الله عز وجل عالم بكل شئ خلقه ، وجد أو سيوجد ، وكيف يعذب عن علمه شئ فى الأرض أو فى السماء وهو السميع العليم ؟

(١) الحديث رواه الإمام البخارى فى صحيحه - كتاب الجمعة - باب - ما جاء فى التطوع .

الفصل الثاني

ما يجوز

في

حق الله تعالى

في هذا الفصل - بمشيئة الله وتوفيقه - نعرض لمذهبي " الفلاسفة " و " المتكلمين " في رؤية الله عز وجل ، رزقنا الله تعالى وسائر المؤمنين النظر إليه والتمتع بوجهه الكريم .

وبادئ ذي بدئ نشير إلى أن هذه المسألة من المسائل الإلهية التي لم تتفق فيها كلمة " الفلاسفة " و " المتكلمين " على رأى واحد بشأنها ، بل كان الخلاف والاختلاف هو السائد ، بدليل أن الفلاسفة ليسوا على رأى واحد بشأنها ، وكذلك الشأن بالنسبة للمتكلمين سواء المتقدمين منهم أو المتأخرين .

هذه النتيجة التي وصلنا إليها لم تأت إلا بعد استقراء كثير من أقوال الفلاسفة والمتكلمين في هذه القضية الهامة ، وهذا الخلاف والاختلاف كان نتيجة لعدم فهم النصوص النقلية - الواردة في هذه القضية - وتأويلها أو صرفها عن ظواهرها في بعض الأحيان .

كما أن هذه المسألة لها علاقة أكيدة بمسألة تزيه الله عز وجل عن مماثلة الحوادث، ونفى الجسم والجسمية والجهة عنه سبحانه وتعالى ، وذلك لأن النافين لرؤية الله تعالى في الآخرة لم يستطيعوا أن يوفقوا بين تزيه الله عن مماثلة الحوادث والرؤية فانتهوا إلى نفي الرؤية لكي يتخلصوا من هذا الأمر .

ولكن المثبتين للرؤية اعتقدوا أن الله تعالى لا يشبه الحوادث في شيء لذلك قالوا برؤيته انطلاقاً من النصوص النقلية والآثار الصحيحة الواردة بهذا الشأن ، وهذه نماذج من أقوال بعض فلاسفة الإسلام في هذه القضية الإلهية :

ابن رشد

الحكيم ابن رشد - فيلسوف الأندلس - من الفلاسفة النافين لرؤية الله ولم يكف بهذا وإنما وجدناه ينتقد المجوزين للرؤية أمثال " الأشاعرة " وغيرهم وذلك بناء على تعليقات واهية استند إليها في القول بالمنع ، وهذا جانب يسير من نقده للأشاعرة - بوجه خاص - لقولهم بالجواز :

" وهذا كله في غاية الفساد ، لأنه لو كان البصر مثلاً إنما يدرك ذوات الأشياء لا أحوالها التي تدرك به لما أمكنه أن يفرق بين الأبيض والأسود لأن الأشياء لا تفرق بالشئ الذي تشترك فيه ، ولما كان لحاسة البصر أيضاً إدراك فصول الألوان ، ولا لحاسة السمع إدراك فصول الأصوات وهكذا سائر الحواس ، ولكانت مدركات الحواس واحدة بالجنس لافرق بين ما تدركه حاسة أخرى ، وهذا كله في غاية الخروج عما يعقله الإنسان " (١)

كذلك واصل - ابن رشد - هجومه على المجوزين للرؤية بوجه عام و " الأشاعرة " بوجه خاص في محاولة أخيرة لتعليل مذهبه الرافض والمخالف لإجماع جمهور الحق في كثير من القضايا الإلهية فيقول :

" وإذا صرح للجمهور أن تلك الحالة مزيد علم ؟ شكوا في الشريعة ونصوصها وكفروا المصريح لهم بها ، فمن خرج عن منهاج الشرع في هذه الأشياء فقد ضل سواء السبيل .

(١) ابن رشد : فلسفة ابن رشد ص ٧٦ - ٧٧ .

ولهذا يجب أن نجعل لكل طبقة من الناس تعليماً خاصاً كما فعل الرسول ﷺ "
إنا معشر الأنبياء أمرنا أن نرل الناس منازلهم وأن نخاطبهم على قدر عقولهم " ، وإذن
رؤية الله معنى ظاهر ولا يعرض فيه شبهة إذا أخذ الشرع على ظاهره في حق الله تعالى ،
يعنى إذا لم يصرح بنفى الجسمية ولا بإثباتها ^(١)

بهذا يتبين أن حكيم الأندلس - ابن رشد - قد قال بمنع رؤية الله في الآخرة ،
بناء على محاكاة فلاسفة اليونان من جهة ، وبناء على فهمه للنصوص النقلية من جهة
أخرى ، وبناء على معارضته لأى مسلك سنى أو أشعرى من جهة ثالثة .

على كل فهذا رأيه الذى ارتآه - فى هذه المسألة الهامة - وليس لنا إلا أن نعرض
للأقوال بأمانة ، ونشير - فى النهاية - إلى رأى الصواب فقط ، لأن الأمر أولاً وأخيراً
حرية فكرية واعتقادية لا جبر ولا اضطرار ، مما يؤكد سماحة الإسلام واتساعه للجميع
حتى المخالفين لتعاليمه .

وإذا كان " ابن رشد " قد انتقد مذهب " أهل السنة والجماعة " فى موقفهم من
هذه المسألة ، فإن أئمة " أهل الحق " قد ردوا عليه الصاع صاعين كذلك ، فقاموا ببيان
فساد ما ذهب إليه أولاً ، وخطأ مهاجمته لهم ثانياً .

فهاهو أحد أئمة الإسلام - ابن تيمية - يرد على " ابن رشد " فيقول :

(١) ابن رشد : فلسفة ابن رشد ص ٧٨ .

" إن كلام ابن رشد هذا أضعف من كلام المتكلمين ومن كلام الفلاسفة لأنه ليس في كون الشيء لا يشار إليه ما يستلزم أمراً وجودياً ، كما أن نفى الرؤية عن بعض المخلوقات كالنفس لا يستلزم نفيها عن الباري تعالى " (١)

ويواصل - ابن تيمية - الرد على الفلاسفة النافين للرؤية بوجه عام والحكيم ابن رشد بوجه خاص فيقول :

" هؤلاء كان عمدتهم إثبات الكليات الإنسانية المشتركة والحيوانية المشتركة ، وهذه كليات في الذهن فلم ينازعهم الناس في ذلك ، وإنما نازعوه في إثبات موجود خارج

الذهن ليس بجسم قائم بنفسه لا يمكن الإحساس به " (٢)

وبهذا يكون " ابن رشد " مع القائلين : بنفى رؤية الله تعالى في الآخرة ونواقدا للقائلين بجوازها بناء على تفسيرات وتأويلات خاصة للنصوص النقلية وكذا السرايين العقلية .

ابن سينا

ونأتى إلى هذا الفيلسوف الذى كان له النصيب الأكبر من انتقادات أئمة الإسلام بوجه عام وحجة الإسلام - الغزالي - بوجه خاص ، وعندما اقتربنا من بعض المصادر

(١) الإمام ابن تيمية : العقل والنقل ج ٤ ص ٥٠٨ .

(٢) ابن سينا : التعليقات ص ٨٤ .

السينوية بهذا الشأن وجدنا هذا الرجل قد غلب عليه الغموض والتورية في التعبير ، بمعنى أن الحكيم - ابن سينا - لم يتعرض لهذه المسألة الهامة في كتبه الإلهية الفلسفية على غير عادته ، وبعد طول بحث وجهد وجدنا لهذا الحكيم : نصا قصيرا ورد في ثنايا بعض كتبه الإلهية قال فيه :

" الرؤية : هي أن تشغل النفس قواها بشئ من مذهب ما تطلبه ليتم استعدادها لقبول الصورة المطلوبة من عند واهب الصور " (١)

هذا هو النص الذي ورد عن " ابن سينا " في هذه القضية الإلهية وهو - كما نرى - يتصف بالإمام والإجمال في آن واحد ، فلا ندري هل يعنى به رؤية الله تعالى حقيقة ؟ أم يعنى به الرؤيا المنامية ؟ أم يعنى به التجلى والكشف على بعض عباد الله الصالحين ؟

وعلى هذا لا يمكن أن نقطع بحكم حول هذا الرجل في موقفه من مسألة الرؤية ، لذا كان لزاما علينا أن نتوجه إلى الرجل الذى قام بشرح نصوصه الفلسفية خاصة إشاراتهِ وتنبهاته ألا وهو : " نصير الدين الطوسى " لنرى ماذا قال بشأن هذه المسألة ؟ ، وماذا نقل إلينا من موقف " ابن سينا " فيها ؟

وقبل التعرف على رأى الطوسى في هذه المسألة الهامة نعرض لبعض اعتراضاته وردوده على المحوزين للرؤية بوجه عام وفنخر الدين الرازى بوجه خاص :

(١) ابن سينا : التعليقات ص ٨٤ .

١ - عندما استدل - الرازي - على إمكان رؤية الله تعالى بناء على استقرار الجبل مشيراً إلى أن استقراره ممكناً عقلياً والمعلق على الممكن ممكن .

فكان رد " نصير الدين الطوسي " على هذا الدليل :

" يمكن أن يقال على قوله - الرازي - المذكور في الآية منشأ صحة الاستقرار لا لامتناعه ، أن المذكور في الآية هو وقوع السكون في حال النظر إلى الجبل الذي عبر عنه بقوله عز من قال : { فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ } ^(١) لا صحة السكون " ^(٢)

أى إن " الطوسي " يشترط أن يكون استقرار الجبل حال نظر الله تعالى إليه وليس استقراره بعد ذلك عكس ما يفهم من الآية الكريمة التي استدل بها المجوزين للرؤية.

وهذا يتبين الفرق بين فهم " جمهور المسلمين " من ناحية ، والخواجة " نصير الدين الطوسي " من ناحية أخرى .

٢ - عندما استدل - الرازي - على مذهبه في الرؤية بقول الله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يُؤْمِنُ

تَاضِرَةٌ ^(٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ^(٣) وتفسره لها بما يتفق مع مذهب " أهل الحق " كان رد " نصير الدين الطوسي " على الآية الكريمة وتفسير الإمام " الرازي " لها هكذا: " للخصم أن يقول : الآية تدل على أن الحال التي عبر عنها تعالى بقوله :

(١) سورة الأعراف آية : ١٤٣ .

(٢) نصير الدين الطوسي : تلخيص المحصل ص ١٩١ .

(٣) سورة القيامة آية : ٢٢ - ٢٣ .

﴿وَجُوهٌ يُؤْمَدُّ بِآسِرَةٍ﴾ متقدمة على حالة استقرار أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار، وانتظار العقاب بعد الإنذار بوروده غم عظيم يقتضى بسارة الوجه كمن ينتظر أن يعاقب حين يتيقن ورود العقاب عليه من قريب " (١) أى أن مفهوم "نصير الدين الطوسي" للآية الكريمة وإمكانية الرؤية منفى بالآية الكريمة ، بدليل أن الإخبار عن ذلك كان قبل دخول أهل الجنة في الجنة ، وأهل النار في النار .

٣ - عندما وضع الإمام " فخر الدين الرازى " مفهوم الآية الكريمة الواردة في قوله تعالى :

﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (٢) أشار -

الرازى - أن المنفى هو الاحاطة أو الإدراك وليس الرؤية و فرق كبير بين الإدراك والرؤية من الناحية اللغوية ، فضلا عن الناحية الاصطلاحية .

ولكن " نصير الدين الطوسي " لم يسلم بهذا التفسير أو التأويل للآية الكريمة لأنه يخالف مذهبه - في الرؤية - فقال في رده عليه :

" نفى الإدراك عنه تعالى مدح ، فالإدراك نقص ليس بشئ لأن المدح لم نفى الإدراك البصرى ، فالنقص يكون هو الإدراك والله تعالى مزمع عن ذلك بالاتفاق " (٣)

(١) نصير الدين الطوسي : تلخيص المحصل ص ١٩٢ .

(٢) سورة الأنعام آية : ١٠٣ .

(٣) نصير الدين الطوسي : تلخيص المحصل ص ١٩٢ باختصار .

أى أن " نصير الدين الطوسي " قد منع الرؤية بناء على فهمه للآية
الكريمة ، وعدم تفريقه بين الادراك والرؤية ، وهذا عكس مفهوم " جمهور
المسلمين " لها .

هذا فيما يتعلق بردود " نصير الدين الطوسي " على الإمام " فخر الدين الرازى "
خاصة، ولكل مجوز للرؤية عامة .

" والرؤية و سؤال " موسى " عليه السلام لقومه والنظر لا يدل على الرؤية مع
قبوله التأويل ، وتعليق الرؤية باستقرار المتحرك لا يدل على المكان " (١)

ورغم أن نص " نصير الدين " واضح فيه نفى الرؤيا استنادا إلى أن القول بالرؤية
نقص على الله تعالى والنقص مزره عنه ، لذا فالرؤية منفية عنه كذلك ، إلا أن شلرحيه
- الحللى والقوشجى - قد أكدا النفى والمنع ، فقال " الحللى " : نخلص من هذا إلى القول :
أن الرئيس " ابن سينا " مع القائلين بنفى الرؤية عن الله تعالى بناء على التأويلات التى
حاول بها تلميذه - الطوسى - أن يدعم بها مذهبه الرافض للرؤية والرد على القائلين
بإمكانها عقلا ، ووقعها نقلا بالأدلة النقلية الناطقة بذلك ، أو المشير إليها ضمنا .

وإنما قلنا أن " ابن سينا " يقول بالمنع ؟ بناء على أن معظم آرائه الإلهية تتوافق مع
" المعتزلة - النافين للرؤية - ومخالفة " لأهل السنة والجماعة " .

(١) الحللى : كشف المراد ص ٣٢١ - ٣٢٣ ، القوشجى : شرح التحرير ص ٢٩٨ - ٣٠٤ .

ابن طفيل

وإذا كان " ابن رشد " و " ابن سينا " قد استبعدا رؤية الله في الآخرة مطلقا ،
أى سواء للمؤمنين أو لغيرهم ، وذلك استنادا إلى حجج واهية ، وتعليلات فاسدة
لاستقيم مع عقل سليم أو نقل صحيح .

فإن هذا الحكيم - ابن الطفيل - قد خالفهما في ذلك وأشار إلى أن أقصى ما
ينشده أى إنسان عاقل هو رؤية الله جل جلاله ، وذلك عندما قال :

" فلما تبين له أن كمال ذاته ولذتها إنما هو بمشاهدة ذلك الموجود الواجب
الوجود على الدوام مشاهدة بالفعل أبدا ، حتى لا يعرض عنه طرفة عين لكى توافيه منيته
وهو في حال المشاهدة بالفعل فتتصل لذته دون أن يتخللها ألم " (١)

وبهذا يتبين الفرق الواضح بين مذاهب الفلاسفة واتجاهاتهم العقلية ومدى تأثيرهم
عن سبقهم أو عاصرهم من الفلاسفة ، غاضين النظر عما إذا كان هذا يتوافق مع
جمهور المسلمين " أو يخالفهم ؟

وإما أن يكون هذا نابع من فهمهم للنصوص النقلية الواردة بهذا الشأن وتفسيرهم
لها على وفق ما يوافق مذهبهم .

(١) د/ عبد الحليم محمود : فلسفة ابن طفيل وقصة حى بن يقظان ص ١٦٢ .

المتكلمون ورؤية الله تعالى

بعد أن عرضنا لبعض أقوال فلاسفة الإسلام وموقفهم من مسألة رؤية الله تعالى وتبين لنا مدى الخلاف والاختلاف في فهم النصوص النقلية وتفسيرها أو تأويلها وصرفها عن ظواهرها .

نأتى إلى " متكلمى الإسلام " لنرى ماذا قالوا في هذه القضية الهامة ؟

وقبل التعرف على أقوال المتكلمين في هذه القضية الهامة وموقف المتكلمين منها نشير إلى أن التراجع في هذه القضية ليس وليد اليوم أو الليلة ، وإنما الخلاف والاختلاف حولها قديم بقدم الزمان والمكان .

والطريف أن كلا الطرفين وجد في النصوص النقلية - كتاب وسنة - ما يؤيد مذهبه ، ونادرا ما يحصل هذا في القضايا الإلهية على هذا الشكل وبهذه الصورة ، والعقل الإنسانى يقول : لابد أن يكون الحق بجانب أحد الفريقين وليس كلاهما ، فإما أن يكون الحق بجانب المجوزين للرؤية ، وإما أن يكون الحق بجانب المانعين لها ؟

وكثير من الباحثين قد لاحظ هذا وأشار إليه في أكثر من موضع وها هو أحدهم يقول في ذلك :

" هذه المسألة هي إحدى مسائل التراجع في ذات الصفة بين " أهل السنة " و " المعتزلة " التي يوجد فيها بسهولة كل منهما سند من القرآن ، وهى ترجع إلى الاختلاف

في تصور ذات الله تعالى وتصور ما يجب أن يكون من نسبة بين الشخص والموضوع
المرئي " (١)

ومفهوم هذا النص : أن المانع لرؤية الله تعالى يقيسون رؤية الخالق جل جلاله
برؤية المخلوق ، بمعنى أنهم تصوروا أن الله تعالى ينطبق عليه مثل ما ينطبق على الحوادث ،
فالحوادث لكي ترى لابد أن تكون مقابلة للرائي وأن تكون في جهة وأن تكون في جهة
وأن تكون محددة ، وألا يكون هناك حائل بينها وبين الرائي إلى غير ذلك من شروط .

ولأن الله تعالى متره عن صفات الحوادث فلا ينطبق عليه هذه الشروط فإذا لم
يكن الخالق تعالى متره عن صفات المخلوق فأى تمايز يبقى بعد المماثلة في الشروط
والضوابط بين " الخالق " تعالى والمخلوق ؟

أما المجوزين للرؤية فأخذوا النصوص النقلية على ظاهرها ولم يتعرضوا لتأويلها أو
صرفها عن ظواهرها .

وهذا موقف الفرق الإسلامية من هذه القضية الإلهية الهامة :

أهل السنة والجماعة ورؤية الله تعالى

ويمثل المجوزين للرؤية أهل السنة والجماعة على اختلاف أسمائهم ومسمياتهم ، سواء كانوا
أشاعرة ، أو ما تريدية ، أو ما يوافقهما .

(١) د/ محمد يوسف موسى : القرآن والفلسفة ص ٨٩ .

وقد استدلل " الأشاعرة " على جواز رؤية الله تعالى بأدلة عقلية ونقلية ، فمن أدلتهم العقلية التي استشهدوا بها على مذهبهم :

١ - أنه ليس موجود إلا وجائز أن يرىنا ، الله عز وجل ، وإنما لا يجوز أن يرى المعدوم فلما كان الله عز وجل موجودا مثبتا كان غير مستحيل أن يرىنا نفسه عز وجل .

٢ - ومما يدل على رؤية سبحانه بالأبصار ؟ إن الله عز وجل يرى الأشياء ، وإذا كان للأشياء راثيا فلا يرى الأشياء من لا يرى نفسه ، وإذا كان لنفسه راثيا فجائز أن يرىنا نفسه وذلك أن من لا يعلم نفسه لا يعلم شيئا ، فلما كان الله عز وجل راثيا للأشياء كان راثيا لنفسه .

٣ - إن المسلمين اتفقوا على أن الجنة فيها ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر من العيش السليم والنعيم المقيم وليس نعيم في الجنة أفضل من رؤية الله عز وجل بالأبصار وأكثر من عبد الله عز وجل عبده للنظر لوجهه .

فإذا لم يكن بعد رؤية الله تعالى أفضل من رؤية نبيه ﷺ ، وكانت رؤية نبي الله أفضل لذات الجنة كانت رؤية الله عز وجل أفضل من رؤية نبيه ﷺ وإذا كان ذلك كذلك لم

يحرم الله تعالى أنبياءه المرسلين وملائكته المقربين وجماعة المؤمنين من النظر إلى وجهه عز وجل . (١)

(١) الإمام الأشعري : الإبانة عن وصول الديانة ص ١٨ .

فهذه أدلة عقلية تخاطب الفطرة السليمة من التيارات الفكرية ، والمذاهب الإلحادية وتأثيرات الفلسفة اليونانية البعيدة - في معظم أفكارها - عن منطق النقل ومفهوم العقل كيف ؟

لأن الدليل الأول :

يفهم منه أن الذى يجوز رؤيته هو الموجود بالفعل وما عداه فلا يمكن رؤيته ، وهذا ما يسلم به العقل السليم ، ولما كان الله تعالى موجودا بالفعل بل هو الذى يعطى لكل موجود سبب وجوده فإن العقل السليم - بالطبع - لا يحيل رؤيته .

أما الدليل الثانى :

فيفهم منه أن الله تعالى موجود ، ومن صفاته السمع والبصر وغيرهما من صفات ، ولما كان كذلك فإنه يرى الأشياء ويدركها ، ومن كانت هذه صفته ؟

فإن رؤيته لنفسه تكون أولى من رؤيته لغيره ، وإذا كان الأمر كذلك فإن العقل لا يستبعد أن يمنح الخالق تعالى مخلوقه قدرة أو قوة إضافية لكى يستطيع بها رؤية خالقه جل جلاله ، وليست هذه منحة عامة لجميع الناس ، وإنما هى منحة خاصة لعباده المؤمنين فقط ، وغيرهم محجوبون عن رؤيته جل جلاله .

أما الدليل الثالث :

فهو واضح الدلالة على إجماع المسلمين فى أن الجنة فيها ما فيها من نعيم ما يفوق الوصف ، ويعجز اللسان عن التعبير عنه وأفضل ما فيها من نعيم هو رؤية المؤمنين لرب العالمين .

والعقل السليم يقول ويتسائل : إذا كان المؤمن محجوب عن رب العالمين مثله في ذلك مثل الكافرين ، فأى فرق وأى تمايز بعد ذلك بين المؤمنين وغيرهم ؟ وإذا كان العقل يرفض التساوى أو الاشتراك في الحكم ، فرب العالمين أولى بذلك من العقل .

وقد أشار إلى ذلك كثير من الباحثين القدامى والمحدثين كإشارة واضحة على إجماع المسلمين والباحثين المنصفين في هذه القضية الإلهية فهذا أحدهم يقول في ذلك : " يرى الإمام " الغزالي أن الإنسان السعيد يرى الله في الدار الآخرة والرؤية في نظر الغزالي اسم للإدراك الكامل الواضح ، وليس من ضرورة ذلك أن يكون بخصوص العين لأن الرؤية سميت رؤية لأنها غاية الكشف ولأنها واقعة بالعين ، فالإنسان السعيد في الدار الآخرة سوف يدرك الله تعالى بالفعل إدراكاً أقوى وأوضح وأتم مما كان في الدار الدنيا ، لأن البدن وعلاقته حجاب دون تمام هذا الإدراك " (١)

وكثير من الأئمة والباحثين قد أكدوا على تدخل الله تعالى في الأمر ، بمعنى أنه جل جلاله يفيض على المؤمنين بهذه النعمة أو المنحة الإلهية التي ليست فوقها نعمة ولا منحة .

وها هو أحد الأئمة الأعلام - ابن حزم - يشير إلى ذلك بقوله :
" وإن الله تعالى يراه المسلمون يوم القيامة بقوة غير هذه القوة " (٢)
وعلى هذا النحو جاءت أدلة " أهل السنة والجماعة " لتؤكد على رؤية المؤمنين لرب العالمين يوم الدين يوم يقوم الناس لرب العالمين . (٣)

(١) د/ سليمان دنيا : الحقيقة في نظر الغزالي ص ٣٥٦ .

(٢) الإمام ابن حزم : علم الكلام على مذهب أهل السنة والجماعة ص ٧٥ .

ولو رحنا نتبع أدلة - أهل الحق - المجوزين للرؤية ما انتهينا من ذلك قبل وقت طويل ولكن مقصدنا هو الإشارة إليها وليس الحصر أو الاستقراء .

الماتريدية ورؤية الله تعالى

كان فيما سبق بعض ما استدل به " الأشاعرة " الذين يمثلون أهل السنة والجماعة على رؤية الله جل جلاله في الآخرة .

أما الطرف الثاني الذي يمثل مذهب " أهل الحق " فهم " الماتريدية " فماذا قالوا في هذه القضية الهامة ؟ وما هي أدلتهم على مدعاهم ؟

(١) من الأبحاث القيمة التي عالجتها هذه القضية الهامة بحث بعنوان : (ضوء السارى في معرفة رؤية الباري عز وجل) وقسمه صاحبه إلى : مقدمة ، وتسعة فصول ، تناول في الفصل الأول : إثبات رؤية الله في الآخرة من القرآن الكريم . والفصل الثاني : تعرض للأخبار النبوية الواردة في الرؤية . والفصل الثالث : اعتراضات المانعين والرد عليها . والفصل الرابع : عرض للأدلة النقلية والعقلية . والفصل الخامس : عرض ما احتج به المنكرين للرؤية والرد عليها . والفصل السادس : عرض لبعض أقوال المفسرين . والفصل السابع : عرض لجملة من شبهات المعتزلة والرد عليها . والفصل الثامن : رؤية الله في الدنيا . والفصل التاسع والأخير : عرض لأقوال الإمام الغزالي في الرؤية .

(راجع الإمام أبي شامة : ضوء السارى إلى معرفة رؤية الباري عز وجل .)
كذلك أعجبت بحث قيم بعنوان : دلالة القرآن والأثر على رؤية الله تعالى بالبصر ، وقد قسمه صاحبه إلى : مقدمة ، وثلاثة فصول .

راجع د/ عبد العزيز الرومي : دلالة القرآن والأثر على رؤية الله بالبصر .

وبعد اطلاعنا على بعض المصادر الماتريدية هذا الشأن :

وجدناهم لا يفترون عن " الأشاعرة " في إثباتهم رؤية الله تعالى في الآخرة وقد لاحظنا عليهم أنهم يقرنون الدليل العقلي بالدليل النقلى ، كإشارة واضحة على توافق الدليل العقلي مع الدليل النقلى في سائر القضايا الإلهية المتعلقة بالله وصفاته وأفعاله .

وهذا إمام " الماتريدية - أبو منصور الماتريدى - يقول في ذلك :
" القول في رؤية الرب عز وجل عندنا لازم وحق من غير إدراك ولا تفسير فأما الدليل على الرؤية ؟ فقوله تعالى : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾^(١) ولو كان لا يرى لم يكن لنفى الإدراك حكمه إذ يدرك غيره بغير رؤية ، فموضع نفى الإدراك لا معنى له .
والثانى : قول " موسى " عليه السلام ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾^(٢) ولو كان لا يجوز الرؤية لكان ذلك السؤال منه جهل بربه تعالى ومن يجهله لا يحتمل أن يكون موضعاً لرسالته آميناً على وحيه .

وبعد : فإن الله تعالى لم ينهه ولا أيأسه ، وبدون ذلك نهى " نوحاً " وعاتب " آدم " عليهما السلام وغيرهما من الرسل " (٣)

ويلاحظ القارئ الكريم : سهولة التعبير ، وذلك نتيجة للإستشهاد بكلام الله المعجز الذى لا يتعارق إليه أدنى شك أو ريب من قبل المؤمنين خلافاً لغيرهم .

(١) سورة الأنعام آية : ١٠٣ .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٤٣ .

(٣) الإمام الماتريدى : كتاب التوحيد ص ٧٨ - ٨٥ .

واستدلال " الماتريدية " واضح لا يحتاج إلى توضيح ، ولا يحتاج إلا إلى الإيمان به لأنه مؤيد بكلام الله تعالى جل جلاله .

المعتزلة ورؤية الله تعالى

أما " المعتزلة " فإنهم يستبعدون رؤية الله تعالى في الآخرة إعتقاداً على أدلة عقلية فسروها على وفق مذهبهم ، وأدلة عقلية صاغوها على وفق هواهم .

وفي محالة لتدعيم مذهبهم وتقويته قالوا : إنهم ليسوا وحدهم المانعين رؤية الله تعالى في الآخرة وإنما يشاركونهم في هذا المنع " الزيدية " و " الخوارج " وكنير من " المرجئة " ، كأفهم وهذه الفرق في جهة ، و " أهل السنة والجماعة " في جهة أخرى وليس هذا قولنا ، وإنما هو قولهم وما يفهم من ذكرهم لهذه الفرق ، وإن " المعتزلة " يؤكدون الخلاف والاختلاف بينهم وبين " أهل الحق " في هذه القضية الإلهية على الأقل ناهيك عن قضايا أخرى وهذا كبيرهم - القاضي عبد الجبار - يعبر عن مذهبه ومذهب فرقته في هذه القضية الإلهية فيقول :

" اختلف الناس في ذلك ، فاما أهل العدل - المعتزلة - بأسرهم ، والزيدية والخوارج ، وأكثر المرجئة " فإنهم قالوا : لا يجوز أن يرى الله تعالى بالبصر ، ولا يدرك به على وجه لا حجاب ومانع ، لكن لأن ذلك يستحيل .

ومما يدل على أنه لا يصح أن يرى بالأبصار ؟ إن البصر لا يصح أن يرى به إلا ما كان مقابلاً له أو في حكم المقابل له فما اختص بذلك صح أن يرى بالبصر ، وما

خرج عنه لا يصح أن يرى به ، وهذا الشرط في أنه واجب فيما يصح أن يرى بالبصر
معتزلة البصر في أنه شرط واجب في الرائي " (١) .

وفي محاولة أخرى لتقوية مذهبه نراه يشير إلى أن النصوص النقلية تؤيد ما ذهب
إليه في المنع ونفى رؤية الله تعالى مطلقا عن المؤمنين وغيرهم فيقول :

" إن السمع كالعقل في أنه يصح أن نعلم به أنه تعالى لا يرى ويمكن أن نستدل
على هذه المسألة بالعقل والسمع جميعا لأن صحة السمع لاتقف عليها ، وكل مسألة لا
تقف عليها صحة السمع فالاستدلال عليها بالسمع ممكن " (٢)

فهذا ما قاله زعيم " المعتزلة " القاضي عبد الجبار في هذه القضية الإلهية الهامة .

وبالنظر إلى كلامه هذا يبدو تناقضه مع العقل السليم والنص الصحيح كيف ؟

١ - أما تناقضه مع العقل ؟ فإن جميع العقلاء قد أجمعوا على أن كل شيء يدخل في حيز
الامكان والجواز العقلي ماعدا أن يكون " للبارى " تعالى شريكا ، فهذا هو الأمر
الوحيد المستحيل عقلا .

ولما كانت رؤية الله تعالى تقع في دائرة الإمكان العقلي فقد قال العقلاء
بإمكانها أو جوازها عقلا ، ووقعها سمعا .

ولكن زعيم المعتزلة ومن وافقه شذ عن الإجماع ونقل مسألة الرؤية من
حيز الإمكان والجواز إلى حيز الاستحالة والمنع .

(١) القاضي عبد الجبار : المغني في أبواب التوحيد والعدل ، المجلد الرابع ص ١٣٩ .

(٢) القاضي عبد الجبار : المغني ، المجلد الرابع ص ١٧٣ ، شرح الأصول الخمسة ص ٢٣٣ .

- ٢ - أن " المعتزلة " ومن وافقهم لايميزون بين أمور الدنيا وأمور الآخرة ، ناسين أن
للدنيا حساها وللآخرة حساها ، بل لايميزون بين ما يجب لله تعالى وما يجب
للمخلوق من صفات .
- معنى أن " المعتزلة " يقيسون رؤية " المخلوق " برؤية " الخالق " جل
جلاله ، متجاهلين أن الله ليس كمثله شئ في شئ وذلك باشتراطهم شروطا
كثيرة لكي تتم الرؤية بين " الخالق " تعالى والمخلوق مثل : المقابلة ، والجهة
وغيرهما .
- ٣ - أما تناقض كلامه مع النقل فإن الذي ذهب إليه - عبد الجبار - منمنعه لرؤية
الله جل جلاله يتناقض مع صريح النصوص النقلية المؤكدة على أن المؤمنين يرون
رهم تعالى يوم الدين .
- ٤ - إن " جمهور المسلمين " أجمعوا على إمكانية الرؤية ، ومن شذ عن هذا فقد
خرج عن الإجماع ، وخالف كل معقول ومنقول .

النصوص النقلية ورؤية الله تعالى

ورد في القرآن الكريم ، والسنة النبوية الصحيحة كثير من النصوص النقلية تؤكد
على أن المؤمنين يرون رهم تعالى يوم القيامة ، من هذه النصوص :

- ١ - قوله تعالى : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾^(١)

(١) سورة يونس آية : ٢٦ .

- ٢ - قوله تعالى : ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾^(١)
- ٣ - قوله تعالى : ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾^(٢)
- ٤ - روى الإمام " البخارى " وغيره عن " جرير البجلي - رضى الله عنهما - قلل : خرج علينا رسول الله ﷺ ليلة البدر فقال : " إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون هذا لا تضامون فى رؤيته " ^(٣)
- ٥ - روى الإمام " البخارى " وغيره عن " أبى سعيد الخدرى " رضى الله عنهما قال : قلنا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ قال : " هل تضامون فى رؤية الشمس والقمر إذا كانت صحوا ؟ قلنا : لا قال : فإنكم لاتضامون فى رؤية ربكم يومئذ إلا كما تضامون فى رؤيتهما " ^(٤)
- هذا وقد فسر كثير من المفسرين الزيادة الواردة فى قول الله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾^(٥) بأنها : النظر إلى وجهه الكريم .
- وعلى رأس هؤلاء الأئمة الأعلام : الإمام " إسماعيل بن كثير " صاحب تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني .

(١) سورة القيامة آية : ٢٢ - ٢٣ .

(٢) سورة المطففين آية : ١٥ .

(٣) الحديث أخرجه البخارى فى كتاب التوحيد باب قول الله تعالى : ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ .

(٤) الحديث أخرجه البخارى فى طتاب التوحيد باب قول الله تعالى : ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ .

(٥) سورة يونس آية : ٢٦ .

كما ذهب إلى ذلك جمع كبير من الصحابة والتابعين وتابعي تابعيهم بإحسان إلى يوم الدين الذين منهم : الخليفة الأول لرسول الله ﷺ " أبو بكر الصديق " رضی الله عنه

وأبي بن كعب ، وكعب بن عجرة ، وحذيفة بن اليمان وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله ابن عباس ، وسعيد بن المسيب ، ومجاهد ، وعكرمة ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وغيرهم كثير . (١)

فهل بعد هذا التأكيد تأكيد ؟ وهل بعد كلام الله ورسوله ﷺ كلام ؟

رزقنا الله تعالى والمؤمنون رؤيته والتمتع بوجهه الكريم

(١) الإمام ابن كثير : النهاية في الفتن والملاحم ج ٢ ص ٣٥٤ .

لبابج الثالث

لعالم

يشتمل على فصلين :

لفصل الأول : العالم بين القدم والحدوث .

لفصل الثاني : الله تعالى والعالم .

الفصل الأول

العالم بين القدم والحدوث

نبين في هذا الفصل بحسب رؤية الله تعالى موقف " الفلاسفة " و " المتكلمين " من قضية قدم العالم وحدوثه ، وموقف الإسلام من هذه القضية ؟

وتكون البداية مع " الفلاسفة " وماذا قالوا بشأن هذه القضية ، وقبل التعرف على أقوال بعض الفلاسفة ، نشير إلى أن الآراء في هذه القضية - وذلك بعد استعراضنا لها - لا تخرج عن ثلاثة آراء هي :

الأول : ويمثله كثير من الفلاسفة يذهب إلى أن العالم حادث لا قدم .

الثاني : ويمثله قلة من الفلاسفة يذهب إلى عكس ذلك .

الثالث : لم يستطع الجزم بقول فيها .

وبعد هذا الإجمال لابد من التوضيح وبسط الأقوال ونسبتها إلى أصحابها لكي نكون على علم بموقف القائلين بالرأى الأول والثاني والثالث ، ولكي يتبين الحق من الباطل ، والصواب من الخطأ ؟

الكندي والعالم

بعد اقترابنا من بعض المصادر الفلسفية التي استعرض فيها الحكيم " الكندي " أفكاره أو تلك التي تحدثت عنه وجدنا هذا الحكيم " الكندي " من الفلاسفة الإسلاميين المعتدلين فكريا وسلوكيا ، رغم أن فلسفته قد جمعت بين كثير من الأفكار المختلفة بعضها " أرسطي " وبعضها " أفلاطوني " وبعضها " صابئي " وهكذا تجمعت المتناقضات في فلسفته ، بالإضافة إلى كونه " حكيما " مسلم يتحدث باسم الإسلام ، ويدافع عنه ضد من يحاول النيل منه ومن شريعته وأحكامه .

وهذا من أصعب المواقف التي يتعرض لها الحكيم ، أعني التوفيق بين الأفكار المتناقضة ، أو المتباعدة عن بعضها البعض .

فالحكيم إما أن يقف عند الأفكار الأجنبية ولا يتعدها ، وإما أن ينظر فيها ويقارن بينها وبين بيئته وتعاليم إسلامه ؟

ولهذا نجد جميع كبير من " الفلاسفة " قد دخل حلبة الصراع بين الدين والفلسفة ، أو التوفيق بين العقل والنقل ، أو الشريعة والفلسفة .

ولم ينجح في هذه المهمة إلا القليل منهم ، كذلك وجدنا " الكندي " يذهب إلى أن العالم حادث لا قدم ميرهننا على هذا بتركيب العالم من : جواهر واعراض ، ومعلوم لكل عقل سليم أن الجواهر مخلوقة ، وحادثة ، ومتغيرة ، ومتناهية ، والأعراض : مثل ذلك لأنها قائمة بالجواهر لاتنفك عنها .

ومشيرا إلى أن العالم مكوّن من حركات وسكنات ، والحركة والسكون تحدثان في زمان ومكان ، وما دام قد تحرك الساكن فإنه قبل حركته كان ساكنا ، وما دام قد سكن فإنه قد سبق بحركة ، وهكذا لاثبات ولا استقرار .

وما دام هذا هكذا فإن العقل يقول : إن الحركات والسكنات والأزمان حادثة لا قديمة .

ومما يؤكد هذا ماقاله أحد الباحثين :

" أما العالم فمحدث في نظر " الكندي " حدث ضربة واحدة حدوثا مطلقا وابتدع ابتدعا في غير زمان من علة فاعلة قادرة ، والمقصود بالإبداع عموما ؟ " هو إيجاد شيء غير مسبوق بمادة ولا زمان ، وهو يقابل التكوين لكونه مسبوقا بالمادة ، والتقابل

بينهما تقابل التضاد من حيث كونهما وجوديان ، أو بالأحرى أن الإبداع بلغة " الكندي " :

إظهار الشيء عن ليس أو إيجاد شيء من لا شيء باعتبار أن الحكيم قد لا تستوى لديه عدمية سبق المادة أو الزمان مع دلالة الإبداع " . (١)

وهكذا يبرهن " الكندي " على مذهبه في هذه القضية ، وذلك بمقارنته بين " الإبداع " و " التكوين " فما معناهما ؟

أبداع الشيء : اخترعه لأعلى مثال ، والله بديع السموات والأرض أى مبدعهما ، و " البديع " المبتدع والمبتدع أيضا .

و " البديع " أيضا : الزق ، وفي الحديث " إن هامة كبديع العسل حلوا أوله حلوا آخره " شبهها بزق العسل ؟ لأنه لا يتغير بخلاف اللبن . (٢)

أما معنى " التكوين " فجاء في المعجم اللغوي : كونه فتكون : أى أحدثه فحدث . (٣) هكذا التقى الفكر الفلسفي مع اللغة العربية ، لغة القرآن الكريم ولغة أهل الجنة جعلنا الله تعالى والمؤمنون من سكانها ، وكيف لا يلتقيا وهما من مشكاة واحدة ، ومن فيض واحد فيض النور والرحمة والخير .

(١) د/ جعفر آل ياسين : فيلسوفان رائدان ص ٣٥ ، فلاسفة مسلمون ص ١٦ ، ١٧ .

(٢) الإمام محمد عبد القادر الرازي : مختار الصحاح ص ١٨ .

(٣) الإمام محمد عبد القادر الرازي : مختار الصحاح ص ٢٤٣ .

وهذا احد العلماء يؤكد على مذهب " الكندى " فى هذه القضية بقوله : " فإن
" الكندى " يقرر : إن العالم حادث أى وجد من عدم ، وإن الذى خلق العالم وأوجده
من عدم هو الله تبارك وتعالى ، فهو الذى أوجد الشئ من اللاشئ " (١)
هكذا برهن " الكندى " على مذهبه فى هذه المسألة الهامة ، وهكذا صور
الباحثون والعلماء موقفه منها برغم أن كثيرا من المؤرخين عرفوا " الكندى " بأنه
فيلسوف العرب أكثر من معرفتهم له بأنه فيلسوف الإسلام .

الفارابى

أما موقف " أبو النصر الفارابى " من هذه القضية التى كانت - وما زالت -
موضع خلاف واختلاف بين " الحكماء " بعضهم مع بعض من جهة وبينهم وبين
" المتكلمين " من جهة أخرى ، ونشير بداية إلى أنه : قد تجلت فى هذه القضية مدى التأثير
بالأفكار اليونانية بوجه عام والأرسطية بوجه خاص كيف ؟
لأن " الفارابى " قد اعتنق واعتقد بأفكار فلسفية ظاهرها يتلائم مع العقل السليم
والنقل والصحيح ، وباطنها يكذب ذلك ويناقضه ، من تلك النظريات التى احتضنها -
الفارابى - ودافع عنها بكل ما يستطيع " نظرية الفيض " أو ما تعرف " بنظرية العقول
العشرة " .

(١) د/ فواد العقلى : نظرية حدوث العالم ص ٢٣١ .

وليس " الفارابي " وحده هو الذى احتضن هذه النظرية ودافع عنها ولكنه بمثابة حلقة فى سلسلة مترامية الأطراف أصلها نبت فى بيئة إسلامية ، وفروعها امتدت لتطيل بيشات أخرى ليست إسلامية ويسأل سائل ليقول : ما حقيقة هذه النظرية ، وهل تتلائم مع أصول الدين أم تتناقض معه ؟

وندع أحد الباحثين المحدثين يبيننا على هذه التساؤلات فيقول : " لقد سبق " الفارابي " ابن سينا فى نظرية الفيض ، إذ يقول " الفارابي " فى رسالة " زينون " " والعقل الأول (وهو الله) عقل نفسه فصدر عنه عقل له إمكان وجود من ذاته ووجوب وجوده من غيره وهو الإثنية لهذا الطريق، وذلك الثانى عقل الأول وعقل ذاته ، ويعقله الأول وجب عنه إشراق ، ويعقله نفسه صدر عنه صورة لها تعلق بالمادة ونفس الفلك " .^(١)

هذا هو تصور " أبو النصر الفارابي " لمسألة الخلق الإلهي أو كما عرفت فى الفلسفة الإسلامية بنظرية الفيض ، وإن هذا المسلك هو الذى سلكه جمع كبير من الفلاسفة والمفكرين غير الإسلاميين ، وتابعهم فيه فلاسفة إسلاميون وهو منهم وكان الله تعالى بحاجة إلى وسطاء ، أو مساعدين يشتركون معه فى الخلق والإبداع .

وإذا كان هذا هكذا ؟ فإن جمع كبير من الخلق يستطيع القيام بأعمال عظيمة إذا وجدوا مساعدة من غيرهم ، والعقل الإنسانى - السليم - لا يغيب عنه إن الله جل جلاله متره عن صفات الحوادث .

(١) د/ محمود قاسم : نظرية المعرفة ص ٨١ - ٨٥ باختصار ، وراجع د/ عبد الحليم محمود : التفكير الفلسفى فى الإسلام الجزء الثانى ص ١٤٤ .

بمعنى أن الذى يحتاج إلى واسطة أو مساعدين هم الخلق وليس " الخالق " الذى خلق كل شئ فأحسن خلقه .

فهذا الذى ذهب إليه - الفارابي - وقوله بالعقول العشرة ليس وليد البيئة الإسلامية المتشعبة بتعاليم الإسلام قلبا وقالبا وإنما جاءه من يثقات أخرى بعضها قريب من بيئته ، وبعضها الآخر بعيد عنه كلية .

ولعل هذا المعنى هو ما أشار إليه أحد الباحثين بقوله :

" ولكن هذا لا يعنى أن نظرية الفيض أو الصدور أو العقول العشرة موجودة بنصها عند " أفلوطين " إذ من المرجح أن " الفارابي " قد استفاد في صياغته لهذه النظرية بمزج أفكار كل من الفيلسوف اليوناني " أرسطو طاليس " و " بطليموس " الفلكي بالإضافة إلى " أفلوطين " نقول مزجا لأننا لا نجد في أفكار " أرسطو " وحده أو في أفكار " بطليموس " على حدة أو في مذهب " أفلوطين " ما يسمح بالقول بنظرية الفيض على الصورة الفارابية " ^(١)

ولعل في هذا النص : رد - ولو من طرف خفى - على تلك الشذمة القليلة من الباحثين المستشرقين وأذناهم في العالم العربي والإسلامي ، تلك الشذمة التي تدعى كذبا: أنه ليس للمسلمين فلسفة ، وإنما عبارة عن نقول للفلسفة اليونانية .

صحيح أن كثيرا من الفلاسفة الإسلاميين - إن لم يكن جميعهم - قد تأثر بما خلفته الفلسفة اليونانية بوجه عام ، ومعلمهم الأول بوجه خاص ، ولكن هذا لا يعنى أنهم

(١) د/ عاطف العراقي : ثورة العقل في الفلسفة العربية ص ١٠٩ .

بمجرد نقلة بدليل أن هناك من فلاسفة الإسلام من خالف الأفكار الأرسطية وبين وجه فسادها ومخالفتها للإسلام وتعاليمه القيمة .

هذا فيما يتعلق بهذه النظرية اليونانية الأصل ، الممتدة إلى الإسلام وفلاسفته القدامى والمحدثين في أرضهم وبيئتهم .

أما موقف الإسلام من هذه النظرية فيوضحه أحد العلماء بقوله :

" أما نظرية الفيض فإنما تجعل إيجاد الكون ناتجا عن فيض من كمال الذات الإلهية نفسها ، فاصطنعها " الفارابي " وتوسع فيها أكثر من " أفلوطين " فبعد أن كان الفيض عند أفلوطين لا يدري عنه المبدأ الأول شيئا جعله " الفارابي " عن علم ، وبعد أن كان مقتصرًا على عقل ونفس جعله " الفارابي " عشرة عقول .

هكذا تصور " الفارابي " أنه وفق بين الدين والفلسفة وقضى على مشكلة صدور الكثرة عن الواحد البسيط ، ولكن بنظرة متفحصة ندرك أنه بقوله بهذه النظرية: لم يرض الدين ، ولم يرض الفلسفة معا .

أما الفلسفة فلأنه لم يوضح توضيحا معقولا كيف نشأت المادة عن العقل الثاني مع تأكيده بأنه عقل محض .

أما من جهة الدين : فإنه لا يرضى عن هذه النظرية لأنها تجعل الله سبحانه وتعالى محتاجا إلى غيره ليتمكن من إيجاد الكائنات فلولا العقول لما فاضت الأفلاك ، ولولا الموجودات الثواني والعقل الفعال لما كانت الموجودات الدنيا في عالم العناصر " (١)

(١) د/ محي الدين الصافي : قضية التوفيق بين الدين والفلسفة ص ٢٨ - ٣٠ باختصار .

معنى هذا أن الدافع الذى دفع " الفارابى " إلى القول بهذه النظرية كان دافعا دينيا فلسفيا .

- أما دافعه الدينى ؟ فقد انطلق منه على أساس أنه فيلسوف مسلم ، يتكلم باسم الإسلام ، ويبرهن على عقيدته وأفكاره بصورة فلسفية ، وكأنه أحس بأن النظرية على حالتها الأولى ، أو تلك التى ظهرت بها قبل تدخله فيها لم توافق تعاليم الدين الإسلامى الذى يدين به ويتخذ منهجا لحياته .

أعنى اتخاذ أصول الدين وتعاليمه منهجا ومسلكا للدين والدنيا والآخرة .
أما من جهة الفلسفة : فإن " الفارابى " مع محاولته الانفكاك عن المسلك اليونانى عامة، والأرسطى خاصة فى بعض الأمور، فإنه لم يستطع الانسلاخ منه كلية نظرا لطول المعاشية والعشرة بينهما ، وكان الأولى بهذا الحكيم الإسلامى أن يرضى الدين وحده لأنه أولا وأخيرا " مؤمن " أو " مسلم " قبل أن يكون فيلسوفا ، أى إن الإسلام أعم ، والفلسفة أخص ، وإذا ذكر الأعم فلا بد أن يدخل فيه الأخص وكان هذا أملا وما نرجوه منه ومن سائر حكماء الإسلام ، ولكن ليس كل ما يتمناه الإنسان يدركه لأن الرياح - أحيانا - تاتى بما لا تشتهى السفن .

وليت عدم نجاح " الفارابى " كان مقصورا على التوفيق بين الدين والفلسفة فقط ولكنه امتد هذا الفشل ليشمل الحكيمين اليونانيين الكبيرين - أفلاطون وأرسطو - أيضا .

فإذا لم يستطع التوفيق أو التقريب بين رجلين يتسبان إلى بيئة واحدة ، ومصادر واحدة ، وربما هدف واحد ، فكيف يستطيع التوفيق والتقريب بين بيئتين مختلفتين ، وثقافتين متباعدتين ؟

بل كيف يستطيع التوفيق بين تعاليم الأرض - الفلسفة ومذاهبها - وتعاليم السماء المتمثلة في الشريعة وأهدافها ؟

وليس الأمر بحاجة إلى مزيد بيان أكثر من ذلك ، لأنه أجهد نفسه وقطع وقتا كبيرا لكي يستطيع التوفيق بين الرجلين المذكورين في كتابه المشهور الذي سماه (الجمع بين رأى الحكيمين) .

وعلى هذا : فإن " الفارابي " كان أميناً وحريصاً على ألا يغضب معلم اليونان الأول - أرسطو - لقوله : إن العالم قدم لا حادث .

وقد حاول أن يدافع عن مذهب سلفه أولاً ، ومذهبه ثانياً ، ولكنه لم يستطع إلى ذلك سيلاً ، لأن كل الأدلة والقرائن والبراهين ضده ، ولم يجد مخرجاً من هذا المأزق الذي أوقع نفسه فيه بإرادته .

وهذا دفاع " الفارابي " عن " أرسطو " في القول بقديم العالم :

" ومما دعاهم إلى ذلك الظن أيضاً ما يذكره " أرسطو " في كتاب السماء والعالم أن الكل ليس له بدء زمني ، فيظنون عند ذلك أنه يقول : بقديم العالم ، وليس الأمر كذلك .

إذ قد تقدم فبين في ذلك الكتاب وغيره من الكتب الطبيعية والإلهية أن الزمان إنما هو عدد حركة الفلك وعنه يحدث ، ومما يحدث عن الشيء لا يشتمل ذلك الشيء ، ومعنى قوله : إن العالم ليس له بدء زمني أنه لم يتكون أولاً بأجزائه كما يتكون البيت مثلاً أو الحيوان الذي يتكون أولاً فأولاً بأجزائه ، فإن أجزائه يقدم بعضها بعضاً بالزمان والزمان حادث عن حركة الفلك ، فمحال أن يكون لحدوثه بدء زمني ويصح بذلك

أنه إنما يكون عن ابداع " البارى " جل جلاله إياه دفعة بلا زمان ، وعن حركته حدث
الزمان " (١)

هكذا يتصور " الفارابى " أنه استطاع بذلك أن ينفى عن " ارسطو " وعن نفسه
القول بقدم العالم ، ولكن هيهات هيهات له ذلك .

ابن سينا

بعد هذه الإطلالة السريعة على مذهب " الكندى " و " الفارابى " فى قضية العالم
من حيث قدمه أو جدوته ، ووقفنا على التباين بين المذهبيين والمسلكين مع أن كليهما
يتكلم ويعبر عن أفكاره باعتباره حكيما مسلما .

والآن نصل إلى حكيم كبير من حكماء الإسلام وهو الرئيس " ابن سينا " لنرى
ماذا وقف من هذه القضية الهامة ؟

بداية نشير إلى أن " ابن سينا " قد تباينت مسالكة فى معالجة هذه القضية ما بين
كتاب وآخر ، وما بين مرحلة وأخرى من مراحل حياته العلمية والفكرية ، بمعنى أنه تلوة
يشير إلى هذه القضية على وجه إجمالى ، وتارة يوليها بعض اهتماماته ، وتارة ثالثة يتوقف
عندها كثيرا لأهميتها من جهة ، وكثرة الاختلافات فيها من جهة أخرى .

(١) الفارابى : الجمع بين رأى الحكيمين ص ٢٢ .

وبدورنا نبدأ من النقطة الأخيرة أعنى توضيحه واستفاضته فيها ،، كذلك
لأنستطيع تسجيل كل ما قاله " ابن سينا " في هذه القضية وإنما نكتفى بالإشارة إلى الأمور
الأساسية فيها ، وتكون البداية مع تقسيمه الفعل إلى أقسام ثلاثة :

١ - وجود . ٢ - عدم . ٣ - وجود بعد عدم .

مبيناً أن القسمين الآخرين لايتعلقان بفعل فاعل ، أو بجعل جاعل .

أما القسم الأول :

فهو الذى له هذه الخاصية وأشار " ابن سينا " إلى أن الله تعالى سبب في وجود
الأشياء فقط أما عدمها ، ووجودها بعد عدم فلا تعلق له بها - على حد زعمه - وإنه
لا يرى وجود الأشياء بعد عدمها .

وهذا الذى أشار إليه " ابن سينا " له خطورته لأنه يتعلق بقضية هامة : وهى
قضية البعث الأخرى .

كما أنه يفسر ويوضح مذهبه واعتقاده : أن البعث يكون للروح فقط ، أما
الجسم فلا بعث له لأنه يتحلل ويفنى .

ويؤكد كذلك سلامة وصحة الحكم الذى أصدره ضده حجة الإسلام الإمام
" أبو حامد الغزالي " .

وليس الذى ذهب إليه " ابن سينا " يتناقض مع مذهب الإمام " الغزالي " بوجه
خاص ، وإنما يتناقض مع مذهب " أهل الحق " بوجه عام في كل زمان ومكان .

وهذا نص ما قاله " ابن سينا " في هذا المعنى :

" فإذا كان مفهوم الفعل ذلك ، أو كان بعض مفهوم الفعل ؟ فليس يضرنا ذلك في غرضنا نفى مفهوم الفعل وجود ، وعدم ، وكون ذلك الوجود بعد العدم ، كأنه صفة لذلك الوجود محمولة عليه .

فأما العدم فلن يتعلق بفاعل وجود المفعول ، وأما كون هذا الوجود موصوفا بأنه بعد العدم فليس بفعل فاعل ، ولا جعل جاعل ، إذ هذا الوجود لمثل هذا الجائر العدم لا يمكن أن يكون إلا بعد العدم " (١)

فإذا لم يكن الفعل متعلقا - في جميع مراحل - بخالقه جل جلاله فبأى شئ يتعلق؟ إن هذا الذى ذهب " ابن سينا " شبيه بما قاله " الدهرية " الذين قالوا ضمن ما قالوا :

﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ (٢)

من ناحية أخرى ذهب " أهل الحق " : إن فعل الله تعالى يتعلق بالفعل ليحدثه أى يخرج من العدم إلى الوجود ، وإنه جل جلاله علة للوجود كما هو علة للعدم والحدوث كذلك .

(١) الطوسى : شرح الإشارات القسم الثالث ص ٦٣ - ٦٤ .

(٢) سورة الحاثية آية : ٢٤ .

ولكن "ابن سينا" خالف هذا ، وزعم أن الفعل يتعلق بالفاعل من حيث هو وجود لا من حيث هو حدوث ، أى أن الله تعالى علة للوجود وليس علة للحدوث .

هذا المعنى بينه "ابن سينا" بقوله :

"الوجود من حيث هو وجود يتعلق بالفاعل لا من حيث هو حدوث ، فلذلك كلما عدم الفاعل عدم معه الوجود ، ومعنى الحدوث هو وجود بعد ما لم يكن ، وبعد ما لم يكن هو صفة لهذا الوجود الحادث ، لكنها ليست بصفة له عن الفاعل ، بل هذه الصفة له بسبب سبق العدم وليس لسبق العدم علة .

فالفاعل إذن هو علة للوجود لا علة للحدوث ، فلو أن الفاعل كان حادثا كان يقال هو فاعل حادث ، وكان حدوثه بسبب سبق العدم" (١)

ولا يجد أى عاقل صعوبة أو جهدا فى أن يلحظ تلك السقطة التى وقع فيها "ابن سينا" وهو لا يدرك ، وذلك بمشاهدته فعل "الخالق" تعالى بفعل المخلوقين وذلك بإشارته إلى عدم الفاعل عند عدم المفعول لو كان الفعل متعلقا بفاعله من حيث هو حدوث لا من حيث هو وجود ، ولهذا كان المخرج من هذا : هو تعلق الفاعل بفاعله من حيث هو وجود فقط لا من حيث هو حدوث .

وهذا ينطبق على أفعال الحوادث ، فأما فعل "الخالق" جل جلاله فيتبره عن ذلك عند جمهور "اهل الحق" مخالفين حكيم الإسلام الرئيس "ابن سينا" فى ذلك أيضا . وهذا الذى ذهب إليه "ابن سينا" أشار إليه فى نصه السابق بقوله :

(١) ابن سينا : التعليقات ص ٨٤ .

" الوجود من حيث هو وجود يتعلق بالفاعل لا من حيث هو حدوث فلذلك
كلما عدم الفاعل عدم معه الوجود " (١)

ومن خلال تتبعنا لنصوصه الفلسفية وجدناه قد وقع في خطأين ظاهرين :

الأول : عند تعريفه للحدث بأنه الشيء الذى سبقه عدم سبقا زمانيا .

الثاني : عند تعريفه للحوادث بأنها الأشياء المتعلقة بفاعلها على أساس أنه معطى لها
الوجود ، أى إنها لم تسبق بزمن .

معنى آخر : بين " ابن سينا " فى نص من نصوصه الفلسفية أن تقدم الفاعل تعالى
على فاعله تقدم زمانى وليس ذاتى .

وفى نص آخر : بين أن التقدم ذاتى فقط وليس زمانى .

وهذا فيه ما فيه من تناقض وتضارب بين كلامه بعضه مع بعض ناهيك عن
تناقضه مع مذهب أهل الحق .

أما النص الأول الذى أشار فيه أن التقدم زمانى فقال فيه :

" الحدوث : وجود محتاج قد سبقه عدم سبقا زمانيا " (٢)

أما النص الذى أشار فيه أن التقدم ذاتى فقط وليس زمانى فقال فيه :

(١) ابن سينا : التعليقات ص ٨٤ .

(٢) ابن سينا : التعليقات ص ٨٥ .

" الحوادث ليس السبب في تعلقها بالفاعل التقدم الزماني في ذلك لأن حادثا إذا حدث في وقت ما صح حدوثه في وقت ما قبل ذلك بمائة سنة ، وكذلك إلى ما لا نهاية ، أو بعد ذلك الوقت بمائة سنة ، وكذلك إلى ما لا نهاية .

فإذن إنما يتعلق بالفاعل من حيث هو مستفيد الوجود من ذلك الفاعل مفيد الوجود ، فالعلاقة من المخلوق بالخالق هذه العلاقة " (١)

ثم نرى " ابن سينا " بعد ذلك يشير إلى أن الله تعالى متقدم على العالم تقدما ذاتيا وليس تقدما زمنيا .

بمعنى : أن الزمان قديم كقدم الله جل جلاله مادام الخالق لم يتقدم عليه بالزمان على حد قوله ، وإن الذى ذهب إليه - ابن سينا - في هذه النقطة مخالف لما عليه " اهل الحق " كذلك لماذا ؟

لأنهم يعتقدون : أن الله تعالى متقدم على العالم تقدما زمانيا وذاتيا معا ، ولا ينفصل أحد التقديمين عن الآخر .

وفي هذا المعنى الذى ذهب إليه " ابن سينا " قال :

" لو كان وقوع اسم الحدث على هذا الشخص مثلا بسبب تقدم الخالق عليه بالزمان ، فالزمان غير محدث ، لأنه لا يصح أن الخالق يتقدم على الزمان بزمان آخر، فإن لم يكن الحدوث بسبب تقدم الزمان بل بسبب تقدمه بشئ آخر فهو شئ لا نعرفه " (٢)

وقد أشار " ابن سينا " أن : الحدوث ينقسم إلى قسمين :

(١) ابن سينا : التعليقات ص ٨٥ .

(٢) ابن سينا : التعليقات ص ٨٦ .

- ١ - حدث زمانى ، وهو إيجاد شئ ما بعد ما لم يكن له وجود فى زمان سابق .
٢ - حدث غير زمانى ، وهو إفادة الشئ وجودا بعد ما لم يكن له فى نفسه ذلك الوجود .^(١)

وكأنه بهذا التقسيم يريد أن يؤكد أن العالم حدث فى غير زمان ، وإن تأخره عن الله تعالى تأخرا ذاتيا وليس تأخرا زمانيا لأنه قديم .

كذلك أشار " ابن سينا " إلى أن كل حادث مسبوق بمادة أو موضوع وإن الحادث : إما أن يكون ممكن الوجود ، أو ممتنع الوجود وإن الأول منهما : لا يرجع إلى قدرة قادر وإنما هو فى نفسه له هذه الخاصية ، أى خاصية الإمكان والوجود ، إنه إذا لم يكن فيه هذه الخاصية لم يوجد .

أما الثانى : ممتنع الوجود فهو غير ممكن فى نفسه لأنه ليس له خاصية الإمكان أو الوجود بحيث لو كانت له هذه الخاصية لوجد مثل سابقه ، وفى هذا المعنى قال " ابن سينا " :

" كل حادث فقد كان قبل وجوده ممكن الوجود ، فكان إمكان وجوده حاصلا وليس هو قدرة القادر عليه ، وإلا لكان إذا قيل فى المحال إنه غير مقدور عليه لأنه غير ممكن فى نفسه فقد قيل : إنه غير مقدور عليه ، أو إنه غير ممكن فى نفسه لأنه غير ممكن فى نفسه ، فبين إذن أن هذا الامكان غير كون القادر عليه قادرا عليه ، وليس شيئا معقولا بنفسه يكون وجوده لافى موضوع بل هو إضافى فيفتقر إلى موضوع ، فالحادث بتقدمه قوة وجود وموضوع " .^(١)

(١) راجع ابن سينا : التعليقات ص ١٠٢ .

وبعد أن قسم " ابن سينا " الحدث إلى : زماني ، وغير زماني نراه بعد هذا
يقسم التأخر إلى أقسام ثلاثة :

١ - تأخر ذاتي . ٢ - تأخر زماني . ٣ - تأخر مكاني .

مشيرا إلى أن كل ممكن يحدث بالذات وليس بالزمان لكي يصل إلى ما يهدف
إليه وهو: أن تأخر العالم عن الله تعالى تأخر ذاتي وليس تأخرا زمانيا ، أو معنى أوضح :
أن العالم قدم لا حادث ضاربا مثلا على ذلك بحركة اليد والمفتاح مشيرا إلى أن كلاهما
قد وقع واقعا في زمان واحد ، وأن تقدمهما وتأخرهما بالذات وليس بالزمان وهذا ما
وضحه " ابن سينا " بقوله :

" الشيء قد يكون بعد الشيء من وجوه كثيرة مثل : البعدية الزمانية والمكانية ،
وإنما نحتاج الآن من الجملة إلى ما يكون باستحقاق الوجود وإن لم يمتنع أن يكونا في
الزمان معا وذلك إذا كان وجود هذا عن آخر ، ووجود الآخر ليس عنه ، فما استحق
هذا الوجود إلا والآخر حصل له الوجود ووصل إليه الحصول ، وأما الآخر فليس يتوسط
هذا بينه وبين ذلك الآخر في الوجود ، بل يصل إليه الوجود لا عنه ، وليس يصل إلى
ذلك إلا مارا على الآخر .

وهذا مثل ما تقول : حركت يدي فتحرك المفتاح ، أو ثم تحرك المفتاح ولا
تقول :

تحرك المفتاح فتحركت يدي أو ثم تحركت يدي وإن كانا معا في الزمان فهذه
بعدية بالذات " (١)

ثم بعد هذا نرى الرئيس " ابن سينا " يعرض لمذاهب الناس في قضية العالم من
ناحية القدم والحدوث ، واختار القول : بالقدم ، ناقدا من قال : بالحدوث خاصة
" الأشاعرة " .

وهذا ملخص ما قاله الرئيس " ابن سينا " في مذاهب الناس واختلافهم في قضية
العالم :

- ١ - من الناس من ذهب : إلى أن هذا العالم المحسوس وجد من نفسه ، وإنه واجب
بنفسه .
- ٢ - من الناس من ذهب : إلى أن هذا العالم المحسوس له موجد ، وإن العالم معلول
لعلة ، وقد اتفق هذا الفريق على هذا ثم اختلفوا في التفاصيل .
- ٣ - منهم من ذهب : إلى أن هذا العالم وجد حين كان الوقت الذي هو أصلح
لوجوده .
- ٤ - منهم من ذهب : إلى أن هذا العالم لم يكن يوجد قبل أو بعد الوقت الذي
وجد فيه .
- ٥ - منهم من ذهب : إلى أن هذا العالم المحسوس وجد في الوقت الذي أراد الله تعالى
وجوده فيه لأنه لا يسأل عما يفعل . (١)

(١) الطوسي : شرح الإشارات القسم الثالث ص ٨٤ - ٨٨ .

ولأجل تبرير مذهبه في قضية العالم فقد حاول - ابن سينا - التأكيد على أن هذا العالم المحسوس وجد مع الله تعالى وأن تأخره عن خالقه جل جلاله تأخر ذاتي وليس زمني ، مشيراً إلى أن المعلول - أي العالم - لا يتأخر عن علته - أي الخالق تعالى - كأنهما متلازمان لا يتأخر أحدهما عن الآخر .

ومشيراً كذلك إلى أن هذا العالم ليس من خلق الله تعالى مباشرة ولكنه فاض عن الله جل جلاله بواسطة العقول العشرة .^(١)

وان " ابن سينا " لا يفرق بين فعل الخالق تعالى وفعل المخلوقين وذلك بإشارته إلى أن العالم وجد زمناً مع الله جل جلاله ، وهذا ما قاله " ابن سينا " بخصوص هذا الأمر :
" فإذا وجد كل معلول واجب مع وجود علته واجب عنه وجود المعلول ، وهما معا في الزمان أو الدهر أو غير ذلك " ^(٢)

(١) راجع الطوسي : شرح الإشارات القسم الثالث ص ١٠٢ - ١٠٨ .

(٢) بين كثير من العلماء والباحثين فساد نظرية الفيض التي اعتمد عليها " ابن سينا " في القول : يقدم العالم مؤكدين على أن الله تعالى هو الخالق للعالم وليس العقول العشرة كما يزعم " ابن سينا " ومن على شاكلته ، وهذا أحدهم يقول في ذلك : " لابد أن نشير في البداية إلى أن هذه النظرية من النظريات التي قالت بها الأفلاطونية المحدثة ، وقد رأينا فيما قبل أن " أفلوطين " قد أنكر الخلق المباشر وقال بالفيض غير المباشر لأنه لا يمكن - في نظره - أن يصدر العالم الذي يحتوي على أشياء كثيرة عن الواحد تعالى وحدة مطلقة ، وقد تأثر فلاسفة الإسلام وخاصة " الفلراي " و " ابن سينا " بهذه النظرية ، وذلك لأنهم يرون كما قلنا : إن واجب الوجود أو الله بسيط وإن البسيط لا يصدر عنه إلا بسيط مثله .

(راجع د/ عبد المقصود عبد الغني : أصالة التفكير الفلسفي في الإسلام ص ٢٣٨ - ٢٣٩ باختصار .)

والغريب أن " ابن سينا " قد حاول أن يبرر مذهبه في القول : بتقديم العالم مشيراً إلى أن القول بالقدم هو الأنسب والأليق لأنه يتناسب مع القول أن الله تعالى فاعل تام الفاعلية .^(١)

وليس هذا القول قد وصل إليه " ابن سينا " من نفسه دون تأثير من أحد ، وإنما هو قول رده أسلافه اليونانيون خاصة معلمهم الأول " أرسطو " ، قال أحد العلماء مشيراً إلى هذا القول :

" وهكذا نجد " ابن سينا " يقول : إن القول بالقدم يلتزم مع أن الله تعالى فاعل ، وتام الفاعلية منذ الأزل ، وإنه كذلك جواد محض وملك محض ، وغنى بإطلاق ، وإن القول بالحدوث يستلزم التعطيل على " الباري " تعالى ، وإنه غير تام الفاعلية منذ الأزل حيث لم يفعل في القدم ، ويؤدي إلى الاستكمال بالغير الذي يستلزم نقصاً عليه " ^(٢)

ولكن مهما حاول " ابن سينا " أن يبرر مذهبه في العالم ، ويجهد نفسه للخروج من هذا المأزق الذي أوقع نفسه فيه بإرادته فإنه لم يجد من يلتمس له ولو عذراً واحداً ، لأنه قد خالف بقوله هذا كل معقول ومنقول، ورضى مقالته مفكروا اليونان في الأمور الإلهية ولم يحاول بيان بيان فسادها وثقاتها خاصة بعد ما قرأه في القرآن الكريم - الذي كان يحفظه وهو في العاشرة من عمره - عن الإله تعالى وما يجب له ، وما يجوز عليه وما يستحيل في حقه عز وجل .

(١) ابن سينا : الشفاء قسم الإلهيات ص ١١١ .

(٢) د/ حمودة غرابية : بين الدين والفلسفة ص ١٢٧ .

ابن رشد

بعد أن وقفنا على مذهب بعض فلاسفة المشرق العربي في قضية حدوث العالم وقدمه ، نأتى لنعرض لمذهب بعض فلاسفة المغرب العربي ؟

أما مذهب " ابن رشد " في هذه القضية فيتمثل في القول :
إن العالم قديم لا حادث تماما كما قال " الفارابي " و " ابن سينا " ومخالف لما ذهب إليه " الكندي " .

والغريب أن " ابن رشد " حاول أن يبرر مذهبه بتبريرات غير مقبولة لا عقلا ولا نقلا ، فقد زعم أن الشرع معه في القول بالقدم لأن ظاهره يقول بذلك ، ومع أن مذهبه غير صحيح فقد قام بمهاجمة من قال بالحدوث خاصة المتكلمين .

ولأجل البحث عن تعليل مقبول - ولو شكلا - فقد قال " ابن رشد " إن العالم من خلق الله وفعله إذن لا بد أن يكون العالم قديما لأنه من فعل الله جل جلاله .

وهذا جانب من كلام " ابن رشد " وما رد به على " المتكلمين " :

" والمتكلمون ليسوا في قولهم أيضا في العالم على ظاهر الشرع بل متأولون ، فإنه ليس في الشرع أن الله تعالى كان موجودا مع العدم المحض ولا يوجد هذا فيه نصا أبدا فكيف يتصور في تأويل " المتكلمين " في هذه الآيات أن الإجماع انعقد عليه ؟
والظاهر الذي قلناه من الشرع في وجود العالم قد قال به فرقة من الحكماء " (١)

(١) ابن رشد : فصل المقال ص ٤٣ .

وكما كان لحجة الإسلام - الغزالي - وقفة حاسمة مع " ابن سينا " - وغيره من الفلاسفة - فقد كان له وقفة أشد صرامة مع " ابو الوليد بن رشد " ذلك الرجل الذى هاجم " المتكلمين " بوجه عام ، وحجة الإسلام بوجه خاص .

وكان مسلك الإمام " الغزالي " مع الفلاسفة يتمثل : فى تصور أقوالهم بأمانة فائقة دون زيادة أو نقصان ثم تفصيلها والرد عليها نقطة نقطة مبينا وجه حماقتها وفلسدها فهو يقول فى إحدى المواضع :

" اختلف الفلاسفة فى قدم العالم ، فالذى استقر عليه رأى جماهيرهم المتقدمين والمتأخرين القول : بقدمه ، أنه لم يزل موجودا مع الله تعالى ، ومعلولا له ، ومساوقا له ، غير متأخر عنه بالزمان مساوقة المعلول للعللة ، ومساوقة النور للشمس ، وإن تقدم البارى عليه كتقدم العللة على المعلول ، وهو تقدم بالذات والرتبة لا بالزمان .

وحكى عن " أفلاطون " أنه قال : العالم مكون ومحدث ثم منهم من أول كلامه وأبى أن يكون حدوث العالم معتقدا له .

وذهب " جالينوس " فى آخر عمره فى الكتاب الذى سماه (ما يعتقده جالينوس رأيا): إلى التوقف فى هذه المسألة ، وأنه لا يدرى العالم قدم أو محدث ؟

ورعا دل على أنه لا يمكن أن يعرف ، وأن ذلك ليس لقصور فيه وإنما لاستعصاء هذه المسألة فى نفسها على العقول .

ولكن هذا كالتشاذ فى مذهبهم ، وإنما مذهب جميعهم : أنه قدم، وأنه بالجملة لا يتصور أن يصدر حادث من قدم بغير واسطة أصلا " (١)

(١) الإمام الغزالي : حماقت الفلاسفة ص ٨٨ .

والحجج التي استند إليها " الفلاسفة " - القائلين بقدم العالم - هي :

- ١ - أن العالم فعل الله تعالى وفعله لا بد أن يكون قديما مثله .
 - ٢ - أن العالم متأخر عن الله تعالى بالرتبة والذات وليس بالزمان .
 - ٣ - أن العالم ممكن الوجود ، لذا يستحيل أن يكون ممتنعا ثم يصير ممكنا ، بمعنى أن العالم ما لم تكن فيه خاصية الامكان لم يكن يوجد .
 - ٤ - أن العالم مكون من مادة وموضوع ، أو بمعنى آخر مركب من جواهر وأعراض وإن الجواهر قديمة - عندهم - لذا فهي سابقة على العالم ، أو على صورة العالم.
- ولكن الإمام " الغزالي " بعد أن حكى قولهم وحججهم التي استندوا إليها في قوله بالقدم ، قام بتفصيل هذه الحجج أو - بمعنى أدق - الشبهات ثم بين تهافتها وفسادها لمخالفتها للعقل والنقل وما عليه " جمهور المسلمين " .
- وبعد طول انتظار وتروى انتهى الإمام " الغزالي " إلى هذه النتيجة التي قال فيها :
- " فإن قال قائل : قد فصلتم مذاهب هؤلاء أفتقطعون القول بتكفيرهم ووجوب القتل لمن يعتقد اعتقادهم ؟
- قلنا : تكفيرهم لا بد منه في ثلاث مسائل :
- أحدها : مسألة قدم العالم ، وقولهم إن الجواهر كلها قديمة .
- والثانية : إن الله تعالى لا يحيط علما بالجزئيات الحادثة من الأشخاص .
- والثالثة : إنكارهم بعث الاجساد وحشرها .

فهذه المسائل الثلاث لا تلائم الإسلام بوجه ، ومعتقدها معتقد كذب الأنبياء
- صلوات الله وسلامه عليهم - وأنهم ذكروا ما ذكروه على سبيل المصلحة تمثيلا
لجماهير الخلق وتفهيما ، وهذا هو الكفر الصراح الذي لم يعتقده أحد من فرق
المسلمين. (١)

وربما يقول قائل : لماذا حكم حجة الإسلام - الغزالي - على الفلاسفة القائلين
بالقدم بهذا الحكم ؟

أقول : لأن القول والاعتقاد في هذه المسألة بما يخالف " جمهور المسلمين " له
خطورته الكبيرة على الشخص أو الطائفة المعتقدة ، فكيف يقول أو يعتقد عاقل أن الله
تعالى لم يخلق العالم مباشرة وإنما خلقه عن طريق وسطاء - أو إن شئت فقل شركاء -
معه ؟

فهل الله جل جلاله في حاجة إلى هؤلاء الوسطاء الذين سموهم الفلاسفة :
بالقول العشرة ؟

وهل الله تعالى يعجز عليه شيء في الأرض أو في السماء حتى يقول " الفلاسفة "
إن العالم كان قبل وجوده ممكن الوجود ، ولو كان ممتنعا وجوده ما وجد ؟
هل هناك قديم غير الله تعالى وصفاته حتى يقول الفلاسفة إن المادة التي خلق منها
العالم قديمة ؟

ولماذا يكون الفلاسفة - القائلين بالقدم - أقل درجة وأسوأ حالا من بعض
الحكماء غير الاسلاميين أمثال " جالينوس " الذي توقف في المسألة ؟

(١) الإمام الغزالي : تمافت الفلاسفة ص ٣٠٧ - ٣٠٩ .

صحيح ان الاقدام على تكفير شخص أو طائفة له خطورته الكبيرة ، ولكن صحيح - أيضا - إن الشك أو الطعن في قدرة الله جل جلاله وأفعاله يترتب عليه خطرا أكثر منه.

ولكن " ابن رشد " خالف اجماع " جمهور المسلمين " - على اختلاف طوائفهم - وزعم :

" إن الفاعل الأول ، والمبدأ الأول إذا كان قديما أزليا ، لا بداية له ، ولا نهاية ، وإذا كان الكون فعله فلا بد أن يكون مثله قديما أزليا وأبديا كذلك " (١)

وإن تعجب لشيء ؟ فتعجب من مسلك " ابن رشد " الذي كان يجيد الجدل والجدال والخداع والمراوغة بل والمكابرة أحيانا لماذا ؟

لأنه حاول بشئ الوسائل وما أوتي من علم أن يصرف الأمور عن ظواهرها ، ويأولها تأويلا يتفق مع مذهبه ومذهب أقرانه من " الفلاسفة " الذين رأوا رأيه ، وذهبوا مذهبه كيف هذا ؟

١ - فهو تارة يزعم : أن مسألة بعث الأجساد وحشرها من المسائل النظرية وليست من المسائل الاعتقادية في نظره ، مع ان " جمهور المسلمين " يعتقدون : ان مسألة بعث الأجساد وحشرها تقع على رأس المسائل الاعتقادية ويقصد - ابن رشد - بالنظرية ؟

(١) د/ محمد عمارة : المادية والمثالية في فلسفة ابن رشد ص ٦٢ .

انها كسائر المسائل النظرية التي يجوز فيها الخلاف والاختلاف ، ولا

يضر معتقدها أى سواء كان اعتقاده يوافق ما عليه " أهل الحق " أو يخالفهم ؟
وذلك على حد زعم " ابن رشد " .

٢ - وهو تارة يحاول نفى القول عن الفلاسفة القاصرين علم الله تعالى على الكليات
دون الجزئيات .

٣ - وتارة يزعم أن الامام " الغزالي " ليس محقا في حكمه على الفلاسفة - القائلين
بقدم العالم - لأنه لم يفهم مقصدهم وما يعنونه في هذه المسألة .
أو بمعنى آخر : يتهم الإمام " الغزالي " خاصة و " المتكلمين " عامة بعدم الفهم ،
وقصر النظر .

وهذا نص ما قاله " ابن رشد " مشيرا إلى هذا المعنى :

" وهذا الرجل - الغزالي - كفر " الفلاسفة " بثلاث مسائل :

إحداها : هذه - يقصد بعث الأجساد وحشرها - وقد قلنا : كيف رأى " الفلاسفة
" في هذه المسألة ، وهي عندهم من المسائل النظرية .

الثانية : قولهم إنه لا يعلم الجزئيات ، وقد قلنا أيضا : إن هذا القول ليس من قولهم .

والثالثة : قولهم بقدم العالم ، وقد قلنا أيضا : إن الذين يعنون بهذا الاسم ليس هو المعنى
الذى كفر به " المتكلمون " .^(١)

(١) ابن رشد : تهافت التهافت القسم الثانى ص ٨٧٣ .

وأخيرا وليس آخرا أراد " أبو الوليد بن رشد " أن يرضى الفلسفة على حسلب الدين ، ولكنه لم ينجح ، وأراد أن يجد مبررا لمذهبه ولكنه لم يجد ، وأراد مهاجمة " المتكلمين " - لقولهم يحدث العالم - ولكنه لم يستطع النيل منهم .

ابن طفيل

ونختم الكلام فى هذه القضية الهامة بمذهب " ابن طفيل " ذلكم الفيلسوف الذى عاش ورحل إلى العالم الآخر فى هدوء تام دون أن يحدث ضجة ، وأغلب الظن أنه كان يحب العزلة بعيدا عن الناس وزخارف الحياة وشهواتها .

وهذا هو الأسلم للحكيم بوجه خاص ، ولكل باحث عن الحق والحقيقة بوجه عام . لأن الاختلاط له سلبيات كثيرة - فى نظرى - أكثر بكثير من العزلة والانعزال عن الناس وتجمعاتهم إلا لضرورة توجب الاختلاط والاجتماع معهم ، والاستماع اليهم ومعرفة ما يدور بين أوساطهم ، لكى يتمكن من تبيان الحق من الباطل ، والصحيح من الفاسد وكان مؤلفات هذا الحكيم لم تكن أحسن حظا منه ، فلم يصل إلينا إلا القليل منها لأن معظمها قد باد وانتهى قبل أن يصل إلى أيدي الناس ، ولولا قصته الشهيرة (حى بن يقظان) ما كان لنا أن نعرف شيئا عن حياته وأفكاره الإلهية خاصة .^(١)

وقد أشرنا - فيما سبق - أن مذاهب الناس فى هذه القضية الهامة قد انحصرت فى ثلاث مذاهب :

(١) راجع د/ إبراهيم مذكور : فى الفلسفة الإسلامية الجزء الأول ص ٥١ .

إحداها : ذهب إلى أن العالم حادث لا قدم .

ثانيها : ذهب إلى أن العالم قدم لا حادث .

ثالثها : اختار التوقف وعدم القطع برأى .

وما يهمنا - الآن - هو مذهب " ابن طفيل " وماذا وقف ؟

وبعد الرجوع إلى المصادر التي تركها " ابن طفيل " أولئك التي كتبت عنه وجدنا : أن هذا الحكيم يذهب مذهب " جالينوس " وهو التوقف وعدم نفي الحدوث أو القدم عن العالم .

وبالقياس النظري يكون موقفه أحسن حالا من أولئك " الفلاسفة " الذين قالوا : إن العالم قدم لا حادث .

وهذا أحد الأئمة ينقل إلينا موقف " ابن طفيل " من هذه القضية فيقول :

" فلما تبين له أنه كشخص واحد في الحقيقة ، واتحدت عنده أجزاءه الكثيرة بنوع من النظر الذي اتحدت به عنده الأجسام التي في عالم الكون والفساد ، تفكر في العالم بجملته هل هي شئ حدث بعد أن لم يكن وخرج إلى الوجود بعد العدم ؟

أو هو أمر كان موجودا فيما سلف ولم يسبقه العدم بوجه من الوجوه ؟

فتشكك في ذلك ولم يترجح عنده أحد الحكمين على الآخر وذلك أنه كان إذا أزمع على اعتقاد القدم : اعترضته عوارض كثيرة من استحالة وجود ما لا نهاية له ، يمثل القياس الذي استحال عنده به وجود جسم لا نهاية له .

وكذلك أيضا كان يرى : أن هذا الوجود لا يخلو من الحوادث ، فهو لا يمكن تقدمه عليها ، وما لا يمكن أن يتقدم على الحوادث فهو أيضا محدث .

وإذا أزمع على اعتقاد الحدوث اعترضته عوارض أخرى وذلك أنه كان يرى أن معنى حدوثه بعد أن لم يكن لا يفهم إلا على معنى أن الزمان تقدمه والزمان من جملة العالم وغير منفك عنه ، فإذا لا يفهم تأخر العالم عن الزمان .

وما زال يتفكر في ذلك عدة سنين فتعارض عنده الحجج ، ولا يترجح عنده أحد الاعتقادين على الآخر ^(١)

وهكذا وصل " ابن طفيل " إلى هذه النتيجة لقناعته أن أدلة القدم متساوية مع أدلة الحدوث .

ومن جهتنا لانرى أن أدلة الحدوث متساوية مع أدلة القدم دون زيادة أو نقصان ، فالعقل السليم يعتقد أن أحد الأمرين المتناقضين لابد أن يزيد على الآخر ولو بشئ بسيط يكون السبب في رجحان أحدهما على الآخر .

ولكن يمكن القول : إن هذا رأى " ابن طفيل " في هذه القضية وهذا ما استطاع الوصول إليه بعد طول تفكير وتدبر وتأمل ، وما علينا إلا أن نسجل معتقده فيها - كما انتهى إليه - دون زيادة أو نقصان .

وبعد : فهذه مذاهب " الفلاسفة " في قضية العالم ، وقد تباينت الآراء فيها ولم تتفق كلمتهم على قول واحد ، وكأنهم بهذا يعبرون عن سنة الحياة التي لا تعرف الثبات والاستقرار بل كل شئ فيها يتغير ما بين عشية وضحاها .

(١) د/ عبد الحليم محمود : فلسفة ابن طفيل ص ١٤٩ - ١٥٠ .

كما أن هذا يشير - بوضوح - إلى مدى سماحة الإسلام ، وعدم حجره على حرية الناس وأفكارهم حتى ولو كان هذا يتناقض مع إجماع " أهل الحق " في كل زمان وفي كل مكان ، كما يدل تباين " الفلاسفة " إلى أنهم لم يكونوا مجرد ناقلين أو مرددين للأفكار اليونانية عامة والأرسطية خاصة ، بل كان لهم رأيهم وموقفهم النابع من قناعتهم أن كل ما خلفته الفلسفة اليونانية ليس صالحا كله ، كما أنه ليس فاسدا جميعه ، وإنما فيه الصحيح ، وفيه الفاسد ، وفيه ما يوافق النظرة الإسلامية العامة ، وفيه ما يتناقض معها ظاهرا وباطنا ، وفيه ما يوافق بعض العقول ، وفيه ما يتناقض معها ظاهرا وباطنا ، وفيه ما يوافق بعض العقول ، وفيه ما يتناقض معها .

كما أن تباين مذاهب " الفلاسفة " في هذه القضية : فيه رد قاطع على تلك الشرذمة القليلة التي تدعى - كذبا - أنه ليس للمسلمين فلسفة ، أو بمعنى آخر ليس لهم شخصية مستقلة في أفكارهم ، وإنما مجرد شراح للفلسفة اليونانية أو ناقلين إليها دون تقويم أو تعقيب .

ولو كان ما يقولونه صحيحا عن " الفلاسفة الإسلاميين " لكانوا جميعا على رأى واحد في هذه القضية - على الأقل - ناهيك عن قضايا أخرى كثيرة رحم الله تعالى الجميع ، ونسأله سبحانه العفو عنا في الدين والدنيا والآخرة إنه نعم المولى ونعم النصير .

المتكلمون والعالم

كان فيما سبق عرض لمذاهب بعض " فلاسفة الإسلام " وكيف اتفقوا على مذهب واحد بشأن قضية حدوث العالم وقدمه .

والآن نعرض لبعض أقوال " متكلمي الإسلام " في هذه القضية لنرى ما بينهما من تباين واتفاق .

والعقل الإنساني السليم يقول : إذا لم يكن بين " فلاسفة الإسلام " - على اختلاف أزمته وأمكتهم - اتفاق على قضية واحدة مثل هذه القضية ، فلا غرابة بعد ذلك أن نجد هناك تباين بينهم وبين " المتكلمين " مادام الأمر كذلك .

وليس غرضنا - الآن - أن نعرض لمذاهب " المتكلمين " جميعهم وإنما نعرض للبعض منهم ، كما كان الحال بالنسبة " للفلاسفة " .

الإمام أبو حامد الغزالي

وتكون البداية مع حجة الإسلام الإمام الكبير " أبو حامد الغزالي " الذي قام بتفصيل مذاهب الفلاسفة وبين غير الصحيح منها بالأدلة العقلية والنصوص النقلية .

وقد وقف " للفلاسفة " عامة غير مفرق بين حكيم وآخر مشيراً إلى ما يوافق جمهور المسلمين من أفكارهم ، وما يخالفه كذلك وهاهو في إحدى مواضعه ينقل إلينا موقف " الفلاسفة " في هذه القضية ثم يرد عليهم بكلام واضح وسهل بسيط ، وهو من جنس كلامهم فيقول :

" أما " الفلاسفة " فقد قالوا : يقدم العالم ، وهو محال لأن الفعل يستحيل أن يكون قديماً ، إذ معنى كونه فعلاً أنه لم يكن ثم كان فإن كان موجوداً مع الله تعالى أبداً ؟

فكيف يكون فعلا بل يلزم من ذلك دورات لا نهاية لها على ما سبق وهو محال من وجوه، ثم انهم مع اقتحام هذا الاشكال لم يتخلصوا من أصل السؤال وهو : ان الإرادة لم تعلقت بالحدوث في وقت مخصوص ، لاقبله ولا بعده مع تساوى نسب الأوقات إلى الإرادة ، فإنهم ان تخلصوا عن خصوص الوقت ، لم يتخلصوا عن خصوص الصفات إذالعالم مخصوص بمقدار مخصوص ووضع مخصوص ، وكانت نقائضها ممكنة في العقل بالذات القديمة لاتناسب بعض الممكنات دون بعض ، ومن أعظم ما يلزمهم فيه ولا عذر لهم عنه أمران هما كتاب (تحافت الفلاسفة) ولا محيص لهم عنهما البتة " . (١)

ففى هذا البيان : رد الأمام " الغزالي " على الفلاسفة القائلين يقدم العالم بناء على أن العالم من خلق الله تعالى وفعله ، وفعله لا بد أن يكون قديما .

فرد عليهم - الغزالي - مشيرا إلى أن الفعل ما سمي فعلا إلا لكونه متغيرا حادثا بعد عدم ، ومتبدلا من حال إلى حال ، فكيف يكون الفعل قديما وهو على هذه الشاكلة؟

ويعنى بالتغير هنا ؟ تغير إرادة الفعل واختيارها لوقت دون وقت ، ولو لم تكن هناك إرادة فلما لا يظهر الفعل قبل أو بعد هذا ؟

(١) الإمام الغزالي : الاقتصاد في الاعتقاد ص ٩٤ .

الإمام فخر الدين الرازى

الإمام " فخر الدين الرازى من أئمة علم الكلام الإسلامى ، وقد عايش كثيرا من " الفلاسفة " ووقف على كثير من مذاهبهم وأفكارهم الإلهية خاصة ، ونال قسطا كبيرا - مثل سلفه - من انتقاداتهم .

هذا الإمام قد برهن على أن : العالم حادث لا قدم وقبل الاستماع إلى أدلته العقلية المستنبطة من النصوص النقلية نستمع إلى بيانه المجلد الذى بين اعتقاد " جمهور المسلمين " وما خالفهم فى هذه القضية الهامة فيقول :

" مذهب جملة المسلمين : ان العالم محدث وليس بأذى ، ومذهب الدهريين والطبيين : أن العالم قدم أذى " (١)

وهذا يكون من اعتقد : بقدم العالم وأزليته شبه بالدهرية : الذين حكى القرآن الكريم عنهم قولهم :

﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ (٢)

وشبيهه بالطبيين : الذين ينسبون كل شئ إلى الطبيعة وليس خالق الطبيعة وخالق كل شئ وهو الله جل جلاله .

(١) الإمام الرازى : المسائل الخمسون ص ١٨ .

(٢) سورة الجاثية آية : ٢٤ .

وهل هناك أسوأ - في الضلال والكفر - من الذى ينسب الشئ إلى غير محله وموضعه أو فعله ؟

ان مثل هؤلاء كمثل من يصرف الأمور على غير معناها ويطمث معالم الحق ، ويسوى بين النور والظلام ، والهدى والضلال .

ثم - بعد هذا - ساق الإمام " الرازى " بعض الأدلة العقلية لكى يؤكد على حدوث العالم ، وما هى :

الدليل الأول :

سماء بدليل الحركة والسكون فى العالم ، بمعنى أن الأجسام بأسرها وعلى اختلاف أشكالها لا تخلوا من الحركة والسكون ، هذه الحركة والسكون إما أن تكونا ثابتتان منذ الأزل ؟

أو تكونا متحركتان منذ الأزل - كذلك - لأن الأجسام من طبيعتها أن تكون فى جهة وحيز معينين ، وحالها لا يخلو عن حركة وسكون .

الدليل الثانى :

هذا الدليل مبنى على أن ما سوى الله تعالى ممكن وعليه فإن الأجسام حادثـة لا قديمة لماذا ؟

لأن العالم ممكن الوجود وبسبب تساوى طرفيه - وجوده وعدمه - فلا بد أن يكون هناك مرجح يرجح أحد الطرفين على الآخر ، وإن هذا المرجح هو الله جل جلاله ، لذا قال الإمام " الرازى " فى هذا المعنى :

" وثبت أن ما سوى الله تعالى فهو ممكن الوجود لذاته ، وكل ما كان ممكنا فهو

محدث" (١)

الدليل الثالث :

من أدلة الإمام " الرازي " في أن العالم حادث يسمى بدليل تناهي أجسام العالم متناهية ، وكل ما كان متناها فهو حادث لا قديم .

وفي هذا المعنى قال الإمام " فخر الدين الرازي " :

" اختصاص وجوده بذلك القدر المعين دون ما فوقه وما تحته لا بد أن يكون بتخصيص مخصص ، وترجيح مرجح ، وكل ما كان ذلك فهو مخلوق محدث " (٢)

وبهذا برهن الإمام " الرازي " على حدوث العالم بهذه الأدلة العقلية المأخوذة من النصوص النقلية في معناها ومفهومها .

وقد رد على تلك الشرذمة القليلة التي تزعم على أن العالم قديم بناء على حجج واهية لاتستند إلى عقل سليم ، ونقل صحيح وقد وضع القائلين بقدم العالم مع " الدهريين " و " الطبيعيين " الذين خالفوا الإجماع ، وخالفوا العقل والنقل كذلك .

(١) راجع الإمام الرازي : المسائل الخمسون ص ٢٠ - ٢١ ، معالم أصول الدين ص ٣٥ - ٣٦ ،

لباب الإشارات قسم الإلهيات ص ١٥٦ ، المحصل ص ٨٣ .

(٢) راجع الإمام الرازي : المسائل الخمسون ص ٢١ - ٢٢ ، لباب الإشارات قسم الإلهيات ص ١٥٦ ، معالم أصول الدين ص ٣٥ - ٣٧ ، المحصل ص ٨٢ .

الإمام الجويني

أما الإمام " الجويني " وهو من أئمة " أهل السنة والجماعة " فقد استدلل على حدوث العالم عن طريق اثبات أنه مكون من جواهر وأعراض ، هذه الجواهر والأعراض وجدت بعد أن كانت معدومة ، ثم تعدم بعد وجودها وهكذا ، فهي لاتعرف الاستقرار والثبات ، كدليل على حدوثها .

وما الوجود والعدم إلا حركات وسكنات ، وحركتها وسكنتها ليس من نفسها ولكن من موجدتها وهو الله جل جلاله .

وبطبيعة الحال مادامت متحركة وساكنة فقد ابتدأ شئ ، وانتهى شئ آخر مغاير ، أى عندما تتحرك ينتهى السكون ، وعندما تسكن تنتهى الحركة ويبدأ السكون وهكذا . وقد أشار الإمام " الجويني " إلى هذا المعنى بقوله :

" فإن قيل : ما الدليل على حدوث العالم ؟ قلنا : الدليل عليه أن أجرام العالم ، وأجسامها لا تخلوا عن الأعراض الحادثة وما يخلوا من الحادث حادث " (١)

ومعنى العالم عند السلف الصالح من الأمة المحمدية فقد بينه بقوله :

" العالم عند سلف الأمة : عبارة عن كل موجود سوى الله تعالى ، وعند خلف

الأمة : عبارة عن الجواهر والأعراض " (٢)

(١) الإمام الجويني : لمع الأدلة ص ٨٧ .

(٢) الإمام البيهقي : الاعتقاد على مذهب السلف ص ٧ - ٨ .

وإن كثيرا من أئمة " أهل السنة والجماعة " أكدوا على أن أول شئ يجب معرفته على الإنسان العاقل خاصة هو اعتقاد أن العالم حادث وأن الذى أحدثه هو الله تبارك وتعالى .

وفي هذا المعنى قال الإمام " البيهقي " :
" أول ما يجب على العاقل معرفته والاقرار به وما يستدل به على حدوث العالم ونخالقه الواحد الأحد " (١)

الإمام الباقلاني

أما الإمام " الباقلاني " وهو من أئمة " أهل السنة والجماعة " - كذلك - فلم يخرج أو يختلف مضمون كلامه عن كلام الأئمة السابقين من " أهل السنة والجماعة " كدليل على توافق الأفكار السنية بعضها مع بعض رغم اختلاف الزمان ، وتباعد المكان ، والأشخاص ، وقد استدل على حدوث العالم عن طريق تركيبة من : جواهر ، وأعراض وهى لا تخلوا عن حركة وسكون ، وهما حادثان ، أى موجودان بعد عدم ، ويعدمان بعد وجود ، وهكذا حسب إرادة " الخالق " جل جلاله .
وقد جاء عنه فى هذا المعنى قوله :

" جميع العالم العلوى والسفلى لا يخرج عن هذين الجنسَيْن أعنى الجواهر والأعراض ، وهو محدث بأسره ، والدليل على حدوثه ما قدمناه من اثبات الأعراض

(١) الإمام البيهقي : الاعتقاد على مذهب السلف ص ٥ .

والأعراض حوادث والدليل على حدوثها ؟ بطلان الحركة عند مجئ السكون ، لأنها لو لم تبطل عند مجئ السكون ، لأنها لو لم تبطل عند مجئ السكون لكانا موجودين في الجسم معا ، ولوجب لذلك أن يكون متحركا وساكننا معا ، وذلك مما يعلم فساده ضرورة .
والدليل على حدوث الأجسام؟ أنها لم تسبق الحوادث ولم توجد قبلها وما لم يسبق المحدث محدث، إذا كان لا يخلو أن يكون موجودا معه أو بعده، وكلا الأمرين يوجب حدوثه " (١)
ونختم الحديث في هذه القضية الهامة بهذا الحوار الفكري الذى جرى بين "الماديين" و "الإلهيين" ، ونشير إلى أن " الماديين " هم الذين لا يؤمنون إلا بالمادة أو المحسوس الذى يحسونه بإحدى حواسهم ، وما دام الله تعالى غير محسوس لديهم فهو غير موجود وفق مزاعمهم .

هؤلاء " الماديين " بالإضافة إلى انكارهم وجود " خالقهم " جل جلاله يذهبون إلى أن : العالم قديم لا حادث بناء على أن المادة التى خلق منها العالم قديمة وليست حادثه .

فرد عليهم " الإلهيون " مؤكدين على أن العلوم التجريبية قد أثبتت حدوث المادة التى يتركب منها العالم ، وإليك بيان ما جرى بين " الماديين " و " الإلهيين " :

المادى :

إننا قد نحيل الحدوث ونعتبره وهما لا يملك أى مقوم من مقومات الفلسفة التجريبية والقانون العلمى " لافوازىة " يؤكد أن المادة لاتحدث من عدم ، كما أنها لا تنعدم ، فلا سبيل إلا إلى الإذعان بأزلية الكون اطلاقا دون أن نحتمل الحدوث .

(١) الإمام الباقلانى : تمهيد الأوائل ص ٤١ - ٤٢ .

وإذ ذلك فلا حاجة إلى " إله " يخلق الكون إذ ليس مخلوقا حتى نفكر في من خلقه .

الإلهي :

العلوم التجريبية والتعليقات العقلية المبنتية على العلوم تحيل أزلية المادة ، وقانون " لافرازية " لايمت بصلة بالبيئة الفلسفية .

فالعلوم : تثبت بكل وضوح أن هذا الكون لايمكن أن يكون أزليا فهناك انتقال حرارى مستمر من الأجسام الحارة إلى الأجسام الباردة ، ولا يمكن أن يحدث العكس بقوة ذاتية بحيث تعود الحرارة فترتد من الأجسام الباردة إلى الأجسام الحارة .

علم الفلك : يشير إلى أن لهذا الكون بداية قديمة ، وإن الكون يسير إلى نهاية محتومة ، وليس مما يتفق مع العلم أن نعتقد أن هذا الكون أزلى ليس له بداية ، أو أبدى ليس له نهاية ، فالكون قائم على أساس التغير ، وفي هذا رأى يلتقى العلم بالدين ^(١)

وهكذا لا يستطيع " الماديين " - ومن على أشكاهم - أن ينكروا نتائج العلوم التجريبية التى تؤيد ما جاء به الدين الحنيف ، وكيف لا يتفقا مع بعضهما البعض ، و " الدين " من عند الله جل جلاله ، والعلم - أو - العقل - من فيض الله تبارك وتعالى ، فهما من مصدر واحد ، ويهدفان إلى غاية واحدة وهى إسعاد الناس فى الدين والدنيا والآخرة .

ولكن إذا استطاعوا أن ينكروا " خالق " الكون ، فإنكارهم لمخلوقاته أشد ، وحقا إنما لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور .

وكيف ينفع العلم إذا كانت هناك قلوبا غلغا ، وأعينا عميا ، وآذانا صما ؟

(١) د/ محمد الصادقى : حوار بين الماديين والإلهيين ص ٥٩ - ٦٧ باختصار .

الفصل الثانى

الله تعالى

و

العالم

في هذا الفصل - بمشيئة الله وتوفيقه - نبرهن على أن العالم من خلق الله - جل جلاله وتقديره ، وأن كل ما يحدث فيه - صغر أو كبر ، غاب أو ظهر - فهو لا يغيب عن علمه ، وكيف يغيب عنه وهو خالقه ؟

وقبل أن نبين هذا نشير إلى أن هناك شرذمة قليلة تزعم : أن العالم كان محتاجا لموجده وخالقه عند وجوده فقط أما بعد الوجود فلا حاجة إلى خالقه جل جلاله . وفي محاولة - يائسة - لتمرير هذه المقولة وإقناع بعض العقول بما ضربوا لذلك مثالا بمسألة : الباقى الفاعل - والبناء ، فالبناء يبنى ويشاهد ، ونرى ما بناه وشييده ، ثم بعد فترة من الزمن يموت " الباقى " ويبقى البناء على حاله بالرغم من رحيل بانيه . فأخذوا من ذلك أن البناء غير محتاج لبانيه بعد إقامته وتشييده وإن الحاجة قد انعدمت بعد الظهور ، أما قبل الظهور فكانت هناك حاجة كذلك " العالم " غير محتاج لخالقه - جل جلاله - بعد وجوده وظهوره وإخراجه من العدم إلى الوجود . ولا يخفى على كل ذى عقل سليم : مدى خطورة قياس أفعال المخلوقين بأفعال " الله " الخالق الحكيم .

وقد غاب عنهم أن الله تعالى لا يشبه شئ في ذات أو صفة أو فعل فكيف يقيسون الأمور الإلهية بالأمور الحادثة المخلوقة ؟

وقد صور أحد " الحكماء " تلك المزاعم المرفوضة عقلا ونقلا فقال :
" وقد يقولون : أنه إذا وجد فقد زالت الحاجة إلى الفاعل ، حتى أنه لو فقد الفعل جاز أن يبقى المفعول موجودا كما يشاهدونه من فقدان البناء وقوام البناء ، حتى أن كثيرا منهم لا يتحاشى أن يقول : لو جاز على " البارى " تعالى العدم؟ ضر عدمه وجود العالم

لأن العالم عنده انما احتاج إلى " البارى " تعالى فى أن أوجده أى أخرجه من العدم إلى الوجود " (١)

فانظر إلى هذه التفاهات الفكرية ، والعبارات المريضة التى يطلقونها غير مباليين ولا مقدرين ما يتحدثون عنه ، وكيف وصل بهم الأمر أن يجوزوا العدم والفناء عل " الباقي " جل جلاله ؟

وإن هذه دعوة مريضة صادرة عن قلوب طبع عليها فصارت لا تميز بين الأمور ، وإن مقصد هؤلاء ينطوى على محاولة التحلل من كل قيد يقيد تصرفاتهم وسلوكياتهم . فهم يريدون أن يهيموا فى الأرض كالحيوانات التى لا هم لها إلا الحصول على ما يسد جوعتها ، ويطفأ ظمأها ، ويلى شهوتها .

وقد وجد فى كل عصر ومصر من ينادى بذلك ، ويحاول تحقيقه بشئ الطرق والوسائل ، ولكن هيهات لهم ذلك ، فالسبيل واضح ، والحساب جامع والميزان له كفتان والرب تعالى حاكم عادل .

كيف يغيبون عن علم الله تعالى لحظة واحدة ، وكيف لا يعلم ما فى ملكه وملكوته ؟

وهل الحياة ليست إلا أكلا وشرابا وشهوة فقط ؟

وكيف يكون التمايز بين الإنسان والحيوان بعد ذلك لو كانت الرسالة فى الحياة تتمثل فى شهوة البطن والفرج فقط ؟

(١) الطوسى : شرح الإشارات القسم الثالث ص ٥٨ .

لذا كان لابد من تهافت هذه الدعوة - المسمومة - وبيان فسادها :

" ويجب أن نخلل معنى قولنا صنع وفعل وأوجد إلى الأجزاء البسيطة من مفهومه ،

ونحذف منه ما دخوله في الغرض دخول عرض .

فنقول : إذا كان شئ من الأشياء معدوما ثم إذا هو موجود بعد العدم بسبب

شئ ما ؟ فإننا نقول له مفعول ولا نبالي الآن أكان أحدهما محمولا عليه الآخر مساويا ،

أو أعم أو أخص حتى يحتاج مثلا إلى أن يزداد فيقال : يوجد بعد العدم بسبب ذلك

الشئ ، يتحرك من الشئ ومباشرة ، وبآلة ، ويقصد اختياري أو غيره ، أو بطبع أو تولد ،

أو غير ذلك ، أو بشئ من مقابلات هذه ؟

ولسنا نلتفت الآن إلى ذلك ، على أن الحق أن هذه الأمور زائدة على كون الشئ

مفعولا ، والذي يقابله ويكون بسببه فإننا نقول له فاعل " (١)

وعلى هذا تكون شبهة : أن العالم ليس بحاجة إلى الله تعالى بعد وجوده ، شبهة

مكذوبة وفاسدة ، ومردودة عليها ، ولا تستطيع الوقوف أمام البراهين العقلية ،

والنصوص النقلية التي تؤكد خلاف ما يقولون ومن الذي يدبر أمر العالم إذا لم يكن

بحاجة إلى خالقه جل جلاله ؟

وقد أثبت " الفلاسفة " - كغيرهم - أن هناك عناية من الله عز وجل لهذا العالم ،

سواء كانت هذه العناية للإنسان ، أو الحيوان ، أو الطير ، أو النبات ، وكل ما فيه من

مخلوقات .

ولكن يسأل سائل ويقول : ما معنى العناية أولا ؟

(١) الطوسي : شرح الإشارات القسم الثالث ص ٥٩ - ٦١ .

وقد أجابتنا المعاجم اللغوية والفلسفية على ذلك بهذا :

" عناية : أى تأثير الله تعالى فى العالم وتوجيهه نحو غايات معينة ، وهذه هى العناية العامة أما العناية الخاصة : فهى توفيق الله للعبد فى أفعاله " (١)

وعلى هذا فإن العناية يقصد بها - فى نظر الفلاسفة - إحاطة علم الله جل جلاله بالعلم بما فيه ، ويقصد بها علم الله بذاته وبالوجودات الموجودة فى العالم .

وفى هذا المعنى قال أحد " الفلاسفة " :

" والعناية : هى إحاطة علم الأول تعالى بالكل وبالواجب أن يكون عليه الكل حتى يكون على أحسن نظام ، وبأن ذلك واجب عنه وعن إحاطته به فيكون الموجود على وفق المعلوم على أحسن النظام من غير انبعاث قصد وطلب من الأول الحق ، فيعلم الأول بكيفية الصواب فى ترتيب وجود الكل منبعا لفيضان الخير فى الكل " (٢)

ولا يظن ظان ، ولا يتخيل إنسان ما أن تلك العناية الإلهية بالعالم تتم لحاجة كما يحصل بين المخلوقات بعضها ببعض لأن الله تعالى يفعل ما يفعل لا لغرض أو حاجة ، وكيف يفعل لغرض وهو غنى عن العالمين ؟ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن العناية الإلهية تفسر : بالقضاء والقدر ، أى إنها ترادفها فى المعنى والمفهوم .

وإذ قد عرفنا معنى العناية الإلهية ، فما معنى القضاء والقدر ؟

(١) د/ إبراهيم مذكور : المعجم الفلسفى ص ١٢٩ .

(٢) الطوسى : شرح الإشارات القسم الثالث ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

" القضاء : مذهب يرى أن الأعمال الإنسانية والأحداث الكونية تخضع لتدبير إلهي أزلي وتسير وفق نظام ثابت ، قال " الجرجاني " " القضاء : الحكم الكلي الإلهي في أعيان الموجودات على ما هي عليه من الأحوال الجارية في الأزل إلى الأبد " (١)

أما معنى القدر فهو :

كون الأشياء محددة مدبرة في الأزل بحيث تصبح ولا مناص من وقوعها وهو بهذا يختلط بالقضاء ، ويراد بهما " إحاطة علم الله تعالى بما يقع من الإنسان بإرادته ، وبأن عمل كذا "

ويفرق بعضهم بين القدر والقضاء فيعد " خروج الممكنات من العدم إلى الوجود واحدا بعد واحد مطابقا للقضاء ، والثاني وجود جميع الممكنات في اللوح المحفوظ مجتمعة فالقضاء في الأزل ، والقدر لا يزال " (٢)

وعلى كل حال إذا فسرت " العناية " بمعنى القضاء والقدر ؟ أو كان معناها غير معناها ؟

وسواء كان معنى القضاء هو معنى القدر أو خلافه ؟ فإن الأمور كلها واقعة بأمر الله تعالى ولا يخفى علمه بما بأي حال من الأحوال .

وسواء كان القضاء يسبق القدر أو لا يسبقه ، فهذا شيء فوق طاقة الإنسان ، ولا يضره عدم العلم به ، لأنه من الأمور الخاصة بالله جل جلاله ولم يكلفنا " الخالق " عز وجل بالوقوف عليها .

(١) د/ إبراهيم مذكور : المعجم الفلسفي ص ١٤٧ .

(٢) د/ إبراهيم مذكور : المعجم الفلسفي ص ١٤٧ .

والشئ الذى يجب أن نعلمه ونعتقد : أن العناية الإلهية بالعالم واقعة لا شك فيها، بدليل هذا التنظيم والترتيب والتدقيق المشاهد فى كل مخلوق فى الأرض أو فى السماء وما بينهما .

كذلك أكد " فلاسفة الإسلام " على أن الله تعالى خير محض وكمال محض ، والخير المحض والكمال المحض لا يصدر عنه إلا خيرا محضا وكمالا محضا متأثرين فى هذا بفلاسفة اليونان خاصة معلمهم الأول " أرسطو " .

يقول أحد فلاسفة الإسلام مؤكدا خيرية الواحد الأحد :

" وكل واجب الموجود بذاته فإنه خير محض ، وكمال محض، والخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شئ ويتم به وجوده ، والشر لا ذات له بل هو إما عدم جوهر أو عدم صلاح الجوهر فالوجود خيرية ، وكمال الوجود خيرية الوجود " ^(١)

وهناك سؤال آخر : إذا كان الله تعالى خيرا محضا ، وكمالا محضا ، فلماذا يوجد

الشر فى العالم ؟

وبرغم صحة السؤال وأحقية السائل فى سؤاله ، لأن الشر لا يمكن إنكاره لأنه واقع ومشاهد فى أرجاء المعمورة ، إلا أن " الفلاسفة " - مع إقرارهم بهذا - يؤكدون على أن الخير هو الأكثر والأبقى رغم وجود الشر والعبرة بالأبقى والأصلح فقط دون التفات إلى شئ سواه ، لأنه كالسراب يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا وفى هذا دليل على ضعفه وعدم استمراره .

وقد أشار أحد " فلاسفة الإسلام " إلى هذه المعانى بقوله :

(١) ابن سينا : النجاة قسم الإلهيات ص ٢٦٥ .

" وإن هذه الشرور الحاصلة في بعض الموجودات وإن كان حصولها على سبيل الوجوب واللزوم لكنها غير خالية عن حكمة تامة بما يكون قوام العالم ولولا تلك الحكمة لما وجدت هذه الشرور " (١)

وبهذا تظهر الحكمة من وجود الشر في هذا العالم ، وإن وجود الشر في العالم ضرورة لتظل المنافسة قائمة بينه وبين الخير ، والمنافسة بين الحق والباطل قائمة منذ ظهور الإنسان على هذه البسيطة وقصة " قاييل " و " هابيل " - ابن آدم عليه السلام - ليست خافية على أى عاقل ، وقد سجلها الله عز وجل في قرآن يتلى إلى أن يرث الله الأرض وما عليها .

وهذا جانب مما قصه الله تبارك وتعالى من قصتهما :

قال الله تعالى : ﴿ وَأُتِيَ عَلَيْهِمُ بَنَاؤُ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَّبِعُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (٢٧) لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢)

وإذا كان هذا ما قاله " الخالق " تبارك وتعالى عن الشر والصراع بينه وبين الخير، فماذا يقول " المخلوق " ؟

(١) ابن سينا : الرسالة العرشية ص ٣٨ .

(٢) سورة المائدة آية : ٢٧ - ٢٨ .

فالشر في أشخاص الموجودات قليل ومع ذلك فإن وجود الشر في الأشياء ضرورة تابعة للحاجة إلى الخير ، فإن هذه العناصر لو لم يكن بحيث يتضاد ويتفعل عن الغالب لم يكن أن يكون عنها هذه الأنواع الشريفة " (١)

ولا بد من الإشارة إلى أن الشر لا يوجد إلا في العالم الأرضي فقط أى تحت فلك القمر ، أما العالم العلوى فلا توجد فيه شرور ، وكيف يوجد فيه شرور وكل ما فيه خير محض ؟ وخيرته مستمدة من فيض الله تبارك وتعالى الذى أعطى ويعطى لكل شئ خيرته وبقائه .

وقد اشار أحد " الفلاسفة " إلى هذا المعنى بقوله :

" فكل شئ وجوده على كماله الأقصى وليس فيه ما بالقوة فلا يلحقه شر ، وإنما الشر يلحق ما في طباعه ما بالقوة وذلك لأجل المادة وجميع الأسباب إنما يوجد فيما تحت فلك القمر ، وجملة ما تحت فلك القمر طفيف بالقياس إلى سائر الوجود " (٢)

وإذا كانت وجوه الخير كثيرة ومتنوعة كل طريق منها يؤدي إلى هدف وغاية معينة ؟ فهذا دليل على أن أبواب الخير تسع الجميع ولا تمنع أحدا من الدخول فيها ، إشارة على أن الله تعالى رحمن رحيم ، لا يمنع أحدا من عمل الخير مهما كان صغيرا أو قليلا ، وكإشارة على عدم اليأس من جانب الإنسان إذا عمل شرا ، فالواجب عليه أن يسارع بالتوبة والرجوع إلى الخير ولا يفكر في عمل الشر .

(١) ابن سينا : الشفاء قسم الإلهيات ص ٢٧٥ .

(٢) حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت - الرسالة الثامنة والعشرون ، الحولية السادسة ص ٧٨ .

وكذلك الأمر بالنسبة للشر لا تقتصر على طريق واحد ، وإنما طرقها متنوعة ومتعددة وكل طريق منها يوصل إلى شئ سلبى لاقيمة له ، ولا بقاء له ، وإنما هو سريع الزوال والاندثار .

وقد أشار بعض " الفلاسفة " إلى تنوع طرق الشر وتعددتها فهناك :

- ١ - شر يتعلق بالأفعال المذمومة كالزنا والظلم وما شابههما .
- ٢ - شر يتعلق بالأخلاق كالغضب والشهوة وما ماثلهما .
- ٣ - شر يتعلق بالآلام والغموم كالنار مثلا .
- ٤ - شر يتعلق بالنقص فى بعض الأشياء ، وهو موجود منذ وجد الإنسان .

وهذا ما أشار إليه أحد " الفلاسفة " بقوله :

" إن الشر يقال على وجوه فيقال : شر للأفعال المذمومة ، ويقال : شر لمياديهما من الأخلاق ، ويقال : شر للآلام والغموم وما يشبههما ، ويقال : شر لنقصان شئ عن كماله وفقدانه ما من شأنه أن يكون له " (١)

ومسألة الخير ورجحانه على الشر لها صلة وثيقة بمسألة الصلاح والأصلح و " الحسن والقبح " ، ونعتقد أن من أوائل الفرق الإسلامية التى أثارت هذه المسألة فرقة " المعتزلة " - الذين سمو أنفسهم أصحاب العدل والتوحيد - ومن خلاصهم وجدت لها مكانا فى الفكر الإسلامى وفى الساحة الفكرية عامة ، كما أنها متعلقة بمسألة قدرة الله

(١) ابن سينا : الشفاء قسم الإلهيات ص ٢٧٦ .

تعالى وتفسير الفرق والطوائف الإسلامية للقدرة الإلهية ، أى هل الله عز وجل يقدر على الجور والظلم كما يقدر على العدل ؟

وإذا كان يقدر عليه فهل يريد ويرضى به أم لا يريد ولا يرضى به ؟

أسئلة كثيرة وأجوبة أكثر من سائر الفرق الإسلامية منذ ظهورها على الساحة الفكرية إلى يومنا هذا وستظل إلى أن يأتي الله أمرا كان مفعولا .

وأطراف التراع في هذه المشكلة يمكن حصرهم في :

١ - الفلاسفة . ٢ - الأشاعرة . ٣ - المعتزلة .

ولسنا بحاجة إلى التأكيد على أن " الأشاعرة " يمثلون " أهل السنة والجماعة " في موقفهم من القضايا الإلهية ، ونعترف بأن هناك بعض الاختلافات بينهم وبين ما كان عليه سلفنا الصالح ، إلا أن الاختلاف في الفروع ولا تمس الأصول في شئ ، وهذا - في نظري - شئ طبيعي ، أعني الاختلاف بين المذاهب الإسلامية في بعض الأمور العقيدية ومما هو معلوم أن الاختلاف رحمة في بعض الأحوال ، كما أن هذا الخلاف أو الاختلاف يشير - بل يؤكد - على سماحة الإسلام وعدم حجره على الأفكار مهما كان موقعها وموقفها .

وهذا شئ أشرنا إليه ، ولكنه بمثابة التذكير وربط المسائل بعضها ببعض ، وأن التذكير أحيانا يكون ضروريا وواجبا .

وندع أحد العلماء يحدثنا عن موقف " أهل السنة والجماعة " من مسألة قدرة الله تعالى وإرادته للخير والشر ، وعلمه بكل شئ يقع في ملكه فيقول :

" يرى " أهل السنة " أنه كما أن علم الله تعالى شامل لجميع المعلومات ، وإرادته عامة لجميع ما يكون ، فكذلك قدرته عامة في جميع المقدورات الخير والشر على السواء ومعنى هذا : أنه لا يجرى في العالم العلوى أو السفلى عالم الملائكة ، أو الإنسان ، أو الحيوان ، أو الطبيعة عمل ما إلا بإرادته وقدرته ، فهو قادر على كل شئ ، وأى من خلقه لا قدرة حقيقة له بجوار قدرته " (١)

هذا فيما يتعلق برأى " أهل السنة والجماعة " الذين يمثلهم " الأشاعرة " وكيف أنهم يرجعون كل شئ إلى الله جل جلاله ، وليس معنى هذا أنهم ينفون عن العبد القدرة فيما يفعل ، أو الإرادة فيما لا يفعل أو يترك ولكنهم لا يرون وجها للمقارنة بين قدرة الله تعالى وإرادته بجانب قدرة الإنسان وإرادته ، كأن اختيار الإنسان لا وجود له بجانب اختيار " الخالق " الحكيم الذى يعلم ما يناسب عبده ، وإن غابت تلك الحكمة عن الإنسان في بعض الأحيان .

أما " الفلاسفة " - الذين يمثلهم فيلسوف الأندلس - ابن رشد - فيقول :
" قد ذهب " الأشعرية " في العدل والجور في حق الله سبحانه إلى رأى غريب جدا في العقل والشرع ، أعنى أنها صرحت من ذلك بمعنى لم يصرح به الشرع بل صرح بضده " (٢) ويفهم من هذا : أن " ابن رشد " يتهم " الأشاعرة " خاصة بأنهم ذهبوا في هذه القضية مذهبا لم يوافق الشرع ، ولم يوافق العقل كذلك ، أما مخالفتهم " للشرع " ؟ فإنه يرى : أن الله عز وجل لا يجوز عليه الجور والظلم ، فكيف هذا مع ما يوجد في القرآن الكريم من آيات يشير ظاهرها إلى خلاف ذلك ؟

(١) د/ محمد يوسف : القرآن والفلسفة ص ١١١ - ١١٢ .

(٢) أنطون فرح : فلسفة ابن رشد ص ١١٣ .

وكيف يتناسب عدل الله تعالى مع إضلاله لبعض الناس ، وتعذيبه للبعض الآخر
بل كيف لا يجب عليه إثابة المطيع ، وعقاب العاصي ؟

وكل عاقل يعلم حق العلم : أن الله تعالى لا يجوز عليه الظلم والجور كما أنه لا
يجب عليه شيء نحو خلقه بل كل ما يفعله فهو فيض ورحمة وفضل وليس واجبا عليه كما
يزعم " ابن رشد " ومن وافقه .

كما أن كل عاقل يعتقد : بأنه لا يمكن أن يكون هناك آيات في القرآن الكريم
يتعارض بعضها مع بعض ، وكيف تتعارض وهي من عند واحد أحد فرد صمد لا مولود
له ولا ولد ؟

لذا كان المخرج من هذا المأزق الذي ألب عليه أهل السنة والجماعة قيامه بتأويل
الآيات القرآنية التي يفهم من ظاهرها التعارض مع بعضها البعض مع إشارة " ابن رشد "
أن هذا التأويل لا يخص جميع الناس وإنما هو لطائفة محدودة فقط .
وهذا ما أشار إليه " ابن رشد " بقوله :

" ليس كل أحد من الجمهور يشعر بالمعارضات التي في تلك العموميات فمن لم
يشعر بذلك فغرضه اعتقاد تلك العموميات على ظاهرها " (١)

وهذا جانب مما قاله " ابن رشد " في بعض الآيات القرآنية :

" فمثلا جاء في قوله تعالى : ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ (٢)

(١) أنطون فرح : فلسفة ابن رشد ص ١١٧ .

(٢) سورة المدثر آية : ٣١ .

وجاء في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى...﴾^(١)

إلى آيات أخرى تدل على أن الله تعالى أراد إضلال بعض خلقه وهذا يعتبر جهازا طبعاً.^(٢)

أى إن "ابن رشد" يريد أن يقول: كيف يستقيم الهدى مع الإضلال؟

وكيف يستقيم العدل مع الجور؟

لذا قال "ابن رشد" في تأويل الآية الأولى:

"إشارة إلى أن مشيئة الله الأزلية اقتضت أن يكون في بعض الناس خلق مهيمون

للضلال بطباعهم، وبأسباب أخرى عرضت لهم، لا أن الله تعالى هو الذى يضلهم"^(٣)

فانظر إلى هذا التأويل الذى ذهب إليه "ابن رشد" لهذه الآية الكريمة وكيف ينفي عن الله

تعالى أمراً ثبت له بالعقل والنقل أعنى الإضلال بجانب الهدى، فكما أنه عز وجل يهدى

فهو يضل لا فرق بين الأمرين.

فكيف يثبت لله تعالى الهدى وينفى عنه الإضلال أليس الذى خلق أسباب الهدى

هو الذى خلق أسباب الضلال؟

أم أن ابن رشد يريد أن يكون شبيها هؤلاء الذين يزعمون أن هناك إلها للخير وإلها

للشر؟

وإذا لم يكن الله تعالى هو الذى خلق أسباب الإضلال فمن الذى خلقه؟

(١) سورة السجدة آية: ١٣.

(٢) راجع فلسفة ابن رشد ص ١١٤.

(٣) فلسفة ابن رشد ص ١١٤.

وان اتهم " ابن رشد " للأشاعة بأنهم قد خالفوا الشرع والعقل في هذه القضية
لأساس ولا سند يؤيده ، بل حقيقة الأمر هو الذى خالف كل معقول ، وكل منقول ،
وتدخل في النصوص النقلية وحملها على غير معناها مما يتفق ومذهبه في هذه القضية
الإلهية.

أما " المعتزلة " وموقفهم من هذه المسألة الهامة ؟

فإنهم يذهبون إلى أن الله تعالى خالق الخير ومريده فقط ، أما الشر فإنه لم يخلقه
ولا يريد ، وإذا وقع فإنه يقع على خلاف مراده ، وهذا المعنى صوره أحد العلماء بقوله :
" فالعالم يسير إلى غاية ، والله تعالى لا يريد الشر ولا يأمر به بل يريد الخير لعباده وللكون
عامة ، وكم جد " المعتزلة " في تفسير الشرور الظاهرة في العالم وردّها إلى خيرات
وحسنات على أنهم إن عجزوا عن ذلك فلن يضيرهم هذا في شيء ، لأنهم لم يدعوا
الاحاطة بأغراض الله تعالى جميعها " (١)

وهذا الذى ذهب إليه " المعتزلة " مخالف لما عليه " أهل الحق " الذين يعتقدون :
ان كل ما في الوجود ملك لله تعالى لا يخرج عن علمه وانه يريد الخير كما يريد الشر ،
وهناك فرق كبير بين مفهوم الإرادة والرضى عند " أهل السنة والجماعة " ، ولكن
المعتزلة " لم يفرقوا بين إرادة الله تعالى للشر وبين الرضى به .

فإنه عز وجل يريد الشر ولكنه لا يرضى به لعباده ، وإنه يريد الخير ويرضى به ،
لذا كان الخطأ الذى وقعوا فيه عدم تفرقتهم بين الإرادة والرضى ، وقد أشار أحد أئمة
أهل السنة والجماعة " إلى هذا بقوله :

(١) د/ إبراهيم مدكور : في الفلسفة الإسلامية الجزء الثانى ص ١٠٣ - ١٠٤ .

" ان كل ما فى الوجود فهو مخلوق لله تعالى خلقه الله بمشيئته وقدرته ، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وهو الذى يعطى ويمنع ويخفض ويرفع ، ويعز ويذل ، ويغنى ويفقر ، ويضل ويهذى ، فهو سبحانه خالق كل شئ وربّه ومليكه ، وله فيما خلقه حكمة بالغة ، ونعمة سابغة ، ورحمة عامة وخاصة ، وهو لا يسأل عما يفعل وهم يسألون لا لمجرد قدرته وقهره بل لكمال علمه وقدرته ورحمته وحكمته فهو أحكم الحاكمين ، وأرحم الراحمين قد أحسن كل شئ خلقه " (١)

وربما يكون غرض " المعتزلة " من ذلك ؟ هو التبريه التام لله تعالى وذلك عندما نفوا عنه عز وجل إرادة الشر وخلقّه ، ولكن هذا التبريه إذا وصل إلى حد نفى ما هو واجب الله تعالى أو صفة من صفاته فإنه لا يكون تبريها ولكنه يكون تعطيلًا .

فكيف يكون مترها لله تعالى من يقول : إن الله لم يخلق الشر ولم يريده ؟

وكيف يتفق هذا مع الآيات القرآنية الكثيرة التى تؤكد على أن الله خالق كل

شئ ؟

أليس فى هذا تقصير فى حق الله تعالى وما يجب له عز وجل ؟

نسأل الله عز وجل العفو والعافية فى الدين والدنيا والآخرة ، فهو حسبنا ونعم الوكيل .

(١) الإمام البيهقى : القضاء والقدر ص ١٠٣ باختصار .

الخاتمة

خاتمة

هكذا كان الحوار بين " الفلاسفة " و " المتكلمين " في تلك القضايا الإلهية التي تتعلق بالله تعالى وصفاته وأفعاله التي كانت - وما زالت - تلك القضايا الإلهية مادة مثمرة على مر العصور والأيام لأنها تخص أشرف موضوع ، وأعلى مطلوب وهو الله جل جلاله .

وبعد الانتهاء من تلك المحاورات الفكرية ، والمناقشات العقلية في تلك القضايا الإلهية نستطيع القول :

أن الله تعالى قد خلق الناس جميعا من أب واحد ، وأم واحدة ، وأمرهم بعبادة " إله واحد " لا مولود له ولا والد ، وقد تكفل الخالق تعالى برزق خلقه ، وقضى عليهم وهم ما زالوا أجنة في بطون أمهاتهم بأربعة أشياء هي :

أعمارهم - وأعمالهم - وأشقياءهم أم سعداء ؟

وإذا كان الله تعالى قد أمر المخلوق بعبادة " الخالق " جل جلاله وحده فإنه قد أمره بالنظر والتدبر والتفكر في ملكوت السموات والأرض وفي مخلوقاته بوجه عام لكي يستدل بها على وجود " الخالق " العظيم الذي خلق فسوى وقدر فهدى .

وإذا لم يستطع ذلك ، فعليه الالتفات إلى نفسه ليقف لحظة من الزمن معها قائلا : من خلقتك ؟ ومن أوجدك من العدم إلى الوجود ؟ ولم يكلف هذا العمل الإنسان شيئا وكيف يكلفه ووسيلة النظر والتدبر والتفكر هي من خلق الله جل جلاله ، أعني العقل هذا العقل الذي هو محل التكليف ، ومحك التمييز ، ومحل الثواب والعقاب

لا بد أن يستعمل فيما خلق له لأن " الخالق " تعالى لا يخاطب إلا العقلاء الذين يعقلون
عن الله أوامره ونواهيه .

ومن المعلوم أن الله تعالى لم يخلق الناس على حظ واحد ، وإنما خلقهم متفاوتين
في كل شئ ، فالتفاوت حاصل في الدنيا لا يستطيع عاقل إنكاره أو إغفاله ، سواء كان
هذا التباين أو التفاوت يخص أمور الدنيا من : عمر ، وعمل ، وسعادة أو شقاء ، أو
غنى أو فقر ، أو طول أو قصر ، أو بياض أو سواد ، أو إيمان أو كفر وما إلى ذلك من
أمور متباينة متفاوتة وهذه حكمة حكيم ، وسنة مدبر عظيم لكى تسير الحياة ، ولكى
يعتبر أولوا الألباب أن الله تعالى قادر على كل شئ ولن يعجزه شئ في الأرض ولا في
السماء .

ولكى يعلم الجميع أن " الخالق " واحد ، والخلق كثيرين ومختلفين كذلك التبليين
والتفاوت واقع في أمور الآخرة : والدليل على هذا أن الله تعالى جعل الجنة درجات
بعضها أعلى من بعض ، وجعل النار دركات بعضها أسفل من بعض .

بل إن الجنة الواحدة ، والنار الواحدة لها أبواب متعددة لكل باب منها جزء
مقسوم للناس الداخلين فيها أو المارين عليها .

انطلاقاً من هذا فإن " الفلاسفة " و " المتكلمين " - بوصفهم من خلق الله
الحكيم - أرادوا أن يسمعوا كلام الله عندما أمرهم بالتفكير والتدبر والنظر في ملكوت
السموات والأرض ، فمنهم من اهتدى ، ومنهم من ضل ، ومنهم من واصل السير إلى
نهاية الطريق ، ومنهم من وقف في وسطه .

وهكذا لم تجدهم على حظ واحد ، أو طبيعة واحدة وهذه حكمة لا يعلمها
إلا الله تعالى وحده .

وقد كان التباين أو الاختلاف هو السمة التي سادت بين " الفلاسفة " و " المتكلمين " من ناحية ، وبين " الفلاسفة " و " المتكلمين " بعضهم مع بعض من ناحية أخرى .

هذا التباين إما أنه راجع إلى المنهج أو المسلك ، وإما راجع إلى الهدف والوسيلة ، وإما راجع إلى درجة فهم النصوص النقليّة الواردة بشأن هذه القضايا الإلهية .

و " الفلاسفة " - بوجه عام - قد اتفقوا على بعض القضايا الأساسية كقضية : وجود الله ، ووحدانيته ، وتزيهه عن كل ما لا يليق بذاته ، وإثبات صفات الجلال والكمال له سبحانه وتعالى ، وما سوى هذا فقد اختلفوا نتيجة لتأثرهم بما خلفته الفلسفة اليونانية عامة من أفكار إلهية .

ومن بين هذه القضايا الإلهية التي كانت موضعاً للخلاف والاختلاف بين " الفلاسفة " بعضهم مع بعض : مسألة رؤية الله تعالى في الآخرة ، فقد أثبتّها البعض منهم ، ونقاه البعض الآخر .

ووجدنا الخلاف والاختلاف بينهم في قضية حدوث العالم وقدمه ، فقد ذهب البعض إلى القول بحدوثه ، وذهب البعض الآخر إلى القول بقدمه ، والبعض الثالث : اختار التوقف في المسألة ولم يقطع برأى فيها .

ثم هناك قضية أقلّ اختلافاً في درجتها عن سابقتها وهي قضية : صفات الله تعالى فقد وجدنا بعض " الفلاسفة " يرجع الصفات الثبوتية أو صفات المعاني - السبع - إلى صفة العلم ، أي أنه لا يفرق بين اختصاصات العلم وبقية الصفات الأخرى ، وهناك من يجعل لكل صفة منها اختصاصها ولا يجعلها صفة واحدة .

هذا فيما يتعلق بالخلاف أو الاختلاف بين " الفلاسفة " بعضهم مع بعض أما فيما يخص " المتكلمين " ؟ فلم نلاحظ أى تباين بينهم فى تلك القضايا الإلهية التى تم بحثها فى هذه الصفحات التى بين أيدينا وإن وجدنا خلافا فهو راجع إلى المنهج أو طريقة المعالجة فقط لأن هناك صنفين من المتكلمين :

أولهما : يؤمن بالنصوص النقلية الواردة بشأن القضايا الإلهية كما هى ، أى على ظاهرها ولا يتدخل بتأويل أو تفسير لأنه لا يعلم كلام الله تعالى إلا الله ورسوله فقط ، أعنى العلم الحقيقى اليقضى .

هذا الصنف من " المتكلمين " هم الامتداد الحقيقى للسلف الصالح من الأمة المحمدية ، ولا ريب أن مسلكهم هو الأسلم والأعلم والأفضل كذلك .

ثانيهما : يؤمن بالنصوص النقلية - كذلك - ولكنه يتدخل فى بعضها أحيانا بتفسير أو تأويل لكى لا يظن البعض أن بينها تعارضا أو تناقضا .

أى أن هدفهم وغايتهم محمودة وهى الرد على تلك الشذمة القليلة التى تزعم أن بعض النصوص النقلية يناقض بعضها بعضا ، كذلك هدفهم الرد على هؤلاء " المحسمة " أو " المشبهة " الذين يشبهون الله تعالى بخلقه أو يماثلون صفاته بصفاتهم ، أو أفعاله تعالى بأفعال خلقه .

ولم يرض بهذا المسلك كثير من متأخري " أهل السنة والجماعة " أمثال الإمام : ابن تيمية ، وابن القيم الجوزية وأمثالهما فقاوموا أفكار " المتكلمين " الإلهية بوجه عام و " الفلسفية " بوجه خاص ، كذلك الأمر بالنسبة للفلاسفة لأنهم راوا أن مسلكهم لا يتفق

وما كان عليه سلف الأئمة الحمديّة وعلى كل فإن الخير في الطريقتين ، والخير في الفريقين
والتباين - أحيانا - يكون نعمة ورحمة لا نقمة وغلظة .

رحم الله الجميع ، وعفا عن المذنبين ، وأثاب المطيعين ، ووفق الباحثين
والباحثات للدفاع عن أصول الدين إلى يوم الدين .

وفي الختام أحمد الله رب العالمين ، وأصلى ، وسلم على النبي محمد المبعوث رحمة
للعالمين ، وهدى للضالين ، وبشيرا ونذيرا للمطيعين والعاصين ، وعلى آله وأتباعه
بإحسان إلى يوم الدين ، فهو حسينا ونعم الوكيل .

أبو محمد

د/إسماعيل محمد إسماعيل

المراجع

المراجع

- أولا : القرآن الكريم .
- ثانيا : المراجع العامة .
- ١ الإبانة عن أصول الديانة : للإمام أبو الحسن الأشعري المتوفى سنة ٣١١هـ نسخة مصورة .
- ٢ ابن سينا في مراقي إخوان الصفاء : د/ عارف تامر ط مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر بيروت - لبنان - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٣ ابن سينا والنفس الإنسانية : د/ محمد خير عرقسوس وآخرين ط مؤسسة الرسالة ط . أولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٤ ابن سينا بين الدين والفلسفة : د/ حمودة غرابية ، مطبوعات البحوث الإسلامية القاهرة الحديثة للطباعة - بالفحالة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- ٥ ابن رشد وفلسفته : أنطون فرح - طبعة الاسكندرية ١٩٠٣م .
- ٦ الإسلام يتحدى : الأستاذ وحيد الدين خان - مراجعة وتقليم د/ عبد الصبور شاهين - المختار الإسلامي للطبع والنشر - الفحالة .
- ٧ أصالة التفكير الفلسفي في الإسلام : د/ عبد المقصود عبد الغنى - دار الإرشاد الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٨ أصول الدين : الإمام أبو منصور عبد القاهر البغدادي المتوفى ٤٢٩هـ — ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط . ثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٩ أصول العقيدة الإسلامية : لجنة من أساتذة العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين بالقاهرة . الناشر مكتبة الأزهر بالدراسة ط . أولى .

تابع المراجع

- ١٠ . التحسيم عند المسلمين : د/ سهر مختار . طبع شركة الاسكندرية للطباعة والنشر . ط . أولى ١٩٧١ م .
- ١١ . التعليقات : الرئيس ابن سينا المتوفى ٤٢٨هـ - حققه وقدم له د/ عبد الرحمن بدوى . ط . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣ م .
- ١٢ . الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد : الإمام أبو المعالي عبد الملك الجوينى المتوفى ٤٧٨هـ . تحقيق أسعد تميم ط . مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان - ط . أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٣ . الجانب الإلهى من التفكير الإسلامى : د / محمد البهى . ط . دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٩٦٧ .
- ١٤ . الجمع بين رأى الحكيمين أفلاطون الإلهى وأرسطو : أبى نصر الفارابى . مطبعة السعادة ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧ م .
- ١٥ . الحقيقة فى نظر الغزالى : د/ سليمان دنيا . مكتبة الدراسات الفلسفية دار المعارف . ط . رابعة .
- ١٦ . الخمينية شذوذ فى العقائد شذوذ فى المواقف : الأستاذ سعيد حوى . ط . أولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- ١٧ . الرسالة العرشية فى حقائق التوحيد واثبات النبوة : الرئيس الحسين بن عبد الله بن سينا . المتوفى ٤٢٨هـ . تحقيق وتقديم د/ إبراهيم هلال ط . دار النهضة الحديثة .
- ١٨ . الشفاء : الرئيس الحسين بن عبد الله بن سينا . مخطوط بمكتبة الجامع الأزهر تحت رقم (٣٣٤) خصوصى ، (٤٤٩٩) عمومى بخت فلسفة .

تابع المراجع

- ١٩ الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة : الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ . ط . السلام العالمية للطبع والنشر — القاهرة .
- ٢٠ العقيدة والأخلاق في ضوء الإسلام : د/ محي الدين الصافي وآخرين . ط . الدار الإسلامية للطباعة والنشر بالمنصورة ط . أولى ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م .
- ٢١ الفرق بين الفرق : الإمام أبي منصور عبد القاهر البغدادى المتوفى ٤٢٩هـ حقق أصوله وقدم له وعلق عليه طه سعد . الناشر مؤسسة الحلبي وشركاه .
- ٢٢ الفصل في الملل والنحل والأهواء : الإمام على بن محمد بن حزم المتوفى ٤٥٦هـ — مكتبة السلام العالمية .
- ٢٣ الفهرست : أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب المعروف بابن النديم المتوفى ٣٨٥هـ — ط . القاهرة ١٩٣٠م .
- ٢٤ الاقتصاد في الاعتقاد : الإمام أبو حامد محمد الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ — تحقيق الأستاذ الشيخ محمد مصطفى أبو العلا . مكتبة الجندى بمصر .
- ٢٥ القرآن والفلسفة : د/ محمد يوسف موسى . دار المعارف ط . رابعة .
- ٢٦ الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة . القاضي محمد بن أحمد بن رشد الأندلسي . المتوفى ٥٩٥هـ صححه وراجعه وضبط أصوله مصطفى عمران . المكتبة المحمدية التجارية بمصر . المطبعة العربية . ط . ثالثة .
- ٢٧ الله جل جلاله : الأستاذ سعيد حوى . دار السلام للطبع والنشر ط . ثانية ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م .

تابع المراجع

- ٢٨ المحاكمات بين الفخر الرازى ونصير الدين الطوسى : الإمام محمد بن قطب الدين الرازى التتحاتى المتوفى ٧٦٦هـ . مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٠٨) حكمة وفلسفة .
- ٢٩ المختار من شرح البيجورى على الجوهرة : الإمام شيخ الإسلام إبراهيم البيجورى المطبعة العربية الحديثة - القاهرة - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- ٣٠ المادية والمثالية فى فلسفة ابن رشد : د/ محمد عمارة . دار المعارف ط . ثانية .
- ٣١ الألوهية وفكر العصر : د/ حامد عوض الله . المركز الثقافى الجامعى بالقاهرة .
- ٣٢ القضاء والقدر والرد على من يحتج بالقدر : الإمام أبى بكر أحمد بن الحسين البيهقى المتوفى ٤٥٨هـ . تحقيق أبى الفداء الأثرى . مكتبة السنة ط . أولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- ٣٣ الله والعالم والإنسان فى الفكر الإسلامى : د/ محمد جلال شرف . الناشر دار المعارف . مطبعة دار نشر الثقافة باسكندرية ١٩٦٩م .
- ٣٤ المسائل الخمسون فى أصول الدين : الإمام محمد بن عمر المعروف بفخر الدين الرازى . تحقيق د/ أحمد السقا . الناشر المكتب الثقافى بالقاهرة ط . أولى ١٩٨٩م .
- ٣٥ المصحف المفسر : الإمام أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى المتوفى ٣١٠هـ الناشر دار الغد العربى بالعباسية .
- ٣٦ المعجم الفلسفى : د/ إبراهيم مذكور . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

تابع المراجع

- ٣٧ المغنى فى أبواب التوحيد والعدل : قاضى القضاة أبو الحسن بن أحمد بن الخليل المتوفى ٤١٥هـ . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر .
- ٣٨ المواقف فى علم الكلام : الإمام عضد الدين عبد الرحمن الإيجى . عالم الكتب بيروت - لبنان .
- ٣٩ موقف ابن تيمية من فلسفة ابن رشد : د/ الطيلاوى محمود سعد . مطبعة الأمانة مصر ط . أولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- ٤٠ الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد : الإمام أبو الحسين عبد الرحيم الخياط المتوفى ٣٠٠هـ الناشر مكتبة الثقافة الدينية مطبعة المدنى بالقاهرة .
- ٤١ النجاة : الرئيس الحسين بن سينا المتوفى ٤٢٨هـ نقحه وقدم له د/ماجد فخر . منشورات دار الآفاق الحديثة . بيروت - لبنان ط . أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٤٢ النهاية فى الفتن والملاحم : الإمام الحافظ ابن كثير المتوفى ٧٧٤هـ تحقيق محمد عبد العزيز . ط . دار الحديث خلف الجامع الأزهر بالقاهرة .
- ٤٣ بديع المعاني فى شرح عقيدة الشيبانى : رسالة ماجستير للباحث إسماعيل محمد إسماعيل مسجلة بكلية أصول الدين بالقاهرة بقسم العقيدة والفلسفة .
- ٤٤ بين الشيعة وأهل السنة : إحسان إلهى ظهيرى . إدارة ترجمان السنة شاديان - لاهور - باكستان . ط . أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٤٥ تجريد التوحيد : الإمام تقى الدين أحمد بن على المقرئى . مكتبة السلام العالمية .
- ٤٦ تسع رسائل فى الحكمة والطبيعات : الرئيس الحسين بن عبد الله بن سينا . مطبعة هندية بالموسكى - مصر ط . أولى ١٣٢٦هـ - ١٩٠٨م .

تابع المراجع

- ٤٧ تلخيص المحصل : مهابش كتاب محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للإمام فخر الدين الرازي . راجعه وقدم له طه سعد . مكتبة الكلية الأزهرية .
- ٤٨ تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل : القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاقي المتوفى ٤٠٣هـ تحقيق الشيخ عماد الدين حيدر . مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان ط . أولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٤٩ تمهات الفلاسفة : الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ تحقيق وتقديم د/ سليمان دنيا . دار المعارف ط . سادسة .
- ٥٠ تمهات التهافت : القاضي أبي الوليد محمد بن رشد . تحقيق د/ سليمان دنيا . دار المعارف ط . ثالثة .
- ٥١ ثلاث رسائل للقشيري : الإمام عبد الكريم بن هوازن المتوفى ٤٦٥هـ تحقيق وتقديم د/ الطيلاوي سعد مطبعة الأمانة - مصر - ط . أولى .
- ٥٢ ثورة العقل في الفلسفة العربية : د/ عاطف العراقي . دار المعارف ط . خامسة .
- ٥٣ حوار بين الإلهيين والماديين : د/ محمد الصادقي . دار صادر - بيروت - لبنان .
- ٥٤ حوليات كلية الآداب تصدر من كلية الآداب جامعة الكويت . الرسالة الثامنة والعشرون . الحولية السادسة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٥٥ درء تعارض النقل والعقل : الإمام أحمد بن تيمية . تحقيق د/ محمد رشاد سالم .
- ٥٦ دراسات في علم الكلام والفلسفة الإسلامية : د/ يحيى هويدي . الناشر دار النهضة العربية ١٩٧٢م .
- ٥٧ دلالة القرآن والأثر على رؤية الله تعالى بالبصر : د/ عبد العزيز بن زيد الرومي . مكتبة المعارف بالرياض ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

تابع المراجع

- ٥٨ رسالة التوحيد : الإمام محمد عبده . تعليق الإمام محمد رشيد رضا . الناشر مكتبة القاهرة ط . السادسة عشرة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- ٥٩ رسائل الكندي الفلسفية : د/ محمد عبد الهادي أبو ريدة . دار الفكر العربي .
- ٦٠ سنن الترمذى المسمى " الجامع الصحيح " : الإمام الحافظ أبي عيسى الترمذى المتوفى ٢٧٩هـ . دار الفكر - بيروت - لبنان ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٦١ شرح التجريد للطوسى : الإمام القوشجى . مامش كتاب شرح المواقف لعضد الدين الإيجى . دار الطباعة العامة ١٣١١هـ .
- ٦٢ شرح الإشارات والتنبيهات : الخواجه محمد بن الحسن الطوسى المتوفى ٦٧٢هـ تحقيق د/ سليمان دنيا . دار المعارف ط . ثالثة .
- ٦٣ شرح الأصول الخمسة : قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد . تعليق الإمام أحمد بن الحسين . حققه وقدم له د/ محمد عبد الكريم عثمان . الناشر مكتبة وهبة - عابدين - ط . ثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ٦٤ شرح الطحاوية فى العقيدة السلفية : العلامة صدر الدين الحنفى المتوفى ٧٩٢هـ تحقيق أحمد شاكر . مكتبة دار التراث العربى بالقاهرة .
- ٦٥ شرح العقائد النسفية : الإمام مسعود بن عمار التفتازانى المتوفى ٧٩١هـ تحقيق د/ أحمد حجازى السقا . ملترم الطبع والنشر مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ٦٦ شرح المقاصد : الإمام سعد الدين التفتازانى المتوفى ٧٩١هـ نسخة مصورة بكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة تحت رقم (٢٠٤٦٠) .
- ٦٧ صحيح البخارى : الأمام محمد بن إسماعيل البخارى . مطابع دار الشعب بالقاهرة .

تابع المراجع

- ٦٨ صحيح مسلم : الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري . تحقيق محمد فؤاد . دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط . ثانية ١٩٧٢ .
- ٦٩ ضوء السارى إلى معرفة رؤية البارى عز وجل . العلامة الحافظ عبد الرحمن بن إسماعيل . تحقيق د/ محمد عبد الرحمن . دار الصحوة للنشر والتوزيع - القاهرة . ط . أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٧٠ عجائب القرآن : د/ السيد الجميلى . دار البحار - بيروت - ط . أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٨م .
- ٧١ علم الكلام على مذهب أهل السنة والجماعة : الإمام على بن محمد بن حزم المتوفى ٤٥٦هـ تحقيق د/ أحمد حجازى السقا . المكتب الثقافى للنشر والتوزيع بالقاهرة ط . أولى ١٩٨٩م .
- ٧٢ غاية المرام فى علم الكلام : الإمام سيف الدين الآمدى المتوفى ٦٣١هـ تحقيق د/ حسن عبد اللطيف . لجنة إحياء التراث الإسلامى . الكتاب الرابع والعشرون ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- ٧٣ فصل المقال فيما بين الحكمة والشرعة من الاتصال : أبو الويد محمد بن أحمد بن رشد المتوفى ٥٩٤هـ تحقيق د/ محمد عمارة . دار المعارف ط . ثانية .
- ٧٤ فلاسفة مسلمون: د/ جعفر آل ياسين. دار الشرق ط . أولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٧٥ فلسفة علم الكلام فى الصفات الإلهية : د/ عبد العزيز سيف النصر . مطبعة الجبلاوى ط . أولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م .
- ٧٦ فلسفة ابن طفيل وقصة حى بن يقظان : د/ هبد الخليم محمود . نشر وتوزيع . ط . الدار المصرية للطباعة والنشر بالقاهرة ط . ثانية .

تابع المراجع

- ٧٧ فيلسوفان رائدان الكندي والفارابي : د/ جعفر آل ياسين . دار الأندلس ط .
ثانية ١٩٨٣ .
- ٧٨ في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه : د/ إبراهيم مدكور . الناشر دار المعارف .
- ٧٩ القرآن والفلسفة : د/ محمد يوسف موسى . دار المعارف ط . رابعة .
- ٨٠ قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية : د/ فضل عباس . دار البشير عمان ط .
أولى ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨ م .
- ٨١ قضية التوفيق بين الدين والفلسفة عند مفكرى الإسلام : د/ محي الدين الصلبي .
الناشر مكتبة الأزهر ط . أولى ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨ م .
- ٨٢ كتاب التوحيد : الإمام أبو منصور الماتريدي . حققه وقدم له د/ فتح الله خليف .
دار الجامعات المصرية .
- ٨٣ كشف المراد في شرح تخرید الاعتقاد : الإمام جمال الدين الحلبي المتوفى ٧٢٦هـ —
منشورات مؤسسة الأعلمی للمطبوعات بيروت — لبنان ط . أول ١٣٩٩هـ —
١٩٧٩ م .
- ٨٤ لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة : الإمام عبد الملك الجويني
المتوفى ٤٧٨هـ — تقدم وتحقيق د/ فوقية محمود . عالم الكتب بيروت — لبنان ط .
ثانية ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧ م .
- ٨٥ محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين: الإمام
فخر الدين الرازي. راجعه وقدم له طه سعد. مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة .
- ٨٦ مختار الصحاح : الشيخ الإمام محمد بن عبد القادر الرازي . مكتبة لبنان —
بيروت ١٩٨٧ م .

تابع المراجع

- ٨٧ مختصر منهاج السنة النبوية : الإمام أحمد بن تيمية . القاهرة . المطبعة الأميرية .
بولاقي ١٣٢٢هـ .
- ٨٨ مسند الإمام أحمد : الإمام أحمد بن حنبل . ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي .
- ٨٩ مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير : الإمام فخر الدين الرازي المتوفى ٦٠٦هـ —
الناشر دار الغد العربي القاهرة .
- ٩٠ مقدمات العلوم والمناهج : الأستاذ أنور الجندي . دار الأنصار - عابدين ط .
أولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ٩١ موقف ابن تيمية من فلسفة ابن رشد : د/ الطيلاوي محمود سعد . دار الأمانة —
مصر - ط . أولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- ٩٢ نشأة التفكير الفلسفي في الإسلام : د/ علي سامي النشار . دار المعارف ط . ثانية .
- ٩٣ نظرية المعرفة عند ابن رشد : د/ محمود قاسم . مطبعة القاهرة ط . ثانية ١٩٦٩م .
- ٩٤ نظرية حدوث العالم بين الفلاسفة والمتكلمين : د/ فؤاد العقلي . رسالة دكتوراة
بكلية أصول الدين والدعوة بالمتنصورة تحت رقم (٣٣) رسائل علمية .

تم بحمد الله تعالى

الفهرس

المقدمة

الباب الأول : الله جل جلاله

الفصل الأول : وجود الله تعالى

- أولا : خصائص واجب الوجود لذاته ٩
ثانيا : خصائص ممكن الوجود لذاته ١٠
التكلمون ووجود الله تعالى ٢٣

الفصل الثاني : وحدانية الله تعالى

- ١ - ابن رشد ٣٢
٢ - الكندي ٣٧
٣ - الغزالي ٣٩
٤ - ابن سينا ٤٢
التكلمون ووحدانية الله تعالى ٤٦

الفصل الثالث : ما يستحيل في حق الله تعالى

- ١ - الحدوث ٦٣
٢ - البقاء ٦٦
٣ - القيام بالنفس ٦٩
٤ - المخالفة للحوادث ٧١
٥ - الجسم والجسمية ٧٤
٦ - الباطل ٧٦

تابع الفهرس

| | |
|-----|----------------------------------|
| ٧٨ | ٧ - التغير |
| ٧٩ | ٨ - الاحتياج |
| ٨٢ | ٩ - الاتحاد |
| ٨٥ | ١٠ - الجوهر والعرض |
| ٨٩ | المتكلمون والصفات السليمة |
| ٩٠ | الأشاعرة والجسم والجسمية |
| ٩٣ | المعتزلة والتجسيم |
| ٩٥ | الجهة والمكان |
| ١٠٠ | المتكلمون والحلول والاتحاد |

الباب الثاني : صفات الله تعالى

الفصل الأول : ما يجب لله تعالى

| | |
|-----|--------------------------------------|
| ١٠٥ | ١ - الحياة |
| ١٠٦ | ٢ - القدرة |
| ١٠٩ | ٣ - الإرادة |
| ١١٣ | ٤ + ٥ - السمع والبصر |
| ١١٦ | ٦ - الكلام |
| ١٢٠ | ٧ - العلم |
| ١٢٢ | الفلاسفة وعلم الله تعالى |
| ١٣٠ | المتكلمون وعلم الله تعالى |
| ١٣٦ | النصوص النقلية وعلم الله تعالى |

تابع الفهرس

الفصل الثاني : ما يجوز في حق الله تعالى

| | |
|-----|---|
| ١٤٢ | ابن رشد |
| ١٤٤ | ابن سينا |
| ١٤٩ | ابن طفيل |
| ١٥٠ | المتكلمون ورؤية الله تعالى |
| ١٥١ | أهل السنة والجماعة ورؤية الله تعالى |
| ١٥٥ | الماتريدية ورؤية الله تعالى |
| ١٥٧ | المعتزلة ورؤية الله تعالى |
| ١٥٩ | النصوص النقلية ورؤية الله تعالى |

الباب الثالث : العالم

الفصل الأول : العلم بين القدم والحدوث

| | |
|-----|-------------------------------|
| ١٦٤ | الكندي والعالم |
| ١٦٧ | الفارابي |
| ١٧٣ | ابن سينا |
| ١٨٤ | ابن رشد |
| ١٩٠ | ابن طفيل |
| ١٩٣ | المتكلمون والعالم |
| ١٩٤ | الإمام أبو حامد الغزالي |
| ١٩٦ | الإمام فخر الدين الرازي |
| ١٩٩ | الإمام الجويني |

تابع الفهرس

| | |
|-----------------------------------|------------------------|
| ٢٠٠ | الإمام الباقلاني |
| الفصل الثاني : الله تعالى والعالم | |
| ٢٢١ | الخاتمة |
| ٢٢٨ | فهرس المراجع |
| ٢٣٨ | الفهرس العام |

رقم الايداع

٩٩/١٣٥١١

مطبعة الريش بفاقوس

٠٥٥/٩٧٥٤٦٠٠